الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :..... /2019

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تقييم دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الزراعي دراسة حالة : بنك الفلاحة و التنمية الريفية-المجمع الجهوي للإستغلال ميلة- للفترة 2013-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- سعدون سمية
- دهيمي خولة

تحت إشراف:
أ. حسني بعلي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. داي وسام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أ. حسني بعلي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
أ. هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :..... /2019

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تقييم دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الزراعي دراسة حالة : بنك الفلاحة و التنمية الريفية-المجمع الجهوي للإستغلال ميلة- للفترة 2013-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:
- سعدون سمية
- دهيمي خولة

تحت إشراف:
أ. حسني بعلي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. داي وسام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أ. حسني بعلي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
أ. هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ
اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3)
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) سورة العلق

شكر و تقدير

بعد بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف

المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحابته أزكى الصلاة و التسليم

و بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا في تقديم هذا

العمل المتواضع نتقدم بشكرنا الجزيل إلى أستاذنا "بعلي حسني"

الذي تولى الإشراف علينا و لم يبخل علينا بتوجيهاته لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل و كامل التقدير إلى السادة الأساتذة الأعضاء

في لجنة المناقشة على قبولهم الإشتراك في مناقشة بحثنا هذا من ثم تقييمه

و تثمينه بإنتقاداتهم البناءة

كما أخص بالشكر الأستاذة "بن عويدة سمية" على المعلومات المقدمة الخاصة

ببنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة –

الإهداء

إلى والدي الكريمين أمي و أبي اللذان علماني كيف أشق طريقي و كانا لي مصباحا ينير ذلك الطريق ، إلى رفيقات درب الحياة أخواتي كل بإسمها ، إلى أخي ، إلى كل البراعم أبنائهم و إلى كل الأهل ، الأقارب و الصديقات ، و إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

سمية

خولة

الملخص

الملـــــخص:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع تقييم دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الزراعي، أن نجمع بين كل متغيرات الدراسة بدأ بالتمويل الزراعي مرورا بالتمويل إلى دور التمويل في التنمية الزراعية والإقتصاد الوطني إلى مراحل تطور القطاع الزراعي في الجزائر والآليات والسياسات التي انتهجت خلال الفترة الزمنية الممتدة من قبل الاستقلال وإلى غاية وقتنا الحاضر لتمويل ودعم القطاع الزراعي الجزائري، وصولا إلى تقييم تلك السياسات التمويلية للقطاع والتي ينتهجها بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للإستغلال ميلة– وذلك للفترة الممتدة من 2013 إلى 2018 بالإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات المحصل عليها من قبل المجمع، لنستخلص من جوهر موضوعنا حجم الدعم و التمويل الذي يقدمه البنك للقطاع في الولاية للنهوض به.

وكأهم نتيجة يمكن الخروج بها من دراستنا هي مدى مساهمة ومشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال ميلة–في دفع عجلة التنمية والنهوض بهذا القطاع من خلال القروض المختلفة التي يمنحها للطالبي القروض.

الكلمات المفتاحية :

التمويل الزراعي، القطاع الزراعي، التنمية الزراعية، آليات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Summary:

The study examined the role of commercial banks in the financing of the agricultural sector. We have combined all the variables of the study, starting with agricultural finance through funding to the role of finance in agricultural development and the national economy, to the stages of the development of the agricultural sector in Algeria and the mechanisms and policies adopted during the period of time Before the independence and until the present time to finance and support the Algerian agricultural sector, and to evaluate the financing policies of the sector, which is pursued by the Bank of Agriculture and Rural Development – Regional Council for the exploitation of the Mela – for the period from 2013 to 2018 by Based on the analytical approach to analyzing the data obtained by the Association, we draw from the essence of our topic the size of the support and funding provided by the Bank to the sector in the state to promote it.

الملـــــخص:

The most important result of our study is the contribution and participation of the Bank of Agriculture and Rural Development – Regional Council for the exploitation of Mille – in advancing the development and advancement of this sector through the various loans granted to applicants for loans.

key words:

Agricultural Finance, Agricultural Sector, Agricultural Development, Agricultural Bank and Rural Development.

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحـــتـــــــويـــــات

العنـــــــوان	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	ب – و
الفصل الأول: مدخل إلى التمويل الزراعي	28-2
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول : ماهية التمويل	
المطلب الأول : مفهوم التمويل	4-3
المطلب الثاني : أهمية التمويل	4
المطلب الثالث : أنواع التمويل	8-4
المبحث الثاني : التمويل الزراعي	
المطلب الأول : مفهوم التمويل الزراعي ، أهميته و مصادره .	13-9
المطلب الثاني : مشاكل و مخاطر التمويل الزراعي	15-14
المطلب الثالث : أنواع القروض الزراعية	19-15
المطلب الرابع : أهداف و شروط نجاح التمويل الزراعي	21-20
المبحث الثالث: دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية و مساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني	

فـــهرس المحتـــويـــات:

المطلب الأول : أساسيا حول التنمية الزراعية	25-22
المطلب الثاني : دور القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني	27-25
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني : تطور القطاع الزراعي في الجزائر و آليات تمويله	52-30
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول : سياسات التمويل الزراعي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1990	
المطلب الأول : القطاع الزراعي قبل 1962	33-31
المطلب الثاني : القطاع الزراعي في الفترة الممتدة من 1962- 1990	37-33
المبحث الثاني : القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007	
المطلب الأول : التمويل الزراعي 1990-1999	39-37
المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA	42-40
المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفيةPNDAR	44-43
المبحث الثالث : قانون التوجيه الفلاحي و برنامج التجديد الزراعي و الريفي 2008-2019	
المطلب الأول : قانون التوجيه الفلاحي 2008	45
المطلب الثاني : برنامج التجديد الزراعي و الريفي 2009-2013	49-45
المطلب الثالث : مخطط عمل الفلاحة 2015-2019	51-49
خلاصة الفصل الثاني	52
الفصل الثالث : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل القطاع الزراعي	105-54
تمهيد الفصل الثالث	54
المبحث الأول : القطاع الزراعي بولاية ميلة	
المطلب الأول : تقديم ولاية ميلة من ناحية القطاع الزراعي	56-55

فـــهرس المحتـــويـــات:

المطلب الثاني : إمكانيات و مقومات القطاع الزراعي في الولاية	60-57
المطلب الثالث : تنظيم القطاع في الولاية	65-60
المبحث الثاني : نبذة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
المطلب الأول : عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	68-66
المطلب الثاني : تقديم المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –	77-69
المطلب الثالث : التعريف بمصلحة القروض	77-76
المبحث الثالث : تقييم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة – في تنمية القطاع الزراعي في الولاية	
المطلب الأول : قروض الرفيق و الرفيق الفدرالي	84-77
المطلب الثاني : قرض التحدي و القرض الإيجاري	90-84
المطلب الثالث : قروض مختلفة أخرى	97-90
المطلب الرابع : تقييم سياسات تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة للقطاع الزراعي فيها	104-98
خلاصة الفصل الثالث	105
خاتمة	108-106
قائمة المصادر و المراجع	113-109
الملاحق	117-114

قائمة الجداول

قـــــائمة الجداول

العنوان	رقم الصفحة
جدول (1): إطارات مديرية المصالح الفلاحية	**61**
جدول (2): العتاد الموجود على مستوى حضيرة العتاد	**62**
جدول (3): وحدات تخزين الحبوب عبر تراب الولاية	**63**
جدول (4): خصائص منح قرض التحدي	**86**
جدول (5): خصائص منح القرض الإيجاري	**89**
جدول (6): الصيغة التمويلية الثلاثية	**93**
جدول (7): القرض المدعم تحت برنامج ANJEM	**94**
جدول (8): حجم إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2018/2013	**97**
جدول (9): إنتاج الحبوب المحصل عليه خلال المواسم الزراعية من 2016/2012	**98**
جدول(10): إنتاج البقول خلال المواسم ما بين 2016/2012	**99**
جدول (11): تطور إنتاج الأعلاف خلال 2015/2012	**100**
جدول (12): تطور الإنتاج من الخضراوات في الفترة الممتدة ما بين 2016/2012	**101**

قائمة الأشكال

قـــــائمـــة الأشـــــكال

العنـــــــوان	رقم الصفحة
شكل (1): أنواع التمويل	8
شكل (2): مصادر التمويل الزراعي	13
شكل (3): أنواع القروض الزراعية	18
شكل (4): ركائز مخطط عمل الفلاحة	50
شكل (5): توزيع مساحة ولاية ميلة	55
شكل (6): تقسيم ولاية ميلة من حيث التضاريس	56
شكل (7): المستثمرات الموجودة على مستوى الولاية	57
شكل (8): البلديات المعنية من محيط السقي سد قروز	60
شكل (9): التعاونيات الفلاحية للتموين و الخدمات في الولاية	64
شكل (10): الوكالات التي يشرف عليها المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة–	70
شكل (11): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –المجمع الجهوي للإستغلال ميلة–	71
شكل (12): ملفات طلبات قروض الرفيق	80
شكل (13): القروض الممنوحة في إطار قروض الرفيق	81
شكل (14): حجم القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق الفدرالي	83
شكل (15): مبالغ قروض التحدي الممنوحة خلال الست سنوات الأخيرة	87
شكل (16): القروض الممنوحة في إطار القرض الإيجاري	90
شكل (17): القروض المدعمةFNDIA	91
شكل (18): القروض المدعم ب ANSEJ+ANJEM+CNAC	96
شكل (19): إنتاج الحبوب خلال 2016/2012	99
شكل (20): إنتاج البقول خلال الفترة 2016/2012	100
شكل (21): إنتاج الأعلاف في المواسم ما بين 2015/2012	101

شكل (22): الإنتاج من الخضراوات في الفترة 2016/2012	**102**
شكل (23): إنتاج الأشجار المثمرة خلال السنوات من 2012 إلى 2016	**103**

قائمة الملاحق

قـــــائـــــمة المـــــلاحـــق

العنـــــــــــوان	رقم الصفحة
ملحـــق (1): قروض الرفيق الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة – خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018	**114**
ملحـــق (2): القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018	**115**
ملحـــق (3): شروط التأهيل لمنح القرض من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**116**
ملحـــق (4): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	**117**

مقدمة

يعد التمويل أحد أهم العناصر الأساسية التي تعمل على إحداث التنمية في مختلف القطاعات، وباعتبار القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية فقد حظي بإهتمام واسع من قبل الدولة الجزائرية لتطويره وتنميته من خلال تجنيد البنوك التجارية لضخ الأموال في هذا القطاع متى إحتاج ذلك تحت ما يسمى بالتمويل الزراعي، و ذلك بأنواع و آجال مختلفة تتناسب مع ظروف القطاع، وكل ذلك بهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة .

و على ضوء ذلك إنتهجت الجزائر سلسلة من السياسات والآليات لتحقيق مسعاها منذ الإستقلال وإلى غاية وقتنا الحاضر، مرورا بمراحل متعددة وإعتمادا على مراسيم ومخططات تنموية مختلفة تتطور بتطور حاجيات القطاع من جهة وبتدارك النقائص على مستوى تلك المراسيم، القوانين والمخططات من جهة أخرى. وهنا يظهر دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في هذا المجال باعتباره بنك تجاري وآلية من آليات تمويل القطاع الزراعي و الذي أنشأ نتيجة سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي تأسس ضمن هذه المخططات التنموية للقطاع الزراعي.

طرح الإشكالية :

و من خلال الوقوف على تعاقب الأنظمة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر و الكشف عن ضرورة تدخل البنوك التجارية في تمويل هذا القطاع تظهر أهمية طرح مسألة تحديد مدى تأثير هذه البنوك و فعالية تمويلها للقطاع الزراعي.

و بناءا على ما سبق تظهر لنا إشكالية موضوعنا المبحوث فيه و التي نختصرها في التساؤل التالي:

– ما مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للإستغلال ميلة– في تمويل القطاع الزراعي في الولاية ؟

و بهدف الإحاطة و الإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1– ما هو دور التمويل الزراعي في تنمية القطاع الزراعي ؟

2– كيف تطورت آليات التمويل الزراعي على ضوء الإصلاحات الزراعية في الجزائر ؟

3– ما دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة – ؟

4– ما هي الآليات المتبعة في تمويل القطاع الزراعي ؟

الفرضية الرئيسية :

يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة- بشكل كبير في تمويل القطاع الزراعي في الولاية من خلال إمداده بالقروض اللازمة في الآجال المناسبة إضافة إلى متابعتها .

فرضيات البحث :

و لمعالجة إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1- يلعب التمويل الزراعي دورا هاما في تمويل القطاع الزراعي وذلك من خلال إمداده بالأموال اللازمة لتنفيذ خطة التنمية في القطاع.
2- تم تطوير آليات سمحت بتمويل القطاع الزراعي وفق متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور وإصلاح هذا القطاع في الجزائر.
3- يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة – دورا هاما في تمويل القطاع الزراعي في ولاية ميلة وهو منح التدعيم المادي للنهوض بالقطاع.
4- يستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال تأديته لدوره التمويلي للقطاع الزراعي آليات كافية لتحقيق أهدافه.

أسباب إختيار الموضوع :

أهم سبب هو رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهمية القطاع الزراعي والذي هو في نظرنا لازال مهمشا نوعا ما رغم دوره الحيوي في التنمية الإقتصادية وفي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وذلك باعتبار الجزائر بلد يحوز على موارد زراعية هامة.

بالإضافة إلى التعرف على مساعي الدولة الجزائرية من جهة والتعرف على مساهمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة- في تنمية هذا القطاع الحيوي في الولاية من جهة أخرى.

أهداف البحث :

ونهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى :

- تحديد أهمية التمويل الزراعي في تنمية القطاع الزراعي .

- التعرف على أهم الإصلاحات التي مر بها القطاع الزراعي وكذا آليات تمويله في الجزائر.

- الوقوف على مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الزراعي من الفترة الممتدة من (2013-2018)، وإبراز الدور الذي يلعبه البنك لتطوير القطاع.

أهمية البحث :

يلعب التمويل الزراعي دورا هاما في التنمية الزراعية، إذ يوفر الأموال اللازمة للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وجميع الأنشطة المرتبطة بها، بما يساهم في تحقيق الأداء للقطاع الزراعي ومن ثم زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي.

كما تبرز أهمية الدراسة من أنها تحاول تحليل آليات وأدوات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي محاولة تقييمها من جميع النواحي.

حدود الدراسة :

حددت الدراسة في الإطارين الزمني و المكاني:

الإطار الزماني :

خلال الجانب النظري من موضوع دراستنا قمنا بالتطرق لأهم المراحل التي مر بها تمويل القطاع الزراعي الجزائري في الفترة الممتدة من ما قبل 1962 وإلى غاية 2019.

أما الجانب التطبيقي فتطرقنا إلى تقييم حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة – في تمويل القطاع الزراعي من 2013 وإلى غاية 2018.

الإطار المكاني :

تمحورت الدراسة الميدانية في موضوع بحثنا تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الزراعي في ولاية ميلة – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة– .

منهج البحث :

إن طبيعة موضوع الدراسة و الهدف المرجو الوصول إليه من الدراسة أملى علينا الإعتماد على ثلاث مناهج وهي كالآتي :

المنهج التاريخي : إعتمدناه في الرجوع إلى طبيعة القطاع الزراعي قبل الإستقلال ومساعي الدولة الجزائرية للنهوض به بعد الإستقلال وإلى ما بعد ذلك.

المنهج الوصفي : إستعنا به لطرح المفاهيم المتعلقة بعملية التمويل والتمويل الزراعي وغيرها من أساسيات دراستنا هذه.

المنهج التحليلي : إعتمدناه في تحليل المعلومات المحصل عليها من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال– في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

الدراسات السابقة :

– زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2016/2015.

توقفت دراسة البحث عند الفترة 2008–2014 وبالتحديد برنامج التجديد الزراعي والريفي ولكن الدولة الجزائرية في محاولات تطوير القطاع أكثر تمتد إلى ما بعد ذلك والمقصود بذلك الفترة الممتدة من 2015 وإلى 2019 وهو مخطط عمل الفلاحة والذي جاء على إثر النتائج الإيجابية التي حققها البرنامج الذي سبقه لتأكيد العمل به في أفاق الفترة الحالية 2015–2019 لدعم البرامج السابقة وإثرائها لبرامج جديدة. وهذا ما سنتناوله من خلال بحثنا هذا.

– وليد حمدي باشا، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000–2010، مذكرة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

تطرق الباحث في دراسته لأساسيات حول التمويل الزراعي من مفهومه ومصادره والمشاكل التي تعترضه ورغم أنه بصدد دراسة تمويل القطاع الفلاحي الجزائري غير أنه تجاوز الحديث عن دور التمويل الزراعي في إحداث التنمية الزراعية في القطاع خاصة والإقتصاد الوطني عامة وهذا ما سنتطرق له في دراستنا هذه.

– فوزية غربي، الزراعية الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/ 2008.

ركزت في دراستها على واقع الإنتاج في السلع الغذائية الإستهلاكية مع التطرق إلى السياسات الزراعية في الجزائر دون تسليطها الضوء على السبب الحقيقي الذي يدعم الإنتاج والقطاع الزراعيين ككل ألا وهو التمويل الزراعي والآليات المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية لتثمين جهود العاملين في القطاع كبنك الفلاحة والتنمية الريفية على سبيل المثال والذي يعتبر أحد المؤسسات الداعمة للقطاع الزراعي للوقوف به وهو موضوع بحثنا.

هيكل البحث :

لدراسة موضوعنا هذا وفي محاولتنا للإجابة على الإشكالية الرئيسية ونفي أو تأكيد الفرضيات المتعلقة بالأسئلة الفرعية، قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول ليحتوي كل فصل على ثلاث مباحث يتضمن كل منهم مجموعة مطالب، إضافة إلى وخاتمة.

الفصل الأول : قمنا من خلاله بتوضيح مفاهيم أساسية حول التمويل من ثم التمويل الزراعي ذهابا إلى دوره ومساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني في ثلاث مباحث متتالية من واحد إلى ثلاث مباحث .

الفصل الثاني :تناولنا فيه سياسات التمويل الزراعي في الجزائر في الفترة الممتدة من ما قبل الإستقلال إلى 1990 في المبحث الأول أما الثاني تطرقنا إلى القطاع الزراعي في الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 2007 بينما المبحث الثالث فتضمن قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج التجديد الزراعي والريفي (2008-2019).

الفصل الثالث : هو عبارة عن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال ميلة – من أجل الإجابة على إشكاليتنا الرئيسية فقمنا بتقديم نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المبحث الأول أما الثاني فقمنا بتقديم المجمع الجهوي للإستغلال ميلة أما فيما يخص المبحث الثالث والأخير عرفنا بالقروض الممنوحة من خلال البنك في المجال الزراعي إضافة لتقييم حجم القروض التي منحها خلال الفترة (2013-2018).

صعوبات البحث :

خلال تناولنا لهذا الموضوع ورغم إنتشاره إلا أن المراجع الخاصة بدراسته ضئيلة نسبيا خاصة تلك المتعلقة بالمراحل المتعاقبة التي مر بها التمويل الزراعي في الجزائر لتطوير القطاع، وكذلك المخططات المعتمدة من طرف الدولة في هذا المجال .

أما الصعوبة الأكبر فواجهتنا في الحصول على المعلومات المراد توظيفها في الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – المجمع الجهوي للإستغلال – وذلك راجع لتماطل مدير المجمع في إستقبالنا كمتربصين.

الفصل الأول:

مدخل إلى التمويل الزراعي

تمهيد الفصل الأول:

يحتل التمويل مكانة هامة سواء في علم الاقتصاد أو الإدارة المالية، ويمنح عادة لأهداف إنتاجية أو استهلاكية، وقد تعددت مجالات التمويل إذا أصبح يستخدم في شتى القطاعات، الصناعية، التجارية والزراعية ....الخ .

و بما أن الزراعة تعد الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وأحد أهم القطاعات الإنتاجية على مر العصور فلا بد من اللجوء إلى استخدام أساليب التمويل في هذا القطاع أو ما يعرف بالتمويل الزراعي الذي يشير إلى الاحتياجات التي يتطلبها القطاع الزراعي لتنفيذ برامجه الإنتاجية، خاصة في ظل الظروف التي تحدث بسبب ندرة رأس المال وزيادة الاحتياجات على مستوى هذا القطاع، إذ يعبر عن نوعية وحجم وكيفية الاستغلال والاستثمار الزراعي في مناطق مختلفة وهنا تمارس المؤسسات الممولة دورها في توفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي الذي يؤثر بدوره في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والشغل وغيرها. وسنتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول : ماهية التمويل.

المبحث الثاني : التمويل الزراعي.

المبحث الثالث : التمويل الزراعي والتنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التمويل

يشكل نشاط التمويل إحدى أهم النشاطات في أي مؤسسة سواء كانت بنكية أو غير بنكية بإعتباره نشاط داعم لمختلف المشروعات في كافة القطاعات، كونه يؤثر في تطورها وتنميتها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفاهيم عامة حول التمويل.

المطلب الأول : مفهوم التمويل

التعريف اللغوي: عرف لغويا كالآتي:[1]

" هو التزويد بالمال ، فهو مشتق من المال جاء في القاموس المحيط و مُلته (بالضم) أعطيته المال ، و التمويل عند علماء الإقتصاد يشمل مصدر الأموال و تكلفتها و كيفية إستعمالها.

جاء في القاموس الإقتصادي : عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين :

1 – ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع.

2 – ناحية مالية: تتضمن مصدر و كلفة الأموال و كيفية إستعمالها و هذه هي التي تسمى بالتمويل ".

التعريف الإصطلاحي:

تعريف1 : " يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات ، و تكوين رأس المال الثابت ، بهدف زيادة الإنتاج و الإستهلاك ."[2]

تعريف 2: " يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية ، و تسديد جميع مستحقاتها و نفقاتها كما يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ."[3]

تعريف 3: " إن كلمة تمويل تأتي لتوضح مسألة إنتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها. و تتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو

---

1 – الطيب محجوب محمد توم بخيت، **إستخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية**، مذكرة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، السودان، 2018، ص 11.

2 – ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود ، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 25

3 – أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم ، الجزائر، 2008، ص 24

صناديق إدخار وأسواق المال إلى غير ذلك كما أن عملية إدخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال."[1]

و من خلال كل ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه عملية تقوم من خلالها المؤسسة باختيار المصادر الضرورية و الملائمة التي تؤمن لها كافة احتياجاتها المالية من أجل تحقيق مختلف أهدافها المسطرة.

المطلب الثاني : أهمية التمويل

تكمن أهمية التمويل بصفة عامة فيما يلي :[2]

- تعطي عملية التمويل الحركية والحيوية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة من ثم تحقيق الرفاه للمجتمع، وذلك لارتباط هذه العملية بجملة من الحوافز التي تدفع عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز.

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة لذلك؛

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛

- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛

- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي؛

- بما أن التمويل أحد مجالات المعرفة فهو يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.

المطلب الثالث : أنواع التمويل

ينقسم التمويل إلى عدة أنواع وذلك وفق منظورين هما :

1- التمويل حسب المدة.

---

1 - رايس حدة، **محاضرات في مقياس الأسواق المالية**، سنة رابعة مالية نقود و بنوك، جامعة محمد خيض ، بسكرة ، 2007-2008، ص2 .

2 - رايس حدة ، المرجع نفسه، ص 4.

2- التمويل حسب المصدر.

1- التمويل حسب المدة:

يمكن تصنيف التمويل حسب المدة الزمنية التي يستغرقها المبلغ المقدم إلى المؤسسة والذي ينقسم بدوره إلى مايلي:

أ- التمويل قصير الأجل :

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة، وهناك من يرى بأنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقة الإنتاجية للمنشأة.[1]

كما يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير و تلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاطات الإستغلال[2]، والتي يقصد بها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى 12 شهر ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر بإستمرار أثناء عملية إنتاج أي نشاط .[3]

ب- التمويل متوسط الأجل :

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح ما بين 2 إلى 7 سنوات. وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمنشأة، حيث ينتظر إستخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده.[4]

كما يقصد بأنه التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في رأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات قد تصل إلى 7 سنوات .[5]

---

1 - أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 35.

2 - إلياس غفال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2008-2009، ص 36.

3 - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52 .

4 - أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 42 .

5 - إلياس غفال، مرجع سابق، ص 36 .

ج- التمويل طويل الأجل :

هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد لأكثر من 7 سنوات، حيث يكون موجها لتمويل العمليات الإستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي ومباني وغيرها.[1]

2- التمويل حسب المصدر :

وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

أ- التمويل الذاتي :

ويقصد به مجموعة الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الإستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بإلتزاماته المالية وتختلف قدرة المشروعات فالإعتماد على هذا المصدر لتمويل إحتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي والذي يرتبط أساسا بقدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.[2]

ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المنشأة وتطويرها من حيث أنه يضمن زيادة الأموال الإقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية لإقتنائها، وبالتالي تحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون، وهذا ما من شأنه أن يزيد من القدرة الإقتراضية للمنشأة ويشارك بصفة مباشرة في العملية التوسعية لها من خلال إستحداث إستثمارات جديدة.[3]

ب- التمويل الخارجي:

يكون في غالب الأحيان التمويل الداخلي غير كاف لتلبية المتطلبات المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى عادة عاجزة كليا أو جزئيا على تمويل إحتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية ذلك العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وآخر غير مباشر.

---

1 - إلياس غفال، مرجع سابق، ص 36.

2 - سمير هربان، صيغ و أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2014-2015، ص 30.

3 - أحمد بوراس ، مرجع سابق، ص 27 .

ونتطرق لهما فيما يلي:[1]

أ- التمويل الخارجي المباشر :

و يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض دون تدخل الوسطاء الماليين ، و تتمثل هذه الطريقة في قيام الوحدات ذات العجز بإصدار حقوق مالية في شكل أسهم أو سندات ... و بيعها إلى وحدات ذات الفائض ، و يتم الإتصال المباشر بين هذين الطرفين أي المقرض و المقترض في حالة وجود علاقة شخصية أو معرفة سابقة بينهما عادة .

ب- التمويل الخارجي غير المباشر :

يستند التمويل غير المباشر إلى تدخل مؤسسات الوساطة المالية ، و طبقا لهذا الأسلوب من التمويل يتم الفصل بين التام بين وحدات الفائض و وحدات العجز ، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتزويد الوحدات العجزية بالمبالغ التي تحتاجها مقابل الحصول على أصول مالية مباشرة ، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار أصول مالية خاصة بها تسمى بالأصول غير المباشرة ، بمواصفات أخرى يتم تحديدها طبقا لرغبات وحدات الفائض التي تقوم بشراء هذه الأصول ، و لا يشترط هنا تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما ، و نظرا لأن الأصول المالية التي تحصل عليها وحدات الفائض تمثل التزاما على المؤسسة الوسيطة التي أصدرتها و لا تمثل التزاما على وحدات العجز فقد سمي هذا النوع من التمويل بالتمويل غير المباشر . و أهم ما يميز هذا النوع من التمويل القدرة العالية للوسطاء في تعبئة الادخار و تسويق الأصول المالية المباشرة لوحدات العجز.

1 - ساعد إبتسام، **تقييم النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الإقتصاد**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2008-2009، ص (9-12) .

الشكل (1): أنواع التمويل

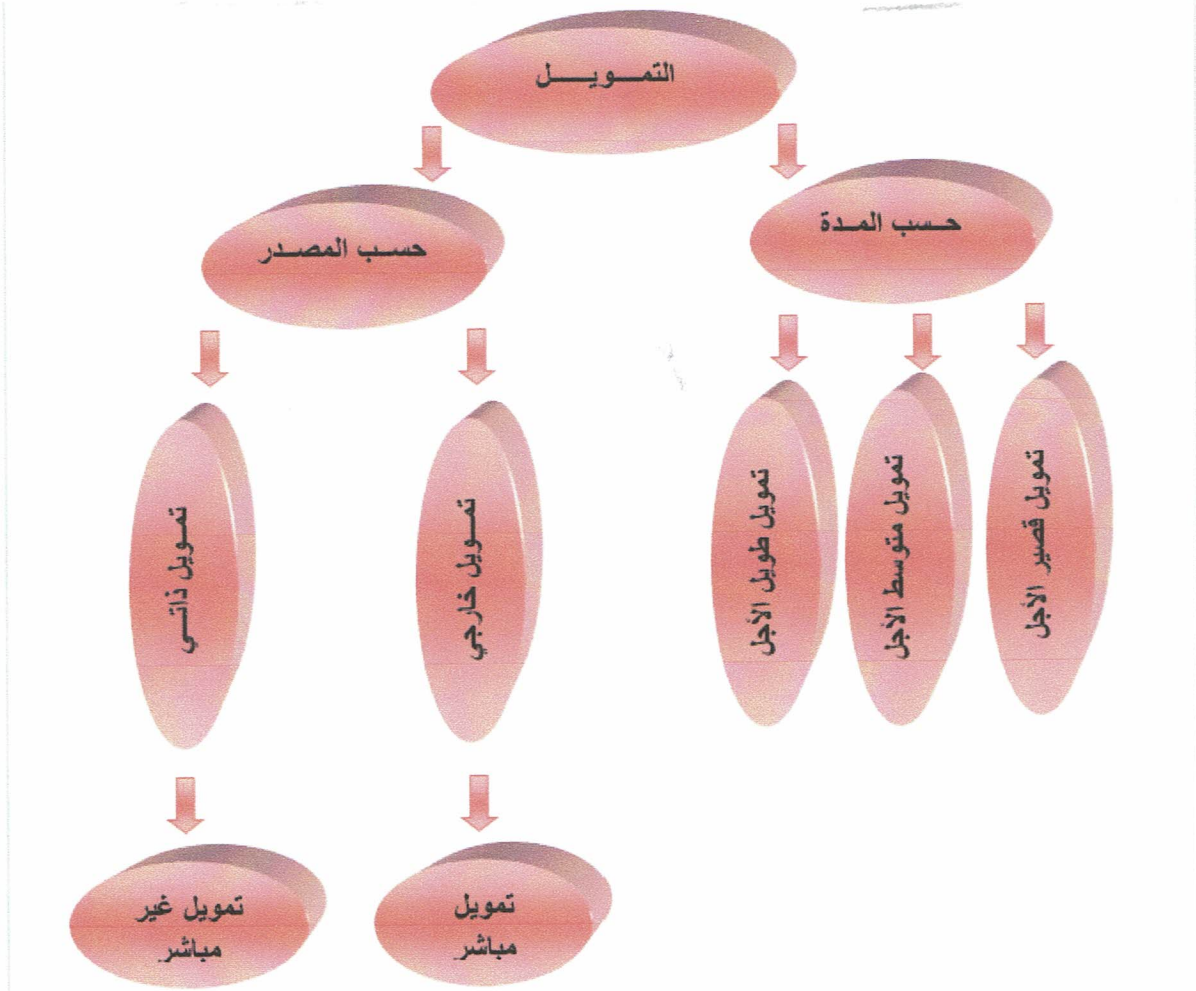

المصدر: من إعداد الطالبتين لاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني : التمويل الزراعي

باعتبار التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية فإن المشاريع الزراعية هي الأخرى تحتاج للتمويل وذلك للنهوض بالقطاع وازدهاره و تحقيق الأهداف المرجوة كتحقيق الأمن الغذائي على سبيل المثال. ومن خلال هذا المبحث سنتناول عموميات حول التمويل الزراعي، مشاكله ومخاطره، أنواع القروض الزراعية بالإضافة إلى أهداف وشروط نجاح التمويل الزراعي.

المطلب الأول : مفهوم التمويل الزراعي ، أهميته و مصادره

أولا: تعريف التمويل الزراعي

" يعرف التمويل الزراعي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية إستخدامه إستخداما أمثلا سعيا لزيادة الإنتاج، رفع الإنتاجية، تقليل التكاليف وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المستثمر الزراعي، إذ يدرس التمويل الزراعي إمكانية توافر رأس المال من مصادر مختلفة، ويبحث في الطرائق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة ."[1]

ويعرف أيضا بأنه: "الحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها وتحسين مستوى المنتجات الزراعية و تطويرها، والذي يساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة والأدوات والعدد وغيرها من المستلزمات المختلفة ."[2]

ويعرف كذلك بأنه : " موضوع يقوم على البحث على الطرق التي تتم بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة لإستعمالها في القطاع الزراعي، أي أنه يبحث عن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي."[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التمويل الزراعي هو الحصول على الأموال اللازمة بأفضل الطرق بغية إنفاقها وتوظيفها في الزراعة قصد زيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة والنهوض بالقطاع الزراعي وتحسين آدائه من جهة أخرى.

---

1 - إكتفاء عذاب زغير، **دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2016)**، وزارة التخطيط ، دائرة تخطيط القطاعات، 2017، ص 44 .

2 - علي أسعد، **محاضرات سنة أولى القسم النظري التمويل الزراعي، جامعة حماه** ، سوريا، 2017-2018، ص 2.

3- علي محمود عيسى، **القروض الزراعية و دورها في عملية التنمية الاقتصادية في سوريا**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 54.

ثانيا: أهمية التمويل الزراعي

يهتم التمويل الزراعي في كيفية الحصول على رأس المال واستخدامه في الزراعة فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الزراعي. كما يهتم التمويل الزراعي أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمال وحتى الأرض متيسرة للزراعة .[1]

ويمكن أن تحدد أهمية التمويل بطريقتين الأول مباشرة والثانية غير مباشرة فأهميته المباشرة تتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان المزارعين وتحقيق الإسهام الفاعل في خلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وأن رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي ينعكس على الإسهام في القطاعات الاقتصادية الأخرى. أي أن أهمية وأثر التمويل تمكن بالتأثير بشكل مباشر على الإنتاج، وبالتالي على الدخل ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، أما أهميته الغير مباشرة فتتمثل بالآثار الغير المباشرة على تنمية المدخرات الزراعية .[2]

تتمثل الأهمية الإقتصادية للتمويل الزراعي في : [3]

- طبيعة الإنتاج الزراعي: الذي يتميز بالموسمية في الإنتاج وبالتالي في الدخل وبذلك فهو يقوم بتوفير الأموال في مختلف الأوقات.

- أنه يعطي الفرصة لصغار المزارعين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل
- أنه يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم.

- كونه يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين فإنه يساعد على ضمان إستمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته.

---

1 - جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 62.

2 - إكتفاء عذاب زغير، مرجع سابق، ص ص 44، 45

3 - لعليوي العطوان، **مفاهيم التمويل الزراعي**، المحاضرة الأولى نظري سنة رابعة اقتصاد في نظريات التمويل الزراعي، جامعة حلب ، سوريا، 1996، ص 2.

ثالثا: مصادر التمويل الزراعي

يعتبر التمويل الزراعي كغيره من أنواع التمويل في مسألة المصادر لذلك نتطرق لها فيما يلي: [1]

تعد مدخرات الشخص وموارده الذاتية أول وأهم مصدر يمكنه أن يمول منها مشروعه، إذا ما أراد له النجاح والاستمرارية حيث يقوم المزارعين بتمويل مشروعاتهم الزراعية بما يدخرونه من أموال الإدخار الفردي، ويعتبر الإدخار مصدرا مهما لتكوين رأس المال وذلك بقيام المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية وأهم العوامل التي تؤدي بالمزارع إلى الإدخار هي:

- الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع عن آبائه، التي تستلزم عليه تمويل نفسه بمدخراته.
- توفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور ومعدات، وإقامة المشروعات الزراعية الخاصة.
- توقع ارتفاع المستلزمات الداخلية في العملية الإنتاجية وسداد أي تكاليف طارئة.

وغالبا ما يكون التمويل الذاتي غير كاف لتغطية نفقات الإنتاج مما يضطر بالمزارع الاستعانة بمصادر أخرى نذكر منها الخاصة والعامة ونفصل فيهما كما يلي:[2]

1- المصادر الخاصة :

وتشمل بدورها :

- **المرابون:** وهم التجار أو الوسطاء الذين يقومون بتمويل المزارع المتوفرة لديه الضمانات الكافية الخاصة بها، وتكون معرفته جيدة بالمزارع بحيث تمكنه من معرفة مقدرته المالية. ويقوم هذا المرابي بأتباع إجراءات بسيطة، يضعها ويعدلها متى شاء، ولا يهتم بالأغراض التي توجه أو تستخدم فيها القروض لثقته من استرداد أمواله وغالبا لا يكون متساهلا في استرداد أمواله.
- **التجار أو الوسطاء الماليين :** هم الفئة من التجار الذين يعملون أو يتخصصون في بيع و شراء المحاصيل الزراعية والحيوانية مباشرة أو من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية أو المحلية، وقد يشارك التجار أو الوسطاء المزارع في زراعته بتمويله نقدا أو عينا مقابل حصة من الإنتاج، وقد يستأجر من المزارع الأرض أو يقوم بشراء المحاصيل قبل نضجها مقابل ضمان المحصول من المزارع.
- **البنوك التجارية :** هي البنوك التي تقوم بإقراض المزارعين الكبار. الذين لهم المقدرة على تقديم ضمانات عقارية أو شخصية كافية، ويتم تمويل مستوردي الآلات والمدخلات الزراعية من قبل هذه البنوك، والذين يقومون بدورهم ببيعها للمزارعين بأسلوب الدفع المؤجل عن طريق شركات لتجهيز الزراعي.

---

1 - عناب زكرياء، **البنوك الإسلامية و دورها في تمويل القطاع الزراعي**، مذكرة ماستر، أم البواقي، 2015-2016،ص 34 .

2- منى علي إبراهيم باجي، **الدور الإرشادي و التمويلي للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار مزارعي القطاع المروي الخاص بولاية الخرطوم**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزيرة، السودان ، 2004، ص ص 27، 28 .

2- المصادر العامة :

لقد سعت الحكومات النامية لخلق مصادر رسمية للتمويل الزراعي وتختلف هذه المصادر العامة عن المصادر الخاصة، في أنها تخضع لقوانين وأسس رسمية وشروطها ميسرة وتشمل هذه المصادر ما يلي:

- **دوائر الإقراض الزراعي الحكومية:** عبارة عن دوائر حكومية تعتبر جزءا من الجهاز الإداري للدولة وتمتاز برامج التمويل التي تقوم بها بما يلي:
- أن الدولة هي التي تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الإقراض؛
- يكون هدف هذه المؤسسات تحقيق فائدة المزارعين بما تقدمه لهم من قروض وتوجيه وإرشادات؛
- تمنح فرصة الإقتراض للمزارعين الذين ليس لديهم ضمانات كافية للإقتراض من المؤسسات الأخرى؛
- تمكن المزارعين من تسديد قروضهم عينا، الشيء الذي يسهل تسويق محاصيلهم.

- **مؤسسات التمويل الشبه حكومي :** هي عبارة عن مؤسسات تقوم الدولة بإنشائها وفق قانون يحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إدارتها، وتتميز بالاستقلال المالي والإداري، يفصلها ويميزها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري ويكون لديها مجلس إدارة ليقوم برسم السياسات ووضع التعليمات الخاصة بآداء أعمالها.

الشكل (2): مصادر التمويل الزراعي

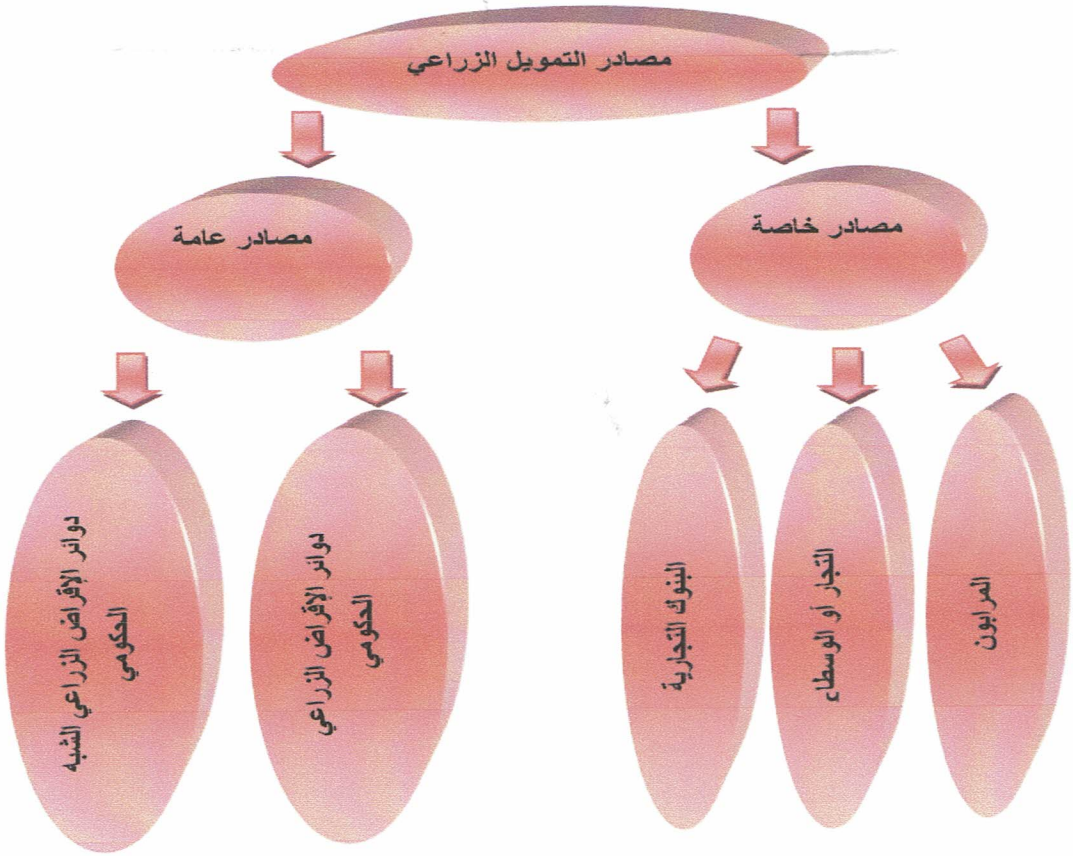

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق

المطلب الثاني : مشاكل و مخاطر التمويل الزراعي

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الزراعي للقيام بدوره في تنمية القطاع الزراعي :[1]

1- عدم كفاية التمويل الزراعي :

حيث يجب أن يغطي تكلفة الإنتاج الحقيقية حتى يتمكن المستثمر من الاستفادة منه، هنالك بعض الدعاوي التي تجعل أن يكون التمويل غير كاف منها عدم دراسة تكلفة العمليات الزراعية بدقة متناهية وقلة موارد الجهة المانحة للتمويل الزراعي.

2- تأخير صرف التمويل الزراعي:

فالمواسم الزراعية لها تواريخ لبداية العمليات الزراعية وبعد انتهاء هذا القيد الزمني يكون هنالك تأثير سلبي على المحاصيل الزراعية، وأسباب التأخير كثيرة منها عدم التحضير الجيد من قبل الجهات المعنية بأمر التمويل الزراعي، بالإضافة إلى الإجراءات المطولة للحصول عليه.

3- الضمانات المطلوبة نظير التمويل الزراعي :

حيث أن التمويل الزراعي يتم مقابل ضمان لاسترداده بواسطة الجهات الممولة، وقد لا تتوفر هذه الضمانات لدى طالبي التمويل الزراعي مما يعني حرمانهم منه.

4- الأرباح العالية التي تطلبها مؤسسات التمويل لتغطية تكلفة عملية التمويل :

هذه الأرباح تكون سبب مباشر في زيادة تكلفة المحصول وبالتالي زيادة الأسعار ومن ثم عدم المنافسة ثم الخروج من الأسواق.

يختلف التمويل الزراعي عن تمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في أنه يواجه عدة مخاطر، غالبا ما تكون هذه المخاطر عائقا في وجه التمويل في القطاع الزراعي، وهو ما يجعل المؤسسات المالية لا ترغب في تمويل هذا القطاع، ومن أهم هذه المخاطر والصعاب التي تواجه التمويل الزراعي ما يلي:

- الإنتاج الزراعي يتعرض لمخاطر كثيرة لا يمكن للمزارع التحكم و السيطرة عليها، بحيث أن الإنتاج هنا يخضع للظروف الطبيعية مثل سقوط الأمطار، سقوط الصقيع، هذه الكوارث تعمل على الإقلال من الناتج الكلي الزراعي ما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي للفلاح مما يجعله غير قادر على تسديد التزاماته المالية.
- يتصف الإنتاج الزراعي ببطء الدورة الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الدوران السريع للأموال وهو ما لا يرغب الجهة المقرضة للتعامل مع هذا القطاع، والبحث عن قطاعات أفضل وأحسن لإستثمار الأموال.
- لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع بالتالي أن يسيطر على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدفق العرض فتنخفض الأسعار، المزارع الاحتفاظ بمنتجه لمدة طويلة لأن معظم المنتجات الزراعية غالبا ما تتعرض للتلف.

---

1 - وليد حمدي باشا، **دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري (2000-2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص 40 ، 41 .

- إن القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة تعمل على جذب رؤوس الأموال على عكس ما هو عليه في القطاع الزراعي، لأن عملية الإنتاج في هذه القطاعات لا تتوقف بل تكون مستمرة، وأن سرعة دوران الإنتاج يؤدي إلى سرعة دوران الأموال مما يؤدي إلى زيادة أرباح الجهة المقرضة أو المستثمرة بينما التمويل الزراعي يتصف بالركود.

المطلب الثالث : أنواع القروض الزراعية

أولا: تصنيف القروض حسب آجالها واستعمالاتها والجهات المستفيدة :

1- تصنيف القروض حسب آجالها:

وتصنف القروض الزراعية وفق هذا المعيار إلى :

- **القروض قصيرة الأجل :** وهي القروض التي تتراوح مدتها من 12 إلى 14 شهر وتشمل هذه القروض المبالغ التي تجهز لشراء البذور، الأسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تصرف على إعداد وتهيئة الأرض للزراعة، أو المبالغ التي تدفع كتكلفة لجمع الحاصل وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية، إن حاجة أغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية ولاسيما في البلدان النامية ذات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إذ تساهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي.[1]

- **القروض متوسطة الأجل :** وهي القروض التي يتجاوز أجل استحقاقها السنة والنصف ولا يتجاوز الخمس سنوات، وتمنح لتمويل شراء الآلات والمعدات اللازمة للاستثمار وتجهيزات الري ....الخ.[2]

كما تعرف أيضا بأنه :" قروض تتراوح مدتها ما بين سنة وخمس سنوات، وهو التمويل الذي يعطي إلى المزارع لشراء الآلات الزراعية أو حيوانات السحب أو المواشي أو لإقامة بعض المنشآت، وتستعمل للحصول على رأس المال المتداول في الإنتاج الزراعي.[3]

- **القروض طويلة الأجل :** وهي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها عشر سنوات، وتمنح لتمويل إنشاء الحظائر والمستودعات لحفظ الآلات والحاصدات ولشراء الأراضي الزراعية، وتمويل مشاريع الري والصرف وتحسين الأراضي ... الخ.[4]

---

1 - إكتفاء عذاب زغير، مرجع سابق، ص 50 .

2 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين و تنظيماتهم في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان ديسمبر 1997، ص 77 .

3 - علي محمود عيسى، مرجع سابق، ص 59.

4 - عفراء هادي سعيد، **دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية**، جامعة بابل، العراق، 2014 ، ص 161 .

ويعرف أيضا بأنه :" التمويل الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويمنح هذا التمويل لشراء الأراضي الزراعية، أو إنشاء المنشآت الزراعية كالمداجن ومعامل التصنيع واستصلاح الأراضي الزراعية وغيرها ".[1]

2- تصنيف القروض حسب إستعمالاتها:

تصنف القروض الزراعية حسب استعمالاتها إلى:[2]

- **القروض الإنتاجية:** وهي قروض لزيادة التكوين الرأس مال المزرعي (مثل شراء الأدوات والآلات والبذور والأسمدة وإستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة واقتناء الحيوانات المنتجة).

- **القروض العقارية:** وهي قروض تستخدم بغرض شراء المزرعة أو الأراضي الإضافية للمزرعة وشراء المباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف، وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الأجل.

- **القروض الإستهلاكية:** وهي قروض تقدم للفلاح من أجل إمكانية حصوله على السلع الإستهلاكية والخدمات لإستعمال الأسر، سواء ما أستخدم منها في البيت أو خارج المزرعة والبيت كالطعام، التعليم والعلاج.

ثانيا : تصنيف القروض حسب إنتاجية القرض ونوع الضمان:

ونفصل فيهما فيما يلي:[3]

1- تصنيف القروض حسب إنتاجية القرض:

تقسم القروض وفقا للإنتاجية المتوقعة من القروض إلى قروض إيجابية وقروض سلبية وأخرى محايدة، نوضحها كما يلي:

- **القروض الإيجابية:** وهي القروض التي تمكن المزارعين من الحصول على فائض صافي، أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إيفاء مبلغ القرضو الفائدة المترتبة عليه تحقيق فائض إقتصادي.

- **القروض السلبية:** هي تلك القروض التي لا يترتب على إستخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فهي تسمى بالقروض الغير منتجة أو تحت الحدية.

- **القروض المحايدة :** هي قروض تشمل شكلين الأول هو الإستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تسديدها بسبب عدم الإلتزام بتسديدها في الوقت المحدد لها لسبب أو لآخر، ويترتب على إستخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ

---

1 - علي محمود عيسى، مرجع سابق، ص 59.

2 - مجدولين دهينة، **إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016-2017 ، ص 8 .

3 - مجدولين دهينة ، مرجع سابق، ص ص 9 ، 10 .

مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض و لهذا يطلق عليها أحيانا القروض الحدية، وتقدم هذه القروض عادة لتمكين المزارعين من مواجهة الظروف الطارئة غير المواتية أو أوقات الكساد. وهي بذلك تساعد المزارع على الإستمرار في عمله والمحافظة على مركزه المالي ولكنها لا تحقق له إضافة صافية في الدخل.

2- تصنيف القروض الزراعية حسب نوع الضمانات:

تقسم القروض في هذا التصنيف وفقا لأنواع الضمانات التي يقدمها المقترض تأمينا للقرض وضمانا للتسديد وذلك كما يلي:

- **قروض غير مضمونة:** هي قروض غير مضمونة بضمان ملموس ولكنها قد تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

- **قروض مضمونة بأصول منقولة:** يختص هذا النوع بالقروض التي تكون مضمونة برهن الأموال المنقولة، مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب وغير ذلك.

- **قروض مضمونة بأصول غير منقولة:** تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

ثالثا: تصنيف القروض حسب حجم القرض أو حجم الحيازة :

يختلف التصنيف حسب حجم القرض من بلد لآخر و في البلد نفسه أيضا ، و يتحكم في ذلك عوامل عديدة أهمها قوة العملة و تقلبات أسعار الصرف ، و يساعد هذا التصنيف على معرفة المعدل العام للقرض و تحديد حجم القروض لكل فئة من فئات المقترضين إن كانوا من صغار الفلاحين أو المتوسطين أو الكبار منهم ، كما يمكن للقروض الزراعية أن تمنح حسب المساحات الزراعية المملوكة من طرف المزارعين أو المستفيدين منها سواء كانوا من كبار المزارعين أو من صغارهم .[1]

1 – مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 10 .

الشكل (3): أنواع القروض الزراعية

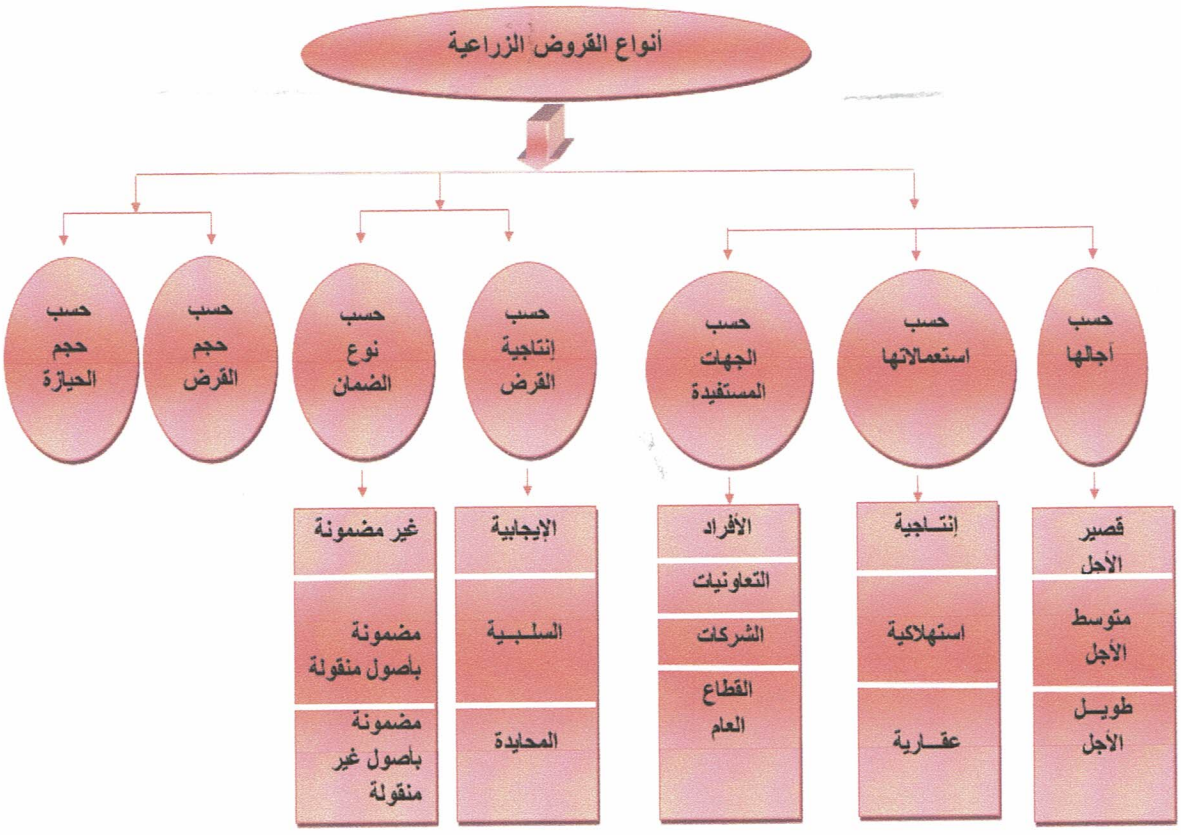

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق

المطلب الرابع: أهداف و شروط نجاح التمويل الزراعي

أولا : أهداف التمويل الزراعي

يستعمل التمويل الزراعي بصورة عامة كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية، وتحسين صافي دخل المزرعة، و بالتالي رفع مستواه المعيشي للمزارع من خلال تحقيق الآتي:[1]

- يساعد على زيادة رأس مال المستثمر في العمل الزراعي، بشراء الآلات وإقامة المباني؛

- يساعد على توسيع الإنتاج وتخفيض تكلفته والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم وذلك للمحافظة على حجم ملائم من النشاط الزراعي؛

- يزيد من القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، ويمكن من التكليف مع الظروف المستجدة، نتيجة للتطورات التكنولوجية، باستخدام تقنيات متطورة، ووسائل حديثة، بدلا من المعمول بها؛

- يستعمل التمويل الزراعي لسد العجز النقدي عند إنتاج المحاصيل في مراحل الزراعة المختلفة، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، حيث أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة قد لا تتوفر في وقت شراء مدخلات الإنتاج، أو عند بيع الإنتاج؛

- رفع حجم الإنتاج الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي؛

- رفع الدخل.

ثانيا : شروط نجاح سياسة التمويل الزراعي :

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:[2]

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي. فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل، المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القروض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من إستثمار يهدف إلى الإنتاج إلى إستثمار لا هدف له؛

---

1 - عفاف أحمد محمد أحمد حسين، **الآثار الكمية للتمويل عبر محفظة البنوك التجارية على تكلفة الإنتاج ونسبة الإعتماد على التمويل الذاتي في المشروعات المروية للفترة 1990-2000**، مذكرة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان، 2006، ص ص 4، 5.

2 - بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 4، 5.

- إن إمكانية الفلاح محدود وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الإعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

- منح الإئتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الإقراض؛

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الإستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛

- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

- كنتيجة للطبيعة الإحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياج مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛

- يجب على البنوك التأكد من استخدام القروض الممنوحة سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثالث : دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية و مساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني .

تعتبر التنمية الزراعية أهم الأهداف المرجوة من نشاط التمويل الزراعي والذي يلعب الدور الأساسي في تنمية القطاع الزراعي والذي بدوره يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول :أساسيات حول التنمية الزراعية

أولا: مفهوم التنمية الزراعية:

تعريف1 : حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو):" تعرف التنمية الزراعية على أنها إدارة وصياغة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.

إن مثل هكذا إستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانات، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع "[1]

تعريف 2: حسب وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات بالفرنسية " تعرف التنمية الزراعية كونها تساهم في التكيف المستمر للزراعة وقطاعات الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في سياق التنمية المستدامة وجود المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية ." [2]

تعريف 3 :"تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية

---

1 - ماهر تحسين نايف صالح، **إرتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة (فلسطين نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص 22 .

2 - طالبي بدر الدين، صالح سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015، ص 214 .

3 - عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتنميات الاقتصادية الدولية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23 - 24 نوفمبر، 2014، ص 6.

وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع ."[1]

وكتعريف شامل فإن التنمية الزراعية هي عبارة عن مختلف السياسات التي تضمن تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال، مع إنتاج منتجات زراعية أخرى وتوفير مناصب عمل بشكل مستمر ودخل كاف للأفراد العاملين في القطاع، إضافة إلى حفظ القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والمتجددة.

ثانيا : أهداف التنمية الزراعية:

إن للتنمية الزراعية أهداف عديدة أهمها : [2]

- زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية والتي تتم إما بالتوسع في المساحة المزروعة المتاحة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.
- رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويعها من الناحية الإنتاجية وهذا لتحقيق فكرة التخصص أو التنوع في المنتجات الزراعية.
- الحد من النزوح الريفي نحو المدن، فالتنمية الزراعية تخلق مناصب شغل في الأرياف كفيلة بإستيعاب اليد العاملة العاطلة في الأرياف، وبالتالي التقليل من ظاهرة النزوح الريفي.
- إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي، والعناية والإهتمام بالبيئة الريفية وسكان الأرياف.

ثالثا : ركائز و محددات التنمية الزراعية :

للتنمية الزراعية مجموعة من الركائز والمحددات تعتمد عليها لتتحقق والتي تتمثل أساسا في:[3]

1 – الأراضي الزراعية : يعد استخدام الأراضي الزراعية للأغراض النباتية والحيوانية الركيزة الأولى لتحقيق التنمية الزراعية. فهي العنصر الإنتاجي الأول في الزراعة. وأن الاستغلال الأمثل لها من حيث الاستخدام النوعي أو من خلال التوسع الأفقي يجعل منها المحدد الأول للإنتاج الزراعي من خلال إدخال أراضي جديدة كانت مهملة بسبب عدم توفر الحصة المائية المناسبة لها أو لأنها أراضي بحاجة إلى استصلاح.

2 – الموارد المائية : تعتبر الموارد المائية بكل أشكالها السطحية والجوفية من العوامل الحاسمة في تنمية القطاع الزراعي. علما إن هذا المورد يعتبر من أكثر الموارد عرضة للشح أو سوء الاستخدام. لذا ينبغي المحافظة عليه من خلال تقنين استخداماته الزراعية وترشيد استخداماته للأغراض المدنية. فهو المورد

---

1 – هاشمي الطيب،**القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الإنجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات التحديات الاقتصادية الدولية الشلف، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص 5 .

2 – سالم عبد الحسن رسن، **التنمية الزراعية المستدامة ... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية – المحور الإقتصادي –، جامعة القادسية، العراق، المجلد 13، العدد 2، 2011، ص ص64، 65.

المكمل للتوسع الأفقي للأراضي الزراعية والحقيقة إن هذا التوسع يكون غير مجدي بدون مكافئ مائي مناسب له.

3 – التقنية الزراعية : تعد التقنية الزراعية من أهم العناصر الضرورة لتطوير القطاع الزراعي لما لها من دور حيوي في زيادة إنتاجية الأرض والعنصر البشري معا لذا فأن (بناء القاعدة المادية والتكنولوجية وخلق مرتكزاتها يعتبر الأساس المتين في بناء الزراعة المتطو. ولما كانت المكننة الزراعية واحدة من تلك الركائز في القطاع الزراعي وتحتل نسبة عظمى من استثماراتها وجب التعامل معها بأساليب علمية صحيحة من حيث تقدير الحاجة الضرورية لها والطرق الصحيحة لاستغلالها. لأن المسألة الهامة لا تكمن في كثرة وجود المكائن لأنها بذلك ستتحول إلى عبئ ثقيل على كاهل الاقتصاد الوطني وإنما تكمن في الاستخدام الأمثل والنموذجي لها. والذي يؤدي بدوره إلى خفض التكاليف الزراعية عموما في وحدة المنتوج والى رفع كفاءة العمل و زيادة الإنتاج. الأمر الذي ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الرفاه العام للأفراد والمجتمع).

4 – القوى العاملة في القطاع الزراعي : تشكل القوى العاملة الزراعية العمود الفقري لذلك القطاع. علما أن تركيبة سكان الريف تشتمل على نسبة كبير من الأفراد الخارجين عن قوة العمل. حيث يستبعد منهم الأطفال الصغار وتلاميذ المدارس وهم يشكلون نسبة عظمى من سكان الريف علاوة على المسنين والمتقاعدين والمقعدين. وهنا ينبغي أن نتصور إن أي توسع مقبل في الأراضي الزراعية سيرافقه الحاجة إلى مزيد من القوى العاملة خصوصا في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل وعلى افتراض مكننة القطاع الزراعي و إرتفاع إنتاجية العاملين. سيكون من الضروري تقليص أعداد العاملين في الزراعة لصالح تحويلهم إلى قطاع الصناعات التحويلية والخدمات.

5 – الحيازات الزراعية : إن حجم الحيازة الزراعية ونوعها يعكس مدلولات ذات أهمية كبرى. فكلما يكون حجم المزرعة كبيرا يعني زياد فرص الاستفادة من وفورات الحجم أو من مزايا الإنتاج الكبير الأمر الذي ينعكس أثره ايجابيا على كلفة وحدة المنتوج. بينما صغر المساحات الزراعية لا يسمح عادة بدخول المكننة الزراعية أو طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء تلك المزارع لضياع فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. كما إن نوع الحيازة الزراعية يلعب دورا كبيرا في تعيين علاقة الفلاح بأرضه. إن الحيازات الزراعية على ثلاثة أنواع وهي الملك، الصرف والمؤجرة للمستثمرين والموزعة على الفلاحين بموجب قوانين الإصلاح الاقتصادي. وأن أفضلها لصالح المجتمع هي الحيازات الرأسمالية الكبيرة الحجم في تحقيق وفورات الحجم من جهة ومن جهة أخرى لا يستطيع المستثمر التحكم برقبة الأرض عندما يفشل في استغلالها.

6 – التوسع العمودي : يتجه العالم إلى التوسع العمودي أكثر منه إلى التوسع الأفقي من خلال إدخال وسائل الري الحديثة وطرق الإنتاج المتقدمة ووسائل الوقاية والتسميد والعمل الميكانيكي الذي من شأنه رفع مستوى إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض.

رابعا : دور التمويل الزراعي في تنمية القطاع الزراعي:

باعتبار القطاع الزراعي أهم مصدر من مصادر التنمية الإقتصادي لأي بلد كان لذلك فإن التنمية في القطاع الزراعي هدف أساسي من أهداف الدفع بالعجلة الإقتصادية وبهذا لعب التمويل الزراعي دورا هاما في عملية التنمية الإقتصادية و بهذا لعب التمويل الزراعي دورا هاما في عملية التنمية الزراعية من عدة جوانب، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والذي يتمثل أساسا في:[1]

– يساعد في رفع كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في قطاع الزراعة كما يساعد على الكشف وإستغلال الموارد المخفية في هذا القطاع؛

– يوازن بين عناصر الإنتاج، ويحد من مشكلة ندرة رأس المال المطلوب لقطاع الزراعة؛

– يساهم في توفير الأموال المطلوبة للقطاع الخاص لتنفيذ خطة التنمية الزراعية؛

– يدعم مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية الإقتصادية، ما يساعد في النهوض بالاقتصاد القومي.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن التمويل الزراعي يزيد المقدرة على مواجهة الظروف الموسمية في الدخل والنفقات وذلك عن طريق التكوين الرأس مالي ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير الظروف الملائمة لرفع كفاءة الإنتاج نفسه والذي يعتبر عنصر من أهم عناصر التنمية الزراعية.

1 – إسماعيل محمد الزيود، **دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية**، دار جليس الزمان، جامعة البترا، عمان، 2010، ص 105 .

المطلب الثاني : دور القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية من حيث مساهمته والتي نذكر منها مايلي:

أولا : مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الصناعة :

يمكن القول بأن القطاع الزراعي أهم قطاع من بين القطاعات الإقتصادية الأخرى ويعتبر أحد محركات كل قطاع منها خاصة القطاع الصناعي، إذ أنه يساهم بشكل كبير في تنميته حيث أن تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي الزراعي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع وذلك نظرا للعلاقة الموضوعية التالية:[1]

- إن زيادة الإنتاج السلعي الزراعي يؤدي بالضرورة إلى توفير المواد الغذائية لعمال الصناعة، وكذلك توفير المواد الأولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تأتي أهمية الانتاج الزراعي كبير صاحبه سرعة في نمو الانتاج الصناعي .

- إن أي تصنيع ناجح في أي بلد كان وخاصة النامية منها يجب أن يعتمد على مصادر التراكم الداخلية، ونظرا لظروف تلك البلدان تكون الزراعة هي أهم مصادر ذلك التراكم، ولكي تعتبر الزراعة كمصدر له من أجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب إتباع السياسة الاقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج والانتاجية الزراعية وبالتالي الزيادة في القيمة المضافة.

ثانيا : مساهمة القطاع الزراعي في تكوين رأس المال الوطني وتأمين النقد الأجنبي:

ونتطرق لكل منهما على حد فيما يلي:

1- المساهمة في تكوين رأس المال الوطني : وذلك من خلال مايلي:[2]

- إن القطاع الزراعي يساعد على تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وكذلك يتيح للقطاع الصناعي الدفع بعجلته وبالتالي حصوله على أرباح تدخل في تكوين رأس المال؛
- يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال من خلال فرض الضرائب عليه، حيث تتولى الدولة إستثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مشاريع مختلفة أخرى.

---

1 - غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 -2012، ص ص 39-40 .

2 - عز دين سمير، **إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2011 - 2012، ص 11 .

2- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي :

تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الإقتصاد الوطني[1]، حيث تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الإستيراد، كما يعتبر التصدير منفذ أساسي للسلع الوطنية، إذ عجزت السوق الوطنية على إستيعابها نتيجة الإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين [2]، وبما أن الزيادة في كمية الانتاج الزراعي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي فهو يساهم في تخفيض حجم الواردات والتي تتميز بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية[3]، فهو يغطي أو يقلل من إقتناء تلك الواردات من السلع.

ثالثا : المساهمة في توفير مناصب الشغل والإحتياجات الغذائية :

1- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل :

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإقتصادية التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة، كما أن وظيفة العمالة في المجال الزراعي هامة جدا، حيث أنها تظهر على صورتين، إما العمالة المباشرة أي ما يتعلق بالعاملين والوحدات الزراعية، أو ما يتعلق بعمالة غير مباشرة أي المتواجدين في الصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية، كما نجد العمالة في هيئات التسويق للمواد الزراعية وكذا المؤسسات التعليمية الزراعية. وبذلك تعتبر الزراعة خزان العمالة.[4]

---

1 – بوعريوة ربيع، **القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الإقتصاد في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط**، الملتقى الدولي الرابع، يومي 24و 25 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 10 .

2 – عز دين سمير، مرجع سابق، ص 8.

3 – بو عريوة ربيع، مرجع سابق، ص 10 .

4 – عز دين سمير ، مرجع سابق ، ص ص 8 ، 9 .

2- مساهمة القطاع الزراعي في تأمين الإحتياجات الغذائية :

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، لأن توفير هذه الإحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الإستقرار وإتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الإقتصادية والإجتماعية. لذا أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل من خلال الإهتمام بقطاعها الزراعي لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها، والإبتعاد عن إستيراد الغذاء الذي يؤثر سلبا على تطور البلد، وذلك نظرا لتأثيره على مخزون البلد من العملة الصعبة المخصصة لبناء قطاعات منتجة أخرى، فيصرف العملة الأجنبية في تلبية الإحتياجات الغذائية بصورة متزايدة يضع الدولة تحت هيمنة الدول المنتجة للغذاء، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي للحد من هذه المشاكل.[1]

1- غردي محمد ، مرجع سابق ، ص 37 .

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق ذكره في هذا الفصل استخلصنا أن عملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري حيث يلعب دور أساسي في مختلف المراحل الإنتاجية كما رأينا أن للتمويل العديد من معايير التي تصنف بها.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فمن الضروري أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا والمتمثل في القروض البنكية.

ولإنجاح سياسة التمويل هناك شروط واجب إتباعها، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القروض، بمعنى معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض والعوائد المتأتية من استخدامه.

الفصل الثاني:

تطور القطاع الزراعي في الجزائر و آليات تمويله

تمهيد الفصل الثاني :

يلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني واحدهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وقد عرف هذا القطاع اهتماما كبيرا في الجزائر مرة بجملة من الإصلاحات من بعد الاستقلال إلى يومنا هذا

وكان لازما علينا العودة إلى التاريخ ومعرفة وضع القطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة الاستعمار إلى غاية مخطط العمل والفلاحة الذي لازال قائما ليومنا هذا

مع ذكر أهم مؤسسات التمويل الزراعي في الجزائر التي من أبرزها BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره البنك الوحيد المكلف بتمويل القطاع الزراعي. و كل ذلك من خلال ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : سياسات التمويل الزراعي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1990 .

المبحث الثاني : القطاع الزراعي في الفترة الممتدة من 1990-2007 .

المبحث الثالث: قانون التوجيه الفلاحي و برنامج التجديد الزراعي و الريفي 2008-2019 .

المبحث الأول: سياسات التمويل الزراعي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1990 :

لقد إحتلّت الزراعة مكانة هامة في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، لذلك عملت الدولة على تنمية القطاع الزراعي فيها، وذلك بانتهاجها لمجموعة من السياسات التمويلية في القطاع على فترات مختلفة من بينها فترة ما قبل الإستقلال وإلى غاية 1990 والتي سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: القطاع الزراعي قبل 1962 :

تميز تاريخ الجزائر الزراعي بشيء من التعقيد بسبب خضوعها للحكم العثماني ومن ثم الاستعمار الفرنسي فخضعت لنظامين مختلفين ترك كل منهما بصماته على تطور اقتصادها بصفة عامة وعلى إشكال الملكية الزراعية بصفة خاصة مما اثر كثيرا على طرق استغلال الأراضي الزراعية وآليات تمويلها بعد الاستقلال في سنة 1962 وقد عرفت الجزائر منذ القدم بأنها بلد زراعي ذات إنتاج زراعي وهو ما جعلها عرضة لعدة هجومات استعمارية مختلفة وكان القمح هو المنتوج الأساسي الذي عرفت به وذلك لأهميته كمادة من جهة ولكونه سهل الزراعة ويختزن لفترات بتكاليف ضئيلة.[1]

لقد كانت أنواع ملكية الأراضي التي كانت شائعة خلال العهد العثماني في الجزائر تمثلت في:[2]

الملكية الخاصة: تميزت الأراضي المملوكة من الخواص خلال التواجد العثماني بالجزائر بصغر مساحتها وكانت تستغل من أصحابها مباشرة، وتفرض عليهم الدولة فريضة العشر والزكاة، ولقد تعرض هذا النوع من ملكيات الأراضي في الكثير من الأحيان للمصادرة والحيازة من طرف الحكام وموظفي الدولة.

ملكيات البايلك: هي ملك للدولة ويحق للحكام التصرف فيها، ولقد سمحت عمليات المصادرة، شراء، حيازة في حالة الشغور المقيمين بما في الحال عند امتناعهم دفع الضرائب او عصيان أوامر رجال الدولة من توسيع ملكيات البايلك.

ملكية العرش: هي أراضي بور تستغل من القبيلة أو القرية جماعيا.

ملكية الأوقاف(الحبوس): مستوحى من الفقه الإسلامي لتخصيص العقار لأغراض خيرية عامة، وهي تابعة لمؤسسات دينية كالمساجد والزوايا .

---

1 - مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 148.

2- صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر، 2014 /2015، ص66.

ملكية المخزن: هي ملك للدولة تتنازل عنها لصالح توظيفها خاصة من الجيش وهذا مقابل إسدائهم لخدمات وأدائهم لواجباتهم.[1]

سعت السلطات الفرنسية منذ دخولها أراضي الوطن لهدم البناء الاجتماعي السائد الذي كان سائدا في فترة التواجد العثماني والقضاء على الملكية العامة للأراضي لأفراد القبيلة الواحدة وجعلها ملكية خاصة

تم أولا جمل الأراضي المملوكة من الإدارة التركية أراضي بدون مالك، ثم تم إلحاقها بالإدارة الفرنسية، أما الأراضي الخاصة التي امتلكتها العائلات فتم إضافتها أما الأراضي العرش تم الاستيلاء عليها أو تجزئتها بين أفراد العائلة الواحدة بعد أثبات صحة امتلاكهم لها بعقد قانوني، ولقد خلق هذا الإجراء خلل كبير في الإنتاج بالنسبة للأفراد الجزائريين إذا تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير.[2]

وبذلك ظهر في الزراعة قطاعين هما:

قطاع المعمرين: ويستعمل أحدث الوسائل والأجهزة وإنتاجه الرأس مالي موجه نحو السوق الخارجية.

قطاع المسلمين: وهو تقليدي ويضم صغار الفلاحين والفقراء وفئة جد قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء إنتاجهم موجه للاستغلال.

وعلى أساس ذلك هناك نظامين زراعيين وهما:

نظام زراعي تقليدي: ويقوم على الجهد العضلي أكثر منه آلي وهو مختلف، إنتاجه اقل من إنتاج الأوربيين.

نظام زراعي حديث: ويتم العمل فيه أساسا بالآلات والوسائل الحديثة ومردوده أوفر من القطاع السابق[3] ، يعمل به مزارعون صنفوا في طبقة العبيد.[4]

بعد الحرب العالمية الثانية انشأ المستعمر شبكة ري تتمثل في عشرة سدود في شمال البلاد لمحاصيل الخضر بأنواعها وهذا للرفع من حجم الأراضي المخصصة للري، من ثم احدث المستعمر نظاما جديدا سمي

---

1 – جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر الإصلاحات الطارئة عليها**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص2.

2 – صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص68 .

3 – جرمولي مليكة، مرجع سابق، ص ص4،5 .

4 – مجدولين دهينة، مرجع سابق ،ص149.

بنظام الخماسية والذي يعتبر نظاما غريبا في المجتمع الجزائري[1]، حيث أن الخماس هو شخص ليس مالكا للأرض بل هو مالك لقوة العمل ويأخذ مقابل ذلك الخمس من الإنتاج.[2]

كما اختلفت أنواع وإعداد وسائل استخدام عتاد الحرث بين سكان المحليين والأوربيين، فالمحليون استخدموا التقليدية منها سبب سياسة الاستعمار والمطبق آنذاك التي منعت استخدام العتاد الحديث وقلصت الأراضي الزراعية ما أدى إلى التدهور والتوقف عن النمو بينما استخدم المعمرون في نفس الوقت كل ما هو حديث لتتدهور بذلك الأسواق الفرنسية بالإنتاج الجزائري.[3]

المطلب الثاني: القطاع الزراعي في الفترة ما بين 1962-1990 م:

أولا: التمويل الزراعي 1962-1980 م:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية التي كانت موجهة لسكان الريف من تحسين مستوى معيشة سكان الريف، وتميزت هذه الفترة بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى :مرحلة التسيير الذاتي القطاع الزراعي الجزائري:

بدأ انتهاج هذا النظام عبر عدة مراحل وتميزت بداية هذه المراحل بفوضى التسيير وصدور مراسيم بداية تامين الممتلكات و أنشاء التعاونيات الزراعية، تسببت هذه القرارات الارتجالية في ظهور مشاكل اقتصادية النشاط الزراعي أهمها مشكلة التسويق بمنتجات الزراعة في الجزائر، مما جعل هذه المنتجات تتكدس وذلك لانعدام سياسة تسويق واضحة حيث كانت في بداية الأمر تسوق بطريقة حرة وفقا القانون العرض و الطلب، وللتغلب على هذه المشكلة أنشأت سنة 1963 م مؤسسة متخصصة تقوم بصرف المنتجات الخاصة بقطاع التسيير الذاتي تسمى تعاونية الصرف و البيع (CORC) التي تعمل تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)[4] ولقد تم تطبيق نظام التسيير الذاتي في الجزائر على ثلاث مراحل أساسية:[5]

المرحلة 1: ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة و ما ترتب عليها من رحيل الجماعي للمعمرين وشغور أملاكها حيث بدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات من قبل الافراد والمزارعين المنظمات

---

1 - هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب لإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 27.

2 - مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص150.

3 - هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص ص 28 ، 29.

4 - هيشر أحمد التيجاني، المرجع نفسه، ص31 .

5 - صاحب يونس، مرجع سابق، ص ص 87 ، 88 .

الوطنية، وتدخلت الدولة منع التهريب والاستحواذ على العتاد والتجهيزات الزراعية باسم حماية المصالح العامة بإصدار مرسوم في 1962/8/24.

المرحلة 2: جاءت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 1963/3/19م المحدد لكيفية تنظم قطاع التسيير الذاتي ثم القرار المكمل له في 1963/5/6 م وخلال هذه المرحلة تم القيام بعمليات تأمين التي إمتدت من مارس إلى ماي 1963 والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار للمعمرين البالغ عددها 127 مزرعة.

المرحلة 3: هي مرحلة التأميم الشامل للأراضي وتم فيها تأميم كامل المزارع المملوكة من طرف الأوربيين، وأدمجت في عملية التسيير الذاتي.

خلال مرحلة 1967-1969 م: تم إطلاق المخطط الثلاثي والذي يعتبر أول تجربة للتخطيط، وتميز بالتقسيم الغير متوازن لاستثمارات بين القطاعات والتي لم يستحوذ فيها القطاع الفلاحي من مجمل الاستثمارات الا على 20,7%.

المرحلة الثانية: الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر 71 المؤرخ 1971/10/8م، وهدف بحل مجموعة من المشاكل التي عانى منها القطاع الفلاحي بتحسين الإنتاجية الفلاحية، والقضاء على التبعية الغذائية للخارج، خاصة مع ارتفاع الفاتورة المخصصة لاستزاد الغذاء إضافة إلى العمل عل تحسين الأوضاع الاجتماعية الأرياف وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكل مشاكل التوزيع الغير عادل ووسائل الإنتاج التي من أبرزها الأرض[1] والإسراع في دراسة ومنح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة وكتابة الدولة التخطيط ويكون ذلك حسب الولاية ونوع التجهيز؛

إضافة إلى ذلك:[2]

تقييم القروض كان يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدا عن المعايير الاقتصادية حيث كان البنك المركزي يمنح قروضا دون تحليل الأسباب التقنية والهيكلية للعجز الذي كانت ميزانية الدولة تتكفل به مما أثر سلبا على المنتجين حيث أصبحوا لا يبحثون عن النشاطات ذات المردودية.

انطلاقا من هذه الوضعية جاء المرسوم رقم 406 الصادر في 1975/2/14 م بناءا على الاتفاق الذي حدث بين وزاري الفلاحة والمالية، محددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة.

---

1 - صاحب يونس،مرجع سبق ذكره ،ص 95 .

2 - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 155 .

1- يحدد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري؛
2- تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذي يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم؛
3- في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع والتعويض البنك؛
4- تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشا بين البنك والوحدات الإنتاجية يترأسها رئيس الدائرة.

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة فانخفضت على أنواع القروض ورغم أن القطاع الخاص كان يمثل 60% من القطاع الفلاحي إلا أن العناية به خاصة من الناحية المالية كانت ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي العمومي ففي الوقت الذي عرفت فيه دورة التمويل تحولات هامة وتحسين في الخدمات فان القطاع الخاص لم يستفد إلا باقتراحات همشته كليا.

لكن بعد سنة 1976 م تم إعادة إقراض القطاع الخاص ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمر من وكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض، لكن التطور الإجمالي القروض المرخصة لهذا القطاع انتهى إلى نفس المآل.

أي بقاء القطاع الخاص مهمش من ناحية ألاقتراض ونظرا لذلك كللت الثورة الزراعية بالفشل في تحديث الزراعة الجزائرية وتطورها مجابهة الاكتفاء الذاتي من الأغذية، لذلك سرعت السلطات في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي مع بداية الثمانينات.

ثانيا: القطاع الزراعي 1981-1990 م:

نفس السيناريو السابق بقي كما هو، بقيت الإصلاحات نظرية أكثر منها تطبيقية وظلت القرارات التنموية مركزية و لم يكن للفلاحين دور فعال في منع القرار مما انعكس على تلك الإصلاحات بالفشل لأنها كانت عن طريق التغيير الجذري (الثورة) بدلا من الإصلاح التدريجي معتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تتغير هذه المراسيم والإصلاحات شيئا، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي من جهة والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية الغذائية من جهة أخرى، فلقد تبين بان تكلفتها تتزايد سنة بعد سنة ورغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986 بقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابت[1] ولذلك عرفت هذه المرحلة تطبيق المخططين الوطنيين الخماسي الأول والثاني:[2]

1 - هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 4.
2- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 110.

فخلال المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 صنفت الفلاحة من بين الأولويات الأساسية المهتم بها لتحقيق التنمية لذلك تم في إطار هذا المخطط تخصيص ميزانية خاصة بقطاع الفلاحة لتنميته وإدارة هيكلته كما تم إطلاق مجموعة من العمليات نذكر منها:

- غرس الأشجار المثمرة في مساحة قدرت ب 145,6 ألف هكتار.
- تهيئة وتطهير مساحة 50 ألف هكتار وتنمية الزراعات الصناعية.

وقد أنشأ خلال هذه الفترة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وبالتحديد يوم 1982/03/13 في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كآلية من آليات تمويل القطاع الزراعي حيث أسندت إليه مهام تمويل كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي وذلك بهدف تطوير هذا القطاع، وكان ذلك من خلال مواردها أو عن طريق إدارة صناديق دعم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص إدارة موارد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فقد وضعت مجموعة من الصناديق تسمح بمشاركة الدولة بوجه عام في تنمية القطاع الزراعي عن طريق منح دعم أو قروض فلاحية ذات نسب فوائد ميسورة، تكون في شكل قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، كما عملت الدولة على إنشاء صندوق لضمان الكوارث يقوم بتعويض الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمستثمرات، هذا بإضافة إلى صناديق أخرى مهمتها المساعدة المالية. هذه الصناديق عبارة عن مؤسسة متخصصة تطورت بتطور سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر، ويشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إدارتها فهو يعمل كوسيط بين الوزارة المعنية والفلاحة والمستثمرة الفلاحية وكل المشاريع التي لها علاقة بالتنمية الفلاحية والريفية أما فيما يخص إدارة الموارد الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية فتتمثل مهمة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقا القوانين والتنظيمات المعمول بها، وفي منح القروض طبقا السياسة التي تسطرها الحكومة بهدف تنمية قطاع الفلاحة، وتطوير الأعمال الفلاحية التنفيذي التقليدية والزراعية الصناعية. وهو يقوم بمنح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها، كما يقوم بمنح قروض مضمونة وأخرى غير مضمونة وتكون في حالات خاصة ينص عليها القانون الداخلي للبنك ويعتمد في ذلك على استخدام جميع الوسائل المنقولة العقارية والمالية لتحقيق هدفه المتمثل في تنمية قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية تتمثل هذه الموارد في مواردها الخاصة من رأس المال وتسبيقات وجميع الوسائل المالية الأخرى الناتجة عن أعماله.[1]

أما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 المكمل ما جاء في المخطط الخماسي الأول تم إطلاقه سنة 1985 إلا أن الدولة اصطدمت بأزمة اقتصادية حادة أثرت على مختلف الاستثمارات التي أطلقت قبلها، من جهة أخرى سمح صدور قانون رقم 78/83 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بانطلاق

1 – مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص ص 192 ، 193 .

عمليات توزيع الأراضي على الفلاحين، وفي إطار قانون 79/87 الصادر في 1987/12/8 تم إنشاء آلية جديدة للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك من الدولة المستثمرة الفلاحية كما أدى هذا القانون إلى هيكلة باقي أراضي الدولة كما تم إنشاء صندوق المساهمة المواد الزراعية، لتضم القطاع الفلاحي بشكل أحسن وشكل الصندوق من مؤسسات وطنية عامة وأخرى خاصة[1] ومن بين هذه المؤسسات نذكر:

صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGA

أنشا هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988 وتسري عليه أحكام المسرح التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/5/26 المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشائه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية الغير مؤمنة، بدا عمله سنة 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من قبل ميزانية الدولة جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين حيث حدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991 عرف هذا الصندوق مرحلتين: المرحلة الأولى 1990 إلى 1993 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث الغير مؤمنة وهذا إلى حد 30 و40% من المنتوج المتضرر أما المرحلة الثانية فكانت بعد 1993 وفيها يشترط من الفلاح تامين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (ONMA) وذلك (لمخاطر الحريق، البرد، موت الحيوانات) من اجل للاستفادة من تعويضات الصندوق.[2]

كما جاء القانون رقم 25/90 سنة 1990 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري وكذلك وضع حد للتعديات على العقارات الفلاحية بسبب التوسع الجغرافي والصناعي.[3]

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في الفترة الممتدة من1990-2007 :

من بين الفترات التي شهدت تحولات كبيرة في القطاع الزراعي الجزائري هي الفترة الممتدة من 1990إلى2007 والتي عرفت ظهور العديد من صناديق الدعم الزراعي والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي.

1- صاحب يونس، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

2 - غردي محمد، مرجع سابق، ص ص 131، 132.

3- صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 110-113.

المطلب الأول : صناديق الدعم الزراعي 1990-1999 م:

خلال هذه الفترة ظهرت عدة من صناديق الدعم والتي تزامنت نشأتها مع قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 المتمثلة أساسا في:

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA :

تأسس هذا الصندوق سنة 1990 في إطار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ففي الوقت انحصرت إيراداته بين إعانات ميزانية الدولة والموارد المرتبطة بالسياسات الفلاحية عن طريق التنظيم تعددت نفقاته بين:[1]

- دعم استثمار استصلاح الاراضي وتوسيع المساحات المسقية مع تطوير طرق وأساليب الإنتاج الفلاحي؛
- دعم كل النفقات المرتبطة بدراسة وتنفيذ ومتابعة مختلف المشاريع الفلاحية؛
- دعم إنشاء المستثمرات الفلاحية من قبل الفلاحين ذوي الدخل المحدود.

خصصت الدولة في بداية نشاط هذا الصندوق غلاف مالي قدره 320 مليون دج تم تقييمهم كالتالي:[2]

- تقديم دعم بنسبة 50% من السعر الحقيقي لمربي الأبقار؛
- تقديم دعم بقيمة 6 دج للتر الواحد من الحليب المنتج من قبل المربي.

دعم أسعار فوائد القروض البنكية حيث تتحمل ميزانية الصندوق الفرق بين معدل الفائدة الحقيقي والمدعم قدر هذا الدعم ب 13.5% من حجم القرض ويختلف باختلاف نوعية القرض.

صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA :

أنشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90 – 66 المؤرخ في 1/ 3/ 1990 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية حيث تموله ميزانية الدولة، ويتم تسييره من طرف وزارة الفلاحة لكن دعمه يتوجه الى المتعاملين العموميين.[3]

بعد ذلك وفي نفس الفترة ارتفع حجم القروض الفلاحية الغير مسددة سنة 1993 من 8 مليار دينار إلي 27 مليار سنة 1997، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة ديون للفلاحين بمقتضى مرسوم وزاري 94/115 الصادر في 1994/07/17.[4]

---

1 – زاوي بو مدين، **التمويل البنكي الدعم و تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتراه، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر الجزائر، 2015-2016، ص211.

2 – زاوي بو مدين، المرجع نفسه، ص211.

3 – مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 185.

4 – مجدولين دهينة، المرجع نفسه، ص 160.

إضافة إلى الصناديق التالية:

صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS :

أنشا هذا الصندوق عام 1995 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174.95 المؤرخ في 1995/6/24 يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات ومصدر تمويله من ميزانية الدولة ورسوم الذبح يسير من قبل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.[1]

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA :

أنشا الصندوق الوطني التعاون الفلاحي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وقد بني على أساس تعاوني ملزم بتامين مخاطر التمويل الناتجة عن المخاطر الزراعية إضافة إلى اتسامه بصفة التمويل؛ حيث اقتصر عمله في البداية على تامين السلع الزراعية، ثم اتسعت صلاحيته بموجب المرسوم الصادر سنة 1995 ليكلف بترقية وتطوير النشاطات الفلاحية الريفية والصيد البحري، تحول إلى بنك يمارس الوظائف التقليدية للبنوك، ويدير صناديق الدعم الممنوح من طرف الدولة، ابتداء من 1996 أصبح يدير مجموعة من الصناديق في شكل شبكة مكونة من 15 صندوق محلي وثلاث صناديق جهوية. وبإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97، المؤرخ في 1999/11/30، الخاص بقانون الصندوق الجهوي التعاون الفلاحي والصندوق الوطني التعاون الفلاحي والعلاقة القانونية التنظيمية بينهما، بحيث أصبحا بمثابة مؤسسات اقتصادية مالية تخضع لقانون مالية والقروض والتأمينات، مما يجعلها وسيلة للتكفل بمشاكل تمويل القطاع الفلاحي، والقروض الممنوحة من طرف البنوك، والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع .[2] لكن وبعد إفلاسه سنة 2011 فقد قدرته التمويلية و أصبح يقتصر على جانب التأمين.

صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP :

أنشاء هذا الصندوق سنة 1999 بهدف اعتناء أكثر بجودة وصحة الثورة الحيوانية والنباتية، على ان يقوم بجلب موارده من عوائد المراقبة الصحية الدورية، تخصيص ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، مساهمة الجمعيات والتعاونيات المكلفة بحماية ومراقبة الصحة النباتية والحيوانية، عوائد الرسوم الشبه جبائيه، وفي المقابل يوجه هذا الصندوق لتحقيق ما يلي: تنمية الصحة الحيوانية وتوسيع الحملات الوقائية الهادفة لتفادي مختلف المخاطر التي يمكن ان تصيب الثروة النباتية والحيوانية ودعم عملية اقتناء اللقاحات والموارد البيولوجية الضرورية لحماية الثروة الحيوانية والنباتية.[3]

---

1 – غردي محمد، مرجع سابق، ص 132.

2 – مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص ص 191، 192.

3 – زاوي بو مدين، مرجع سابق، ص 212.

المطلب الثاني :المخطط الوطني التنمية الفلاحية PNDA:

أبدت الجزائر اهتماما كبير القطاع الزراعي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل المخطط الوطني التنمية الفلاحية PNDA 2000 -2002 [1] وهو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني الموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2] كما يركز المخطط الوطني التنمية الفلاحية أيضا على لامركزية القرار الاقتصادي على مستوى المستثمر، الفلاحية فيما يتعلق لاختبار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنع مساعدات الدولة. وهذا احد أهم أسس هذا المخطط والذي سيتم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والبحث على الاستثمار في كل جهات الوطن في تنوعها وخصوصيتها والذي سيستجيب الانشغالات مجمل المزارعين مهما كان النمط استغلالهم للأرض، وفي هذا المجال يمثل المخطط أداة مفضلة لتنمية الإنتاج الفلاحي وعنصرا في هيكلته حسب الفروع وكذا أداة لإدارة الفضاءات.[3]

ولتحقيق هذا حدد لهذا المخطط محورين:[4]

المحور الاول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج؛
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

المحور الثاني: برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وتشمل:

- البرنامج الوطني للتشجير؛

---

1 - بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص76 .

2 - جمال جعفري، لعجال عدالة، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثرها على الناتج الزراعي**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2، 2018/12/12، ص 105.

3 - هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 200.

4 - سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005 -2006، ص 8.

- التشغيل الريفي؛

- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛

- برنامج عناية وتنمية الواحات؛

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ويتضمن هذا المخطط مجموعة من الأهداف تنقسم إلى أهداف عامة وأخرى مكملة حيث أصدرت وزارة الفلاحة التنمية الفلاحية مقرر رقم 2000/599 الذي تمحور حول إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث انطلق في السداسي الثاني لسنة 2000 وشملت الأهداف ما يلي[1]:

1- الاهداف العامة: ونذكر منها :[2]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم الموارد الطبيعية؛

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛

- تحسين مداخيل للفلاحين؛

- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي.

إضافة إلى:[3]

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛

- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة بمنتجات الغذائية؛

- تعزيز تصدير المنتجات ذات الامتيازات التفصيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية والبيولوجية.

2- الاهداف المكملة:

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي والمناطق الجافة وشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها صالحة لزراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع التركيز على إنتاج

1 - عز الدين سمير، مرجع سابق، ص 49.

2 - سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص 7.

3 - عز دين سمير، مرجع سابق، ص 49.

الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجياتها العالية ، و توفير شروط زيادة القدرة التنافسية الأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية الاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية؛[1]

- زيادة مساحة جميع الأراضي الزراعية وتستهدف مساحة الأشجار المثمرة والغابية بشكل كبير.[2]

وخلال تطبيق هذا البرنامج انتهجت عدة مناهج وهي كالتالي:

- **دعم تكييف انظمة الانتاج:** يقدم هذا النظام دعما مباشر يسمح بتامين مداخيل للفلاحين في الفترة الحالية او على المدى المتوسط ويؤخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها دون تجزئتها.[3]

- **دعم وتطوير الانتاج والانتاجية:** حيث تقوم المزارع النموذجية تكثيف استعمال المدخلات الفلاحية وتطورها لتصبح محل تجارب، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة، تمنح المنتوج الجزائري قدرات توعية يساعده على المناقشة في الخارج.[4]

- **دعم استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة الزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 1997/07/16 المحدد لكيفيات منح قطع من الأملاك الوطنية للاستطلاع في المناطق الصحراوية السهبية والجبلية كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة في هذه المناطق.[5]

- **دعم البرنامج الوطني للتشجير:** حيث تم إعادة توجيهه بإعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي من اجل الحماية المتجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.[6]

- **دعم استصلاح الاراضي بالجنوب:** لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع محاور أساسية واستراتيجيات كفيلة لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ وفتح المجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتطورة بالاصطلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية.[7]

---

1 - غردي محمد، مرجع سابق، ص 136.
2 - بلال خزار، مرجع سابق، ص 78.
3 - غردي محمد، مرجع سابق، ص136.
4 - عز الدين سمير، مرجع سابق، ص45.
5 - غردي محمد، مرجع سابق، ص137.
6 - هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص202.
7 - غردي محمد، مرجع سابق، ص137.

المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR :

من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية في سنة 2003 توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA يشمل التنمية الريفية ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.[1]

ويعتبر هذا المخطط :[2]

رد شامل ومنسجم للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في أضعاف قواعد الأمن الغذائي الذي لدينا، وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي الضروريين من التوازنات الشاملة المجتمع الجزائري يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تامين قيام تآزر بين الاستغلاليات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، مع احترام الخصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها، شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول:

– تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي الغابي والرعوي؛

– مرافقة تعددية نشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة أخرى؛

– تحسين للحصول على الخدمات العمومية، وعلى السكن، وفك العزلة عن السكان في المناطق النائية؛

– القطعية مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، وللتشجير المفيد والاقتصادي، تهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية؛

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية بالاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة، والمتوسطة التي لم يتم تأهيلها بعد والتي مازالت أحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

بتفعيل صناديق الدعم الموضحة كالآتي :

---

1 – عامر آسامة، مرجع سابق، ص8.

2 – وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص ص 67 ، 68.

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA :

تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 11.99 المؤرخ في 1999/12/23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 وتتكون إيرادات هذا الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات الشبه جبائية ومنتوجات التوظيف والهبات وأما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتنمية الموارد الفلاحية والتسويق وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين، وتتمحور أبعاد الصندوق الوطني والضبط والتنمية الفلاحية في: هيئة الاقتراض والتامين الافتراضي والمحاسب للصناديق العمومية.[1]

صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPSC :

انشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 11.99 المؤرخ في 1999/7/23 وبدا العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 284/02 المؤرخ في 2002/7/23، ويستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع هذه الموارد تتفق في الأوجه التالية: إعانات موجهة لمكافحة التصحر، إعانات موجهة لأعمال المحافظة على المراعي وتنميتها، اعانات موجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية، إعانات موجهة لتنمية المنتوجات وتربية الحيوانات، إعانات موجهة لحماية مداخيل المربيين والمربيين الزراعيين، الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي والمصاريف المتصلة بدراسة إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربيين وتعميم التقنيات ومتابعة تقيم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع .[2]

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC :

عمل هذا الصندوق على مواصلة برامج صندوق استصلاح الراضي انطلاقا من سنة 2003 بهدف تنمية القطاع الريفي وترقية المنشآت الفلاحية ذات الطابع الإنتاجي حيث يتحصل على موارده من نفس المصادر، بإضافة إلى نتائج حقوق الامتياز ليتم توجيه ذلك الإيرادات إلى دعم التنمية الريفية واستصلاح الأراضي مع التركيز على إنشاء المشاريع التنموية، في المقابل سيستفيد من دعم هذا الصندوق الجماعات الإقليمية المساهمة في التنمية الريفية وكافة المؤسسات مهما كان طابعها شرط أن تعمل على مبدأ إنعاش التنمية داخل المناطق المحرومة.[3]

---

1 - شعبانة إيمان، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة و القانون**، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، العدد 16، جانفي 2017، ص 310 .

2 – مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 187.

3 – زاوي بو مدين، مرجع سابق، ص 214.

المبحث الثالث : قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي 2008-2019:

في إطار النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر سنت العديد من القوانين التي تصب في مصلحة ذلك من أهمها قانون التوجيه الفلاحي و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و اللذي سنتطرق لهما في المبحث التالي.

المطلب الأول : قانون التوجيه الفلاحي 2008:

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتأكد من جديد على الهدف السياسي الذي تأكده السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 الذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير مبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.[1]

ويرمي هذا القانون في المادة 02 إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيد اقتصاديا اجتماعيا ومستدامة بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية ترقية الوسط الريفي؛

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية، النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

المطلب الثاني : برنامج التجديد الفلاحي والريفي (المرحلة الأولى)2009-2014:

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 تأكد برامجه على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقدة منذ 1962 ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجية على وضع الأسس

1- جمال جعفري، لعجال عدالة، مرجع سابق، ص 107.

2 - الجريدة الرسمية، **الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 16**؛ العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 5 ، 6 .

السياسية لإدارة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في القانون السابق(قانون التوجيه الفلاحي)، ويضع قانون التجديد الفلاحي والريفي الإطار وخريطة الطريق لسنوات الخمس المقبلة 2009-2013 التي يتم خلالها تحقيق البرامج المسطر الذي يرتكز كسابقيه على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز التشاور والاستشارة مع كل من الفاعلين والمسئولين في مجال الفلاحة و الترعة، وبالتالي حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد الاستغلال الأراضي التابعة الدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدا تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع 48 ولاية سنة 2009.[1]

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على ثلاث محاور رئيسية متكاملة وهي كالتالي:

1- التجديد الزراعي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد المنتجات وذات الاستهلاك الواسع، يعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية المتمثلة في تعزيز إنتاجية رأس المال، البنية التحتية الفلاحية والريفية، وبرامج التنظيم التي تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان العقلية، المستثمرات الفلاحية الرائدة، المهارات والبنيات التحتية، التكوين.[2]

2- التجديد الريفي: تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضروري تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الاقاليم الريفية النشطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، على أساس انه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد للوسائل والموارد ويستهدف التجديد الريفي كل الأمر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي خاصة المناطق التي تتميز بصعوبة في ظروف المعيشة والإنتاج.[3] كما يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والمائية عن طريق أربعة برامج المتمثلة في مكافحة التصحر، حماية التجمعات المائية، وتعزيز الإرث الغابي، حماية النظم المائية والاستصلاح، استنادا على الأدوات التالية:[4]

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة؛

---

1 - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

2 - حمدي باشا ، مرجع سابق ، ص ص 85 ، 86 .

3 - مجدولين دهينة مرجع سابق،ص.174

4 - حمدي باشا ، مرجع سابق ، ص ص 87 ، 88 .

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية؛

- عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع محافظة الغابات.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية PRCHAT :

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون الاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين بعدها بين مختلف أشكال التنظيم وتسعى هذه البرامج إلى معرفة مناهج الإدارة الفلاحية، الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، تعزيز القدرات المادية والبشرية وتعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية مكافحة حرائق الغابات، يرتكز هذا البرنامج على محورين رئيسين يتمثل الأول في مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج وتنظيم التظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز. أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من اجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدرتها الإنتاجية[1].

من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الزراعية في الجزائر في هذه الفترة، تم توظيف مجموعة من الأجهزة و الخدمات المساعدة نذكرها كالأتي:

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA : يندرج ضمنه ثلاث صناديق وهي:

1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA : انشأ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط، تتمثل في:[2]

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛

- تنمية الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛

- عمليات تطوير الري الفلاحي؛

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها ...الخ .

---

1 - مجدولين دهينة ،مرجع سبق ذكره ،ص ص175،176.

2 - غردي محمد ، مرجع سابق ، ص 154 .

2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية FPZPP :

تتفق مخصصاته فيما يلي:[1]

- النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية؛

- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الاضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات منافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛

- النفقات المرتبطة بالوقاية من اجل الحفاظ على الزراعات؛

- النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية؛

- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للأوباء الحيوانية والأمراض المعدية؛

- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

3- صندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRDPA :

تم إنشاءه سنة 2005، حيث تم تخصيص نشاط هذا الصندوق بهدف توجيه الإعانات والدعم إلى حماية مداخيل الفلاحين ومساعدتهم على مواجهة مشكل تقلب أسعار المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى الإعلانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.[2]

الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

يندرج ضمنه ثلاث صناديق وهي كالتالي:[3]

1- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FNRDPA:

وتتفق مخصصاته فيما يلي:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر ؛

- الأعمال الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛

- الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية؛

---

1 - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 190 .

2 - زاوي بومدين ،مرجع سابق، ص 215.

3 - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص ص 190 ، 191 .

- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي؛

- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين؛

- المصاريف المتصل بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهنية والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها .

2- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC :

وتتفق مخصصاته في الإعانات الموجهة بعمليات التنمية الريفية، الهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربية وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، إضافة الى فك العزلة عن فضاءات الريفية والإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وأيضا مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإصلاح وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

3- صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA:

تتفق مخصصاته في تغطية تكاليف مرابي المواشي وصغار المستثمرين، إعانة الدولة لتطوي. تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي، مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تقييم المشاريع المرتبطة بهدفه.

المطلب الثالث : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي(المرحلة الثانية) 2015-2019:

سمحت النتائج الايجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ نظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في آفاق 2015-2019، بدعم البرامج السابقة وإثراءها ببرامج جديدة.[1]

ويقوم هذا المخطط على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل الآتي:

1 - صاحب يونس، مرجع سابق، ص 189.

شكل (4): ركائز مخطط العمل والفلاحة

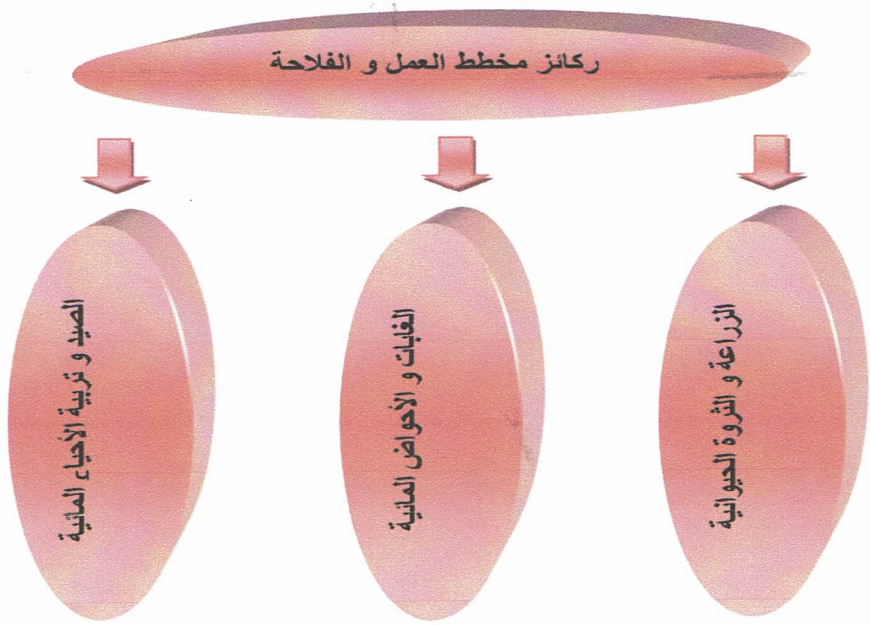

المصدر: مجلة دفاتر إقتصادية

حيث تقوم كل ركيزة من هذه الركائز على مايلي :[1]

فالركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة على الزراعة والثورة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية

أما الركيزة الثانية فتقوم على إطار الأهمية للإنتاج الغابي

فيما يخص الركيزة الثالثة تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتوجيه المائيات ويهدف مخطط عمل الفلاحة إلى:

- رفع متوسط نمو القطاع الفلاحي ب 05 %؛
- قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار جزائري؛
- تخفيض قيمة الواردات ب 2 مليار دولار؛
- زيادة الصادرات ب 1,1 مليار دولار والوصول إلى مليون وخمسمائة منصب شغل .

1 - جمال جعرفي، لعجال عدالة، مرجع سابق، ص 109.

حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية بحلول سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربيه الأحياء المائية:

رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري وحشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة عن وضعية القطاع الزراعي الجزائري من خلال فترة ما قبل الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات .

اذ تميز هذا القطاع بالضعف بعد الاستقلال فكان من الصعب الاستفادة من الانتماء الفلاحي آنذاك، نظرا لأن الجهاز البنكي لم يكن له أي دور في رسم السياسة المالية للقطاع الزراعي .

وقد علقت الآمال على السياسة الثورة الزراعية مرحلة السبعينات نظرا لتوفر العديد من العوامل الاقتصادية المساعدة على إنجاحها آنذاك إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة .

ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخالفات التسيير الذاتي والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي حيث أعطيت في ظل هذه الإصلاحات الحرية الكاملة لوحدات الإنتاج والمنتجين في تسيير مزارعهم .

بعدها تطرقنا لواقع الزراعة في ظل الإصلاحات من 1990 إلى 1999، وكذلك من اجل التطوير قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج تنموية بغية النمو بهذا القطاع وترقيتها منها PNDA، PNDAR وعدة برامج تنموية أخرى نهدف في مجملها إلى تحسين إطار معيشة السكان وتوفير مناصب شغل وشروط استقرار النشاطات وتحقيق التوازن و في سعيها لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت على جملة من الصناديق و المؤسسات التي تقوم بتمويل المشاريع الزراعية منها FGA, FPZPP ، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و غيرها .

الفصل الثالث:

دور بنك الفلاحة و التنمية

تمهيد الفصل الثالث:

بعد التطرق إلى التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية والاقتصادية في الجانب النظري وكذلك إلى أهم المراحل والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر. مرورا بمخططات وآليات تمويل القطاع الزراعي.

لنختم موضوع بحثنا بدراسة تطبيقية نستهلها بإعطاء نظرة على واقع القطاع الزراعي في الولاية محل الدراسة – ميلة –، بعدها نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر الرائد في تدعيمه للقطاع الزراعي وتحديدا المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –، لنثمن دراستنا في الأخير بعرض وتحليل مختلف أحجام القروض التي يساهم بها البنك في تمويله للقطاع الزراعي في الولاية.وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي بولاية ميلة.

المبحث الثاني:نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – في تنمية القطاع الزراعي في الولاية.

المبحث الأول: القطاع الزراعي بولاية ميلة.

تعتبر ولاية ميلة قطبا زراعيا هاما بالجزائر وهذا لما تزخر به من موارد زراعية هامة وقدرات طبيعية هائلة، وسنتناول في هذا المبحث تقديم الولاية من ناحية القطاع الزراعي وكذا مقومات وامكانيات هذا القطاع وتنظيمه بولاية ميلة.

المطلب الأول: تقديم ولاية ميلة من ناحية القطاع الزراعي.

و يمكن إيجاز تقديم الولاية فيما يتعلق بموضوع دراستنا فيما يلي :[1]

- تقع ولاية ميلة شمال شرق الجزائر وتعتبر ولاية فلاحية لما تزخر به من قدرات طبيعية هائلة تتربع على:

المساحة الكلية للولاية: 348045 هكتار.

المساحة الزراعية الكلية: 315745 هكتار.

المساحة الصالحة للزراعة: 237557 هكتار ، و تمثل75% من المساحة الزراعية الكلية.

شكل (5):توزيع مساحة ولاية ميلة

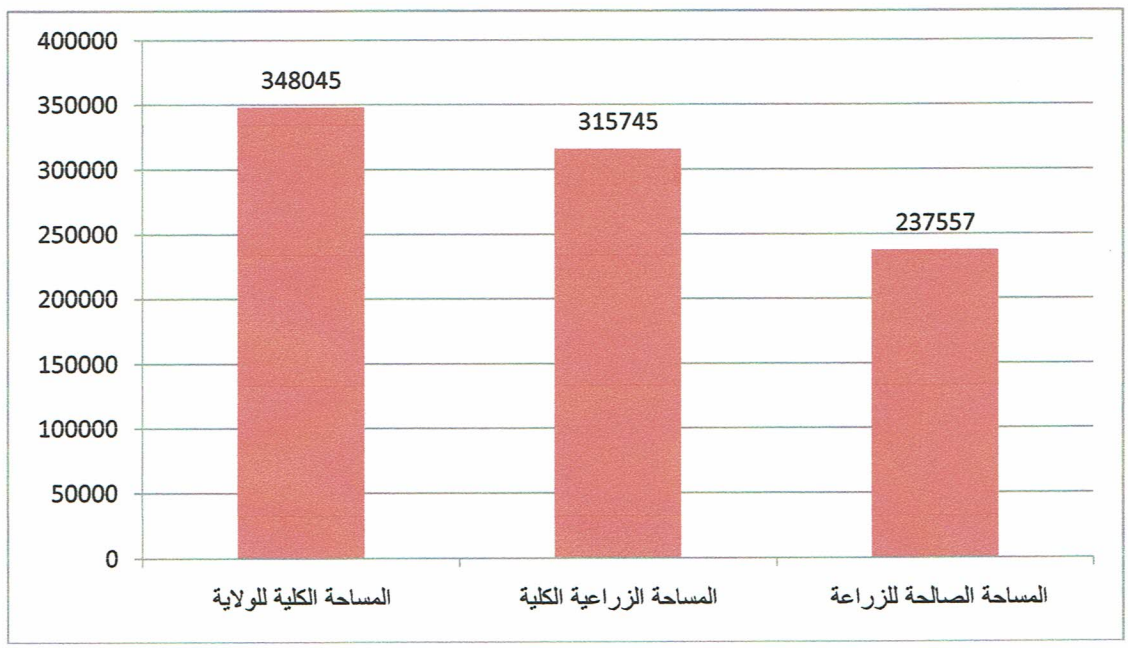

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

1 - مديرية المصالح الفلاحية، **تقرير حول قطاع الفلاحة بولاية ميلة**، مارس 2016، ص 1.

- تنقسم ولاية ميلة من حيث التضاريس إلى ثلاث مناطق متمايزة وهي:

المناطق الشمالية: وهي ذات طابع جبلي تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 14%من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح ما بين 600 إلى 700 ملم سنويا وتعرف هذه المنطقة بإنتاج الأشجار المثمرة وخاصة زراعة الزيتون وتربية النحل.

المنطقة المتوسطة: تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح ما بين 400-600 ملم سنويا تتركز فيها زراعة المحاصيل الكبرى وتربية المواشي.

المنطقة الجنوبية:تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% من المساحة الإجمالية الصالحة ويغلب عليها طابع الهضاب العليا، لا يتعدى التساقط بها 350 ملم سنويا وتتركز فيها زراعة الحبوب والأعلاف وتربية الماشية، بالإضافة إلى زراعة الخضراوات المسقية عن طريق المياه الجوفية.

شكل(6): تقسيم ولاية ميلة من حيث التضاريس

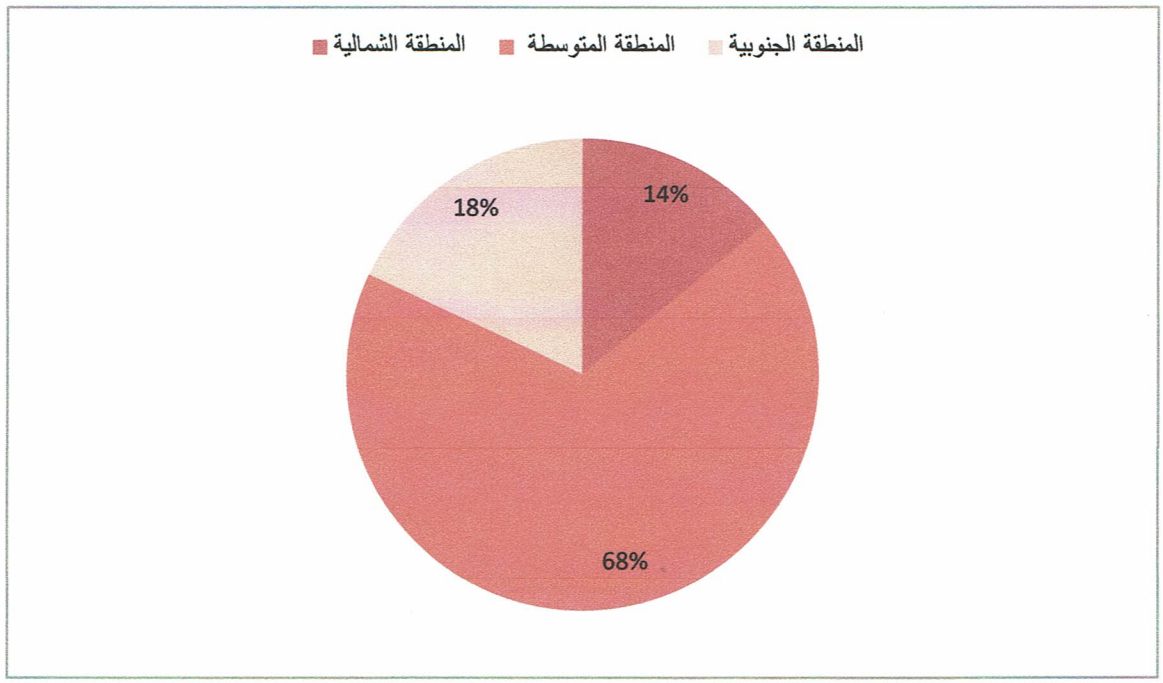

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: مقومات و إمكانيات القطاع الزراعي في الولاية.

تحتوي الولاية كسائر المناطق الزراعية على مقومات وإمكانيات سواءا الطبيعية أوالبشرية والتي تعتبرالأهم في المجال الزراعي و المتمثلة في الأراضي و الموارد المائية إضافة إلى اليد العاملة و التي نتطرق لها كما يلي :[1]

أولا: إستغلال الأراضي الزراعية : تستغل المساحة الصالحة للزراعة المقدرة ب 315745 هكتار من قبل 17158 مستثمر موزعة كالآتي:

وتجدر الإشارة إلى أنه 86% من المستثمرات تكون القطاع الخاص ومن ناحية الحجم 46% من المستثمرات لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات .

شكل(7): المستثمرات الموجودة على مستوى الولاية

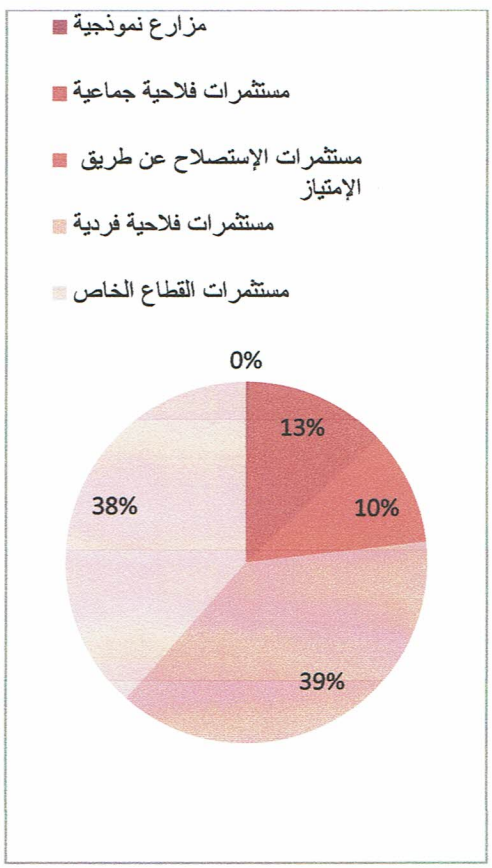

- المزارع النموذجية (F.P): 10
- مستثمرات فلاحية جماعية (EAC): 514
- مستثمرات الإستصلاح عن طريق الإمتياز(GCA): 411
- مستثمرات فلاحية فردية (EAI): 1555
- مستثمرات القطاع الخاص : 14688

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة في مارس 2016

1 – مديرية المصالح الفلاحية، مرجع سابق، ص (2– 6).

ثانيا: الموارد البشرية: يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة 273.713 نسمة و تقدر حجم اليد العاملة في المجال الفلاحي ب 60000 عامل و الذي يمثل 19% من اليد العاملة الناشطة 316.283 في الولاية، و تعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية للولاية و يتجلى بوضوح في فترات جني المحاصيل. وأصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة و كذا اليد العاملة العائلية.

ثالثا: الموارد المائية: إنطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز تعتبر ولاية ميلة شبكة هيدروغرافية كثيفة تتكون من المجاري المائية والشعاب التي تصب في الوديان كوادي بوصلاح ، وادي المالح ، وادي الكبير ووادي الرمال المتواجدة بالحوض الهيدروغرافي المسمى " كبير وادي الرمال 10 " كما أن المنطقة الجنوبية للولاية تتميز بوجود مياه جوفية معتبرة .

منشآت الري بالولاية:

*** السدود:** تحتوي ولاية ميلة على أكبر سد على مستوى الوطن من حيث طاقة الإستيعاب والمقدرة ب 1 مليار متر مكعب وهو سد بني هارون والذي سيستفيد منه القطاع الفلاحي من خلال إنشاء محيط سقي بالمناطق الجنوبية للولاية يتربع على مساحة 4447 هكتار بالإضافة إلى سد قروز ببلدية وادي العثمانية.

هاتان المنشأتان من شأنهما أن يساهما في زيادة المساحة المسقية بالولاية في إطار الري الكبير ومنه تحسين، تطوير ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

***الحواجز المائية:** يتواجد حاليا على تراب الولاية حاجزين مائيين موجهين لسقي الأراضي الفلاحية وهما:

على واد توريت ببلدية بن يحي عبد الرحمن بطاقة إستيعاب مقدرة بحوالي 0,677 هكم مكعب موجه لسقي مساحة 130 هكتار.

على وادي قلون ببلدية وادي النجاء بطاقة إستيعاب مقدرة بحوالي 0,605 هكم مكع موجه لسقي مساحة 100 هكتار.

أما بالنسبة للحواجز المائية في طور الإنجاز:

على وادي المالح ببلدية واد سقان في طور الإنجاز لسقي حوالي 30 هكتار والذي سيسر ويستغل من طرف الزاوية الحملاوية وبطاقة إستيعاب 0,091 هكم مكعب.

وأخرى على وادي بو صلاح ببلدية دراجي بوصلاح في طور الإنجاز أيضا موجه لسقي حوالي 60 هكتار وبطاقة إستيعاب 0,17 هكم مكعب.

***الآبار العميقة:** على عكس المنطقة الشمالية للولاية تتميز المنطقة الجنوبية بمناخها الشبه الجاف وتضاريسها الشبه سهبية، إذ تحتوي على مساحات واسعة صالحة للزراعة، يزخر باطنها بكمية معتبرة من المياه الجوفية، وأملا في توسيع المساحات المسقية رخصة مديرية الموارد المائية لفلاحي المنطقة بإستغلال هذه المياه و يوجد حاليا 306 بئر عميقة لسقي ما يقارب 8000 هكتار.

*** الآبار:** يبلغ عددها 928 بئر موزعة على كامل تراب الولاية.

***أحواض التجميع:** يبلغ عددها 234 حوض بسعة 23400 متر مربع أنجزت كلها في إطار الدعم الفلاحي.

*** محيطات السقي:** نظرا لتمتع الولاية بموارد مائية سطحية معتبرة (سد بني هارون ، سد قروز) تم تخصيص جزء من هذه الثروة لفائدة القطاع الفلاحي وذلك لإنجاز محيطات للسقي من شأنها توسيع المساحات المسقية ومنها رفع الانتاج الزراعي

1 – محيط سقي تلاغمة:

مساحته 4447 هكتار إنطلقت الأشغال في هذا المحيط سنة 2009 وينقسم إلى حصتين:

الحصة رقم 1: القطاع الشمالي، مساحته 1142 هكتار، البلديات المعنية وادي العثمانية ووادي سقان وبالنسبة للقطاع الشمالي الحصة رقم 1 الأشغال منتهية 100 %.

الحصة رقم 2: القطاعين الأوسط والغربي، مساحته 3305 هكتار، البلديات المعنية التلاغمة ومشيرة.

2 – محيط السقي إنطلاقا من سد قروز:

تقدر مساحته ب 3000 هكتار، البلديات المعنية شلغوم العيد(2000 هكتار)، وادي العثمانية (600 هكتار) وعين الملوك (400 هكتار).

شكل(8): البلديات المعنية من محيط السقي سد قروز

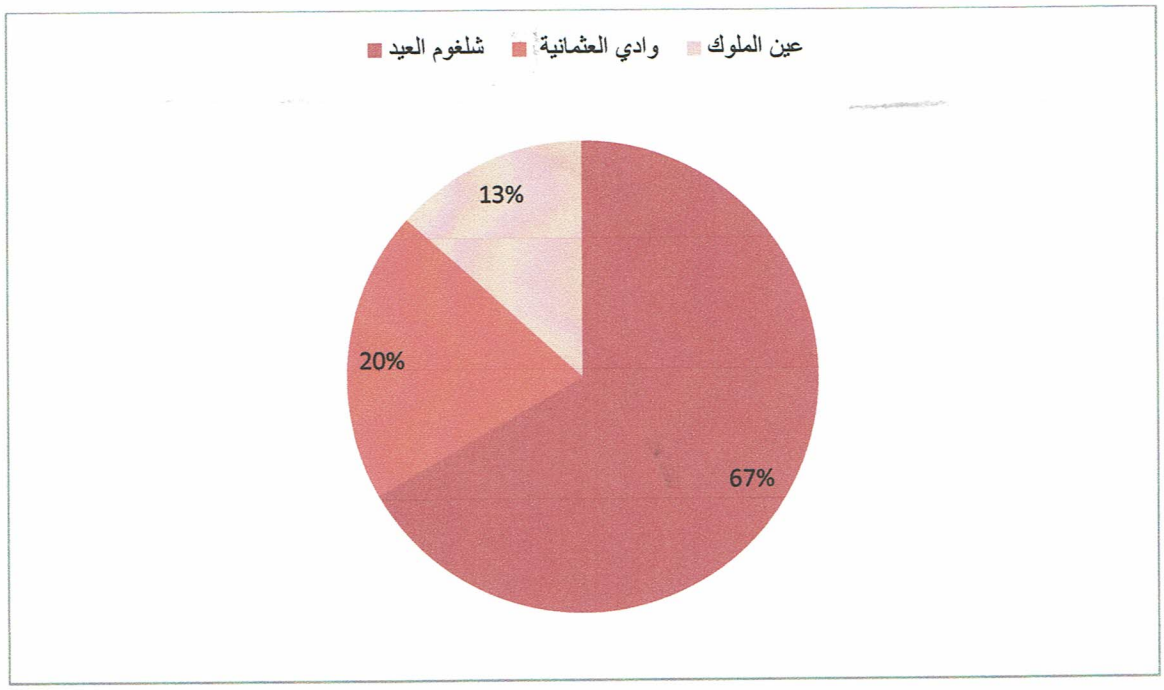

المصدر:من أعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق

المطلب الثالث:تنظيم القطاع في الولاية.

يشرف على تنظيم هذا القطاع مجموعة هيئات ومؤسسات ونتطرق لكل ذلك كالآتي: [1]

أولا: التأطير:

1- مديرية المصالح الفلاحية :

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية سنة 1984 وهي الهيئة المشرفة على القطاع الفلاحي ويتفرع عن مديرية المصالح الفلاحية إحدى عشر قسم فرعي فلاحي تغطي كامل تراب الولاية وتشرف على 32 مندوبية فلاحية للبلدية.

يؤطر مديرية المصالح الفلاحية عدد من الإطارات التقنية والإدارية والأعوان موزعة كما يلي:

1 – مديرية المصالح الفلاحية، مرجع سابق، ص (7 – 13).

جدول(1):إطارات مديرية المصالح الفلاحية

المهندسون	التقنيون	البياطرة	الإداريون	المتعاقدون
73	65	50	59	20

المصدر:تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة في مارس 2016

2- الغرفة الفلاحية:

أنشأت سنة 1991 (مرسوم رقم 91-38 مؤرخ في 16 /02/ 1991)

تشكل فضاء للإستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية والمهنيين الفلاحيين وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، ومن المهام المسندة إليها:

- عملية الإعتراف بصفة فلاح وإعداد البطاقة المهنية؛
- تنظيم التكوين حول نشاطات المنتجين وإنشغالاتهم؛
- تأطير الجمعيات المهنية والمجالس المهنية المشتركة؛
- المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية؛

وتظم أربع فروع وهي: فرع تنظيم المهنة، فرع الإدارة والمالية، فرع تنظيم الإنتاج وفرع التنظيم العقاري والقانوني.

بالإضافة إلى 20 مستخدم بين إطارات وأعوان وتشرف على تنشيط الجمعيات المهنية بالولاية والتي تمس مختلف الشعب وهي: الجمعية المهنية الفلاحية لتربية الدواجن، الجمعية المهنية الفلاحية لتربية المواشي، الجمعية المهنية الفلاحية لمنتجي البقول الجافة، الجمعية المهنية الفلاحية لمربي النحل، الحمعية المهنية الفلاحية لمنتجي الحبوب، الجمعية المهنية الفلاحية لمنتجي البطاطا والخضراوات، الجمعية المهنية الفلاحية للأشجار المثمرة والزيتون والجمعية المهنية الفلاحية لمنتجي البذور.

و بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية تقوم بتفعيل دور مختلف المجالس المهنية: المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة البطاطا)، المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة الحليب)، المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة تربية الدواجن)، المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة إنتاج الزيتون)، المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة الطماطم)، المجلس الولائي ما بين المهن (شعبة اللحوم الحمراء) والمجلس الولائي ما بين المهن (شعبة الحبوب).

ثانيا: التعاونيات الفلاحية:

1- تعاونية الحبوب و البقول الجافة:

تلعب هذه التعاونية دورا كبيرا في مجال الحبوب والبقول الجافة حيث تسهر على:

- توفير كل عوامل الإنتاج (بذور، أسمدة، أدوية نباتية).
- تجميع وتخزين المنتوج المحلي.
- تموين وحدات التحويل على مستوى الولاية (المطاحن).
- المساهمة في إنجاز مختلف العمليات الزراعية (الحرث، البذر، الحصاد) عبر إستعمال حضيرة عتادها التي تتكون:

جدول(2): العتاد الموجود على مستوى حضيرة العتاد

نوعية العتاد	العدد
جرار	06
محراث	36
آلة بذر	36
حاصدات	38

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة مارس 2016

أما من ناحية قدرات تخزين الحبوب تتوفر التعاونيات على 13 وحدة بسعة إجمالية تقدر ب 1317000 قنطار موزعة على تراب الولاية كما يلي:

جدول(3): وحدات تخزين الحبوب عبر تراب الولاية

ميلة بسعة	**56000 قنطار**
قرارم	**140000 قنطار**
وادي النجاء بسعة	**194000 قنطار**
فرجيوة بسعة	**138000 قنطار**
بوحاتم بسعة	**40000 قنطار**
تاجنانت بسعة	**150000 قنطار**
شلغوم العيد بسعة	**236000 قنطار**
شلغوم العيد (محطة مشتى العربي) بسعة	**70000 قنطار**
وادي العثمانية بسعة	**108000 قنطار**
التلاغمة(1) بسعة	**90000 قنطار**
التلاغمة(2) بسعة	**30000 قنطار**
سيدي خليفة بسعة	**35000 قنطار**
المشيرة	**30000 قنطار**

المصدر:تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة مارس 2016

كما تتوفر تعاونية الحبوب والبقول الجافة على أربع محطات لمعالجة البذور وهي:

(1) المحطات الثابتة بشلغوم العيد و (1) بوادي النجاء بسعة إجمالية 100 قنطار/سا.

(1)المحطات المتحركة بتاجنانت و (1) بميلة بسعة إجمالية 50 قنطار/سا.

وتعمل هذه المحطات على إعداد وتوفير بذور الحبوب لمزارعي الولاية وحتى خارجها:

2- التعاونيات الفلاحية للتموين والخدمات:

وهي ذات طابع تعاوني تنشط في مجال التموين بمختلف المواد الفلاحية (أسمدة، أعلاف ... إلخ)

شكل(9):التعاونيات الفلاحية للتموين و الخدمات في الولاية

المصدر:تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة في مارس 2016

هذه التعاونيات هي محل إعادة بعث نشاطاتها من طرف السلطات العمومية من أجل المساهمة الفعلية في إيجاد حلول التموين وتسويق المنتجات الفلاحية.

ثالثا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي شلغوم العيد:

يتمثل دوره في تأمين مختلف مختلف الأنشطة الفلاحية النباتية كتأمين المحاصيل من خطر الحرائق أو الكوارث الطبيعية كالبرد أو الحيوانية (أوبئة، أمراض).

بالإضافة إلى تأمين العتاد الفلاحي، المركبات وهياكل تربية الماشية والقيام بصرف التعويضات الناجمة عن إقتطاع الأراضي الفلاحية في إطار الإسترجاع ويضم هذا الصندوق 2900 منخرط.

ويتفرع عنه مكاتب محلية متواجدة بكل من: شلغوم العيد، فرجيوة، وادي النجاء، ميلة وتلاغمة.

هذه المؤسسة تسير من طرف مجلس إدارة منتخب من طرف المكتتبين.

رابعا: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهو يخضع للقواعد الإدارية المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة ويعد تاجرا في علاقته مع الغير وقد تم إنشاؤه تنفيذا لما تضمنته أحكام القانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري وذلك تطبيقا للسياسة الوطنية للعقار الفلاحي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87/96 المؤرخ في 1996/02/27 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 339/09 المؤرخ في 2009/10/22.

يكلف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بصفته هيئة عمومية بالتنظيم العقاري ويكون تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

- **مهام الديوان:**المهام المنوطة للديوان حسب طابعه تنقسم إلى:

مهام إدارية.

مهام عملياتية.

مهام تقنية – إقتصادية .

الديوان هيئة عمومية يكلف بالتنظيم العقاريويتولى تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية حسب ما هو منصوص عليه في قانون التوجيه العقاري المذكور أعلاه، زيادة على ذلك يكلف الديون حسب ما نص عليه القانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 الذي يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بما يلي:

– دراسة طلبات الإمتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بالإتصال مع مصالح أملاك الدولة.

– ضمان متابعة شروط إستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الممنوحة للإمتياز ووضع أدوات تقييم إستعمالها المستدام والأمثل من طرف أصحاب الإمتياز.

– السهر على ألا تؤدي أية صفقة تتعلق بالأراضي الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية.

خامسا: المؤسسات التي تمون المزارعين من خارج الولاية:

المؤسسة الخاصة أكسيوم بلدية عين السمارة: تقوم هذه المؤسسة بتزويد بعض مزارعي الولاية ببذور الحبوب المحسنة وبذور البقول الغذائية (عدس) والعلفية (الخرطال) وكذلك العتاد المخصص لها.

أما المؤسسات التالية فتزود المنتجين بالأسمدة وأدوية لمكافحة الأعشاب الضارة والأمراض الفطرية وبعض بذور الخضروات وخاصة بذور البطاطا

– مؤسسة بروفارت بجاية (PROFERT).

– مؤسسة تيماك أقرو الجزائر TIMAC AGR) .

– مؤسسة نيتاقرا بجاية (NUTAGRA).

سادسا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هي مؤسسة مالية مستقلة ترتبط بالقطاع الفلاحي عن طريق تمويل الفلاحين والمربين عبر مختلف آليات التمويل

القروض:قرض الرفيق، قرض التحدي، قروض مختلفة.

كما تشرف على صرف مبالغ الدعم الممنوحة للمنتجين في إطار مختلف مقررات الدعم الموجه لتطوير مختلف الشعب الفلاحية وذلك عن طريق شهادات الخدمة المنجزة المرسلة من طرف مديرية المصالح الفلاحية. نشير إلى أن المديرية الجهوية بميلة تشرف على 8 وكالات بنكية متواجدة بكل من: ميلة، وادي النجاء، القرارم قوقة، فرجيوة، وادي العثمانية، شلغوم العيد، التلاغمة، تاجنانت.

المبحث الثاني : نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمكن التطرقلبنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et de Développement Rural) و المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة – بغرض التعرف عليهما فيما يلي:[1]

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإدخار بنوعيها ، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف،وبهدف إكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق البنكية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

1 – معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة -

ثانيا: مكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النظام البنكي الجزائري.

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا؛

2- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (bankersalmanach) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية؛

3- يعمل في كافة القطاعات الإقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على إختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية؛

4- إستعمال نظام السويفت منذ 1991؛

5- إستعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية؛

6- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته؛

7- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم بنك الجلوس مع خدمات مشخصة؛

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission)؛

9- تعميم إستعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛

2- تحسين العلاقات مع العملاء؛

3- تحسين نوعية الخدمات؛

4- الحصول على أكبر حصة من السوق؛

5- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصالداخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة وإحترام القوانين؛

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات؛

- التسيير الصارم لخزينة البنك سواءا بالدينار أو بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني: تقديم المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة –.

أولا:التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –:

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز إستغلال أنشئ سنة 2003 ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.

ويكمن الدور الرئيسي للمجمع فيمايلي:

–يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للإستغلال؛

–يقدم الدعم التطبيقي واللوجيستكي للوكالات التي يشرف عليها؛

–يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات؛

–الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

كما أن المجمع الجهوي للإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل(10):الوكالات التي يشرف عليها المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة–

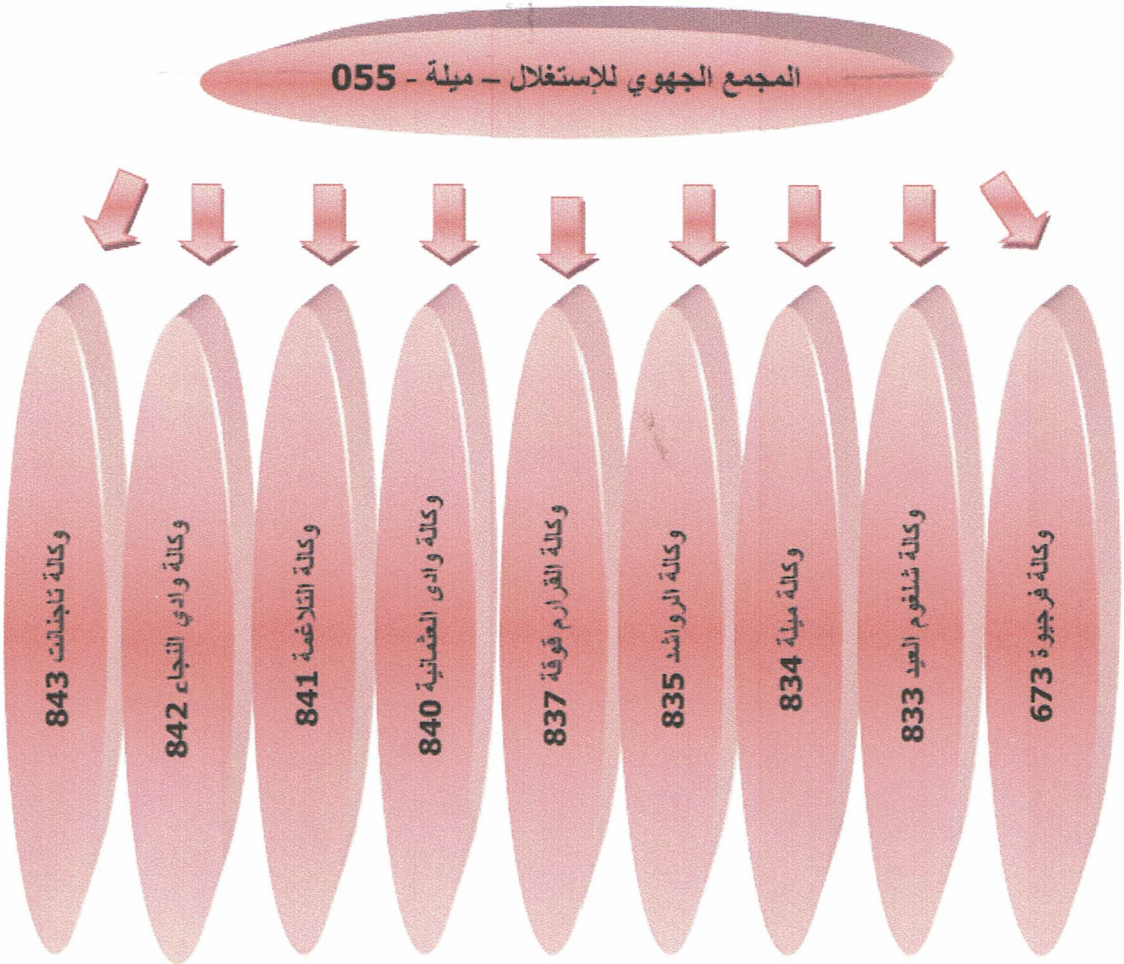

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –

يعتبر هذا المجمع الجهوي للإستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، بإعتبار هذه الأخيرة(الوكالات) مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للإستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة:

الشكل(11): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة-)

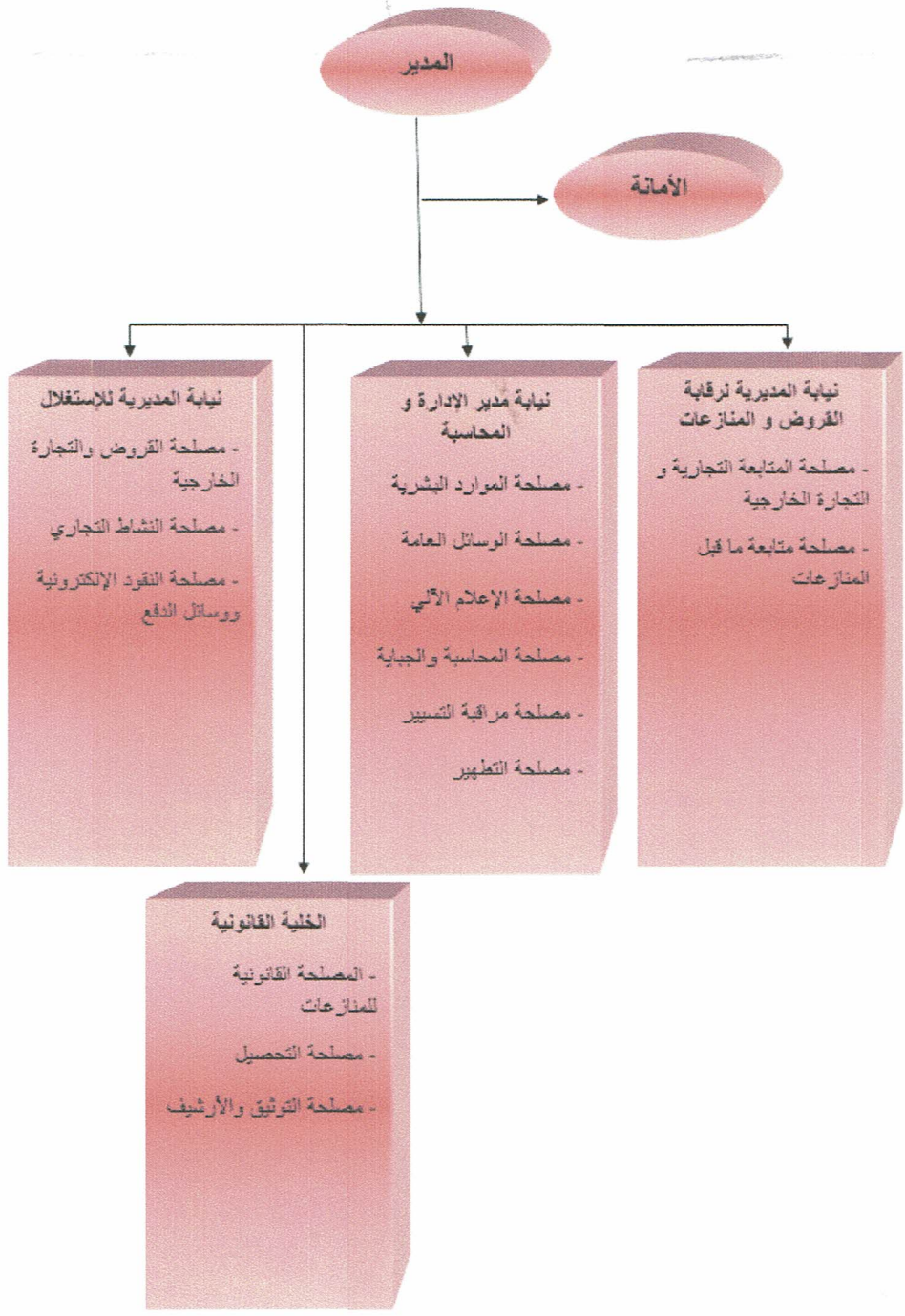

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –

ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم البنك بالمهام التالية:

-النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض؛

-فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها)؛

-النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض؛

-تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني؛

-العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛

-خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛

-قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية)؛

-يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛

-إقراض الجماعات المحلية؛

-يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العموميةوالتسبيقات على السندات العمومية؛

-تمويل العمليات الخارجية؛

- يقوم بقبول العمليات كالإستيراد والتصدير.

رابعا: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن أن تلبي توقعاتهم,وهي تقدم لفئات مختلفة من الناس والمؤسسات, وأهم هذه الخدمات هي:

1- الحساب الجاري بالدينار: هو عبارة عن حساب مصرفي لإيداع وسحب النقود بشكل متكرر بالدينار الجزائري.

2- الحساب الجاري بالعملة الصعبة: هو عبارة عن حساب مصرفي لإيداع وسحب النقود بالعملة الصعبة.

3- دفتر توفير بدر L.E.B:(Livretd' épargne badr)

وهو منتج يمكن للراغبين من إدخار أموالهم الفائضة مقابل فائدة يحددها البنك أو بدون فائدة حسب رغبة المدخرين، ويمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع وسحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك

4- دفتر توفير الأشبال Livret d'épargne (L.E.J) junior:

وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الإدخار من خلال الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية حيث يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الأقدمية التي تزيد عن خمسة سنوات، عند بلوغه السن القانونية من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري .

5- دفتر التوفير فلاح موجه خصيصا للفلاحين و فيه نوعين من الدفاتربدون فائدة:

وهو دفتر للتوفير يسمح للمتعاملين في المجال الفلاحي بإيداع أموالهم من دون الحصول على فوائد، وتمكنهم أيضا من الحصول على إمتيازات خاصة على غرار إجراء عمليات سحب الأموال في أي وقت وفي جميع الوكالات البنكية من دون إقتطاعات عكس النظام المعمول به حاليا في بعض المؤسسات البنكية والذي يفرض فوائد وإقتطاعات عن كل العمليات.

6- بطاقة بدر : Cart Badr:

وهي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية،حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية, كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى, وقد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة مابين البنوك.

7- بطاقة ما بين البنوك (La carte inter bancaire(CIB

هي منتج بنكي بدأ العمل به في سنة 2001, وهي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدارها هذه البطاقة،أي أنها أداة للسحب والدفع ينظر إليها كوسيلة لتحسين خدمة العملاء لهذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هما: التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق البطاقة البنكية, والأفراد الحاملين للبطاقة.

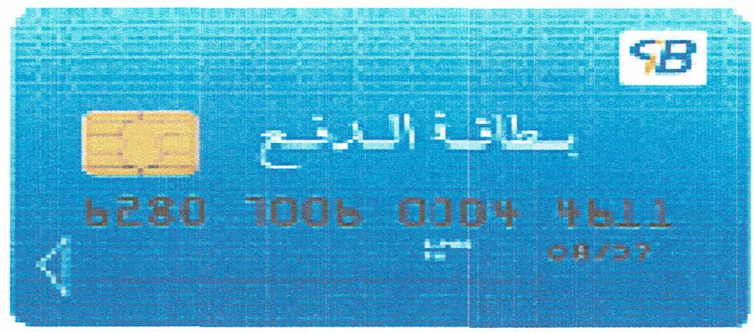

8- الإيداعات لأجلLes dépots à term:

تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب10000 دج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب762,24 أورو أو ما يعادلهامن العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

9- أذونات الصندوق:Les bon de caisse:

عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين ويمكن أن يكون إسميا(بإسم المكتتب) أو لحامله ويتأثر بمعدل الفائدة وكذا بالضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة TVA.

Les

10 – بطاقة بدر توفيTAWFIR:

هي بطاقة تسمح لزبائن البنك بالإستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهم الخاصة إلى دفاتر الإدخار،عن طريق الموزعات الآلية للنقود دون التنقل إلى وكالات البنك, كما تسمح البطاقة بإجراء عمليات السحب وتحويل الأموال من حساب إلى آخر على مدار 24 ساعة وخلال أيام العطل.

11- خدمات أخرى:

وللإستجابةلإحتياجات السوق فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه خدمات متنوعة أيضا نذكر منها:

-فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر الآخرين؛

-التحويلات المصرفية؛

-التحصيلات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛

- خصم الاوراق التجارية؛

-خدمة كراء الخزائن الحديدية؛

- خدمات الفحص السلكيTélétraitemenوالتي تسمح بخدمة أحسن الزبائن بإستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي؛

-خدمات التأمين المصرفي؛

-خدمات السوق المالي؛

-خدمات البنك الإلكتروني؛

وأهم الخدمات التي تقدمها هي تقديم القروض للقطاع الزراعي من أجل تدعيمه وهو الهدف الذي أنشأ من أجله البنك وتتمثل أساسا في قرض الرفيق، قرض التحدي وقروض أخرى مختلفة سنتحدث عنها بالتفصيل في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: التعريفبمصلحة القروض

أولا: تعريف مصلحة القروض و التجارة الخارجية

هي هيئة تابعة لنيابة المديرية الجهوية المكلفة بالإستغلال مهمتها الأساسية تقديم القروض للأفراد والمؤسسات في مجال نشاطها وعند حدود سلطتها المالية. وتتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة والمكلفين بالقروض.

ثانيا: مهام المصلحة:

- تزوير موظفيها و الوكالات المحلية بالوثائق الضرورية في مجال نشاطها؛

- معالجة طلبات القروض وإدارة التمويل؛

- تقييم المخاطر المتعلقة بالقروض عند منح الإئتمان؛

- تجسيد قرارات التمويل وإعادة الهيكلة للقروض البنكي؛

- تقديم الدعم والمساندة للوكالات المحلية عند القيام بعمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالإستيراد والتصدير؛

- إعادة المديرية المركزية للمخاطر وعدم السداد على مستوى البنك المركزي بالتمويل الممنوح؛

- متابعة وتحصيل الفوائد الناجمة عن القروض المدعمة من قبل الخزينة العمومية؛

- إعداد حوصلة النشاطات الخاصة بالمصلحة وما تحتويها من أهداف وإنجازات وتوصيات؛

- كما قد توكل المصلحة أي مهام أخرى إستثنائية حسب العمل ظروف العمل والضرورات الملحة.

المبحث الثالث: تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – في تنمية القطاع الزراعي في الولاية.

يمنح بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقطاع الزراعي الدعم و التمويل بهدف النهوض به، و البنك في تمويله لهذا القطاع إتبع عدة آليات و هي المتمثلة في القروض الموسمية، القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل ونتحدث عن هذه الآليات وحجم الدعم الذي يقدمه للقطاع فيما يلي: [1]

المطلب الأول: قروض الرفيق والرفيق الفدرالي:

أولا: قرض الرفيقRFIG:

1 – تعريف قرض الرفيق:

هو قرض قصير المدى (قرض إستغلال لا يتجاوز سنتين) فهو قرض إستغلال موسمي، وهو منتج بنكي بعث بقرار من الحكومة في أوت 2008 وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي لسنة 2008.الرفيق هو قرض مدعم من طرف الخزينة العمومية أي معدل الفائدة فيه يساوي الصفر (تغطية الفوائد المترتبة عن هذا القرض من قبل الخزينة العمومية).هذا القرض موجه أساسا لتمويل الفلاحين أو المربين الناشطين في القطاع بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو حتى في شكل تجمعات إقتصادية.

1 – معلومات مقدمة من المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة -.

2- نوع التمويل بالنسبة لقرض الرفيق:

قرض الرفيق هو قرض ثنائي، يتم بين البنك والعميل مباشرة من دون تدخل أي وسطاء أو جهات أخرى. ويمكن طلب مساهمة شخصية من العميل وذلك بنسبة معينة، كما يمكن أن لا تطلب منه هذه النسبة.

3- الفئة المستهدفة من هذا القرض (المستفيدون من القرض):

يوجه قرض الرفيق لتمويل:

- الفلاحين والمربين في شكل فردي؛
- الفلاحين والمربين المنظمين في شكل تعاونيات، مجموعات أو جمعيات أو فيدراليات فلاحية؛
- وحدات الخدمات والإنتاج الفلاحية؛
- مخزنوا المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع؛
- المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي.

4- النشاطات التي يمولها هذا القرض:

- إقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، النباتات، الأسمدة و المبيدات.....)
- إقتناء الأغذية و الأعلاف لحيوانات التسمين (الأبقار، الأنعام، الماعز) بكل أصنافها و أدوية الحيوانات .
- شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية .
-تمويل نشاطات تربية الدواجن، اللحوم البيضاء (الدجاج البيوض، دجاج الذبح، صيصان التربية بالإضافة إلى الأرانب).
- تحويل نشاطات التسمين الصناعي، اللحوم الحمراء (الأبقار، الأنعام ....).
- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة إستخدام المياه).

5- ملف القرض:

خلال عملية طلب قرض الرفيق و ككل عمليات طلب الإقتراض يستوجب تكوين ملف طلب القرض والمتمثل في :

- طلب القرض يوضح فيه هوية صاحب طلب القرض، العنوان، النشاط، مبلغ القرض، المدة، طبيعة التمويل والضمانات إن وجدت.
- عقد ملكية أو عقد إمتياز أو عقد إيجار (الأراضي أو المحلات أو حضائر تربية الحيوانات).

- بطاقة فلاحCarte fellahأو شهادة مستغل فلاحي مستخرجة من قبل الغرفة الوطنية للفلاحة.

- كشف بالوضعية الضريبية.

- فواتير شكلية للمواد المراد إقتناؤها؛

- السجل التجاري بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد التجار في القطاع الفلاحي؛

- مخطط تقديري للإنتاج (عملية التحويل)؛

- ميزانية تقديرية للمؤسسات (السنوات الثلاثة القادمة)+ ميزانية فعلية للسنوات الثلاثة السابقة إن وجدت؛

- كل وثيقة أخرى خاصة بالنشاط مثل شهادات صحية، شهادات بيطرية، ترخيص بالإستغلال .....).

6- صعوبات التمويل:

توجد العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالبنك ومنها ما يتعلق بالعميل ومنها ما يتعلق بالنشاط في حد ذاته

*** صعوبات متعلقة بالعميل:**

- عدم قدرة العميل على توفير المساهمة الشخصية؛

- ضعف العلاقة مع البنك أو سمعة العميل السيئة مع البنك؛

- ضعف خبرة العميل في النشاط المراد تمويله.

*** صعوبات متعلقة بالبنك:**

- ضعف العلاقة مع العميل أو قلة المعلومات حوله؛

- كثرة الأخطار المتعلقة بعملية التمويل؛

- نقص خبرة البنك في القطاع الشرائح خاصة به و في عملية المرافقة.

*** صعوبات متعلقة بالنشاط:**

- ضعف نسب ربحية المشروع؛

- عوائق أخرى خارجية على سبيل المثال الأخطار الطبيعية.

*** حجم قروض الرفيق الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – للفترة 2013-2018:**

يستقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة- كل موسم فلاحي عدد كبير من ملفات طلبات القروض ففي الست مواسم الفارطة 8610 ملف موزعة كما يلي:

شكل(12): ملفات طلبات قروض الرفيق

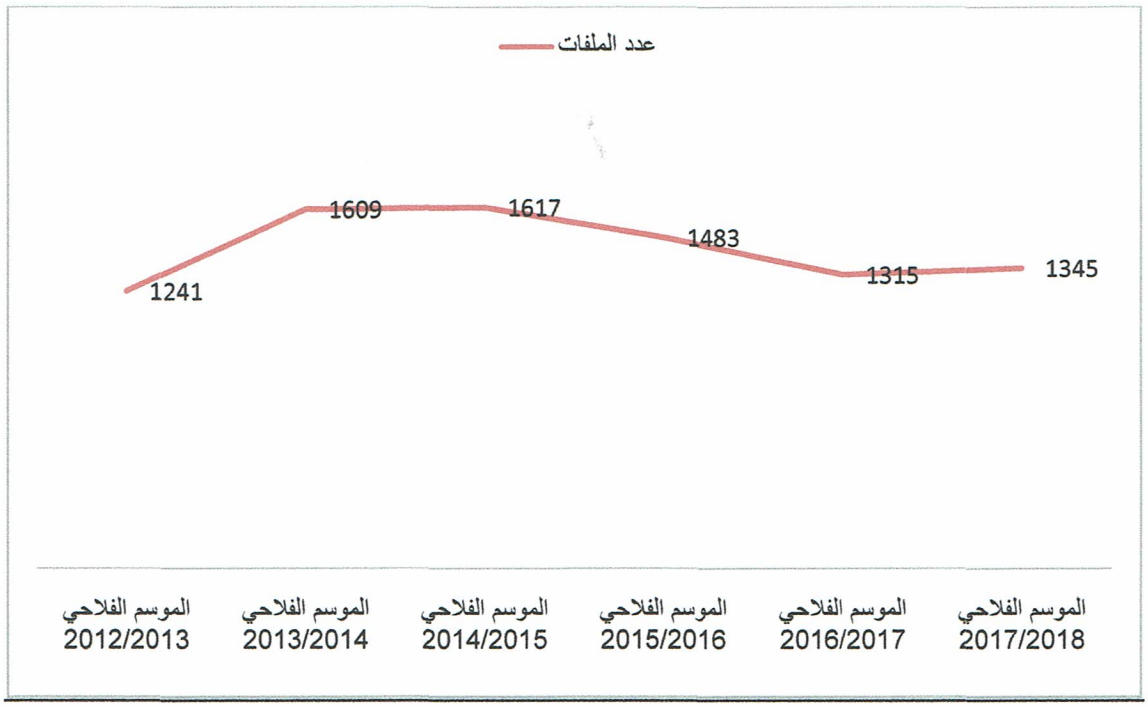

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(1)

بعد ذلك يقوم البنك بدراسة الملفات ليصادق على منح القروض للمشروعات الفلاحية التي تستحق الدعم ليساهم بدوره في زيادة وترقية الإنتاج والإنتاجية من جهة وتحقيق هدف البنك من منح هذه القروض ألا وهو الرقي بالقطاع.

الشكل(13): القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق

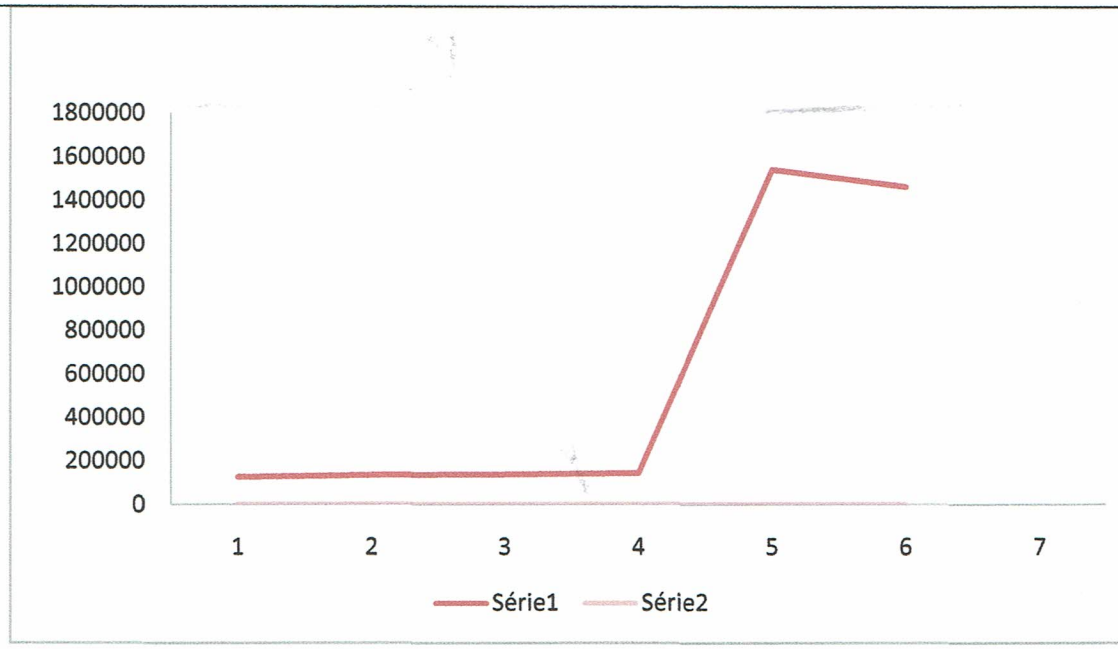

2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
1264847638	1353351631	1378490034	1436387800	1541704506000	14622437600

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الشكلين أعلاه يتبين الإرتفاع الملحوظ في عدد ملفات قروض الرفيق في كل موسم من المواسم الفلاحية إبتداءا من الموسم الفلاحي 2013/2012 وإلى غاية2015/2014، وذلك بسبب طبيعة القرض والذي يمنح بدون فوائد بهدف تنمية القطاع الفلاحي بالإضافة إلى ضمان مرافقة البنك للفلاحين، بعد ذلك عرف تراجع طفيف في الموسمين الفلاحيين المواليين، ليرتفع قليلا في الموسم الفلاحي 2018/2017.

يرافقه الإرتفاع في عدد الملفات إرتفاع في مبالغ القروض الممنوحة خلال المواسم الفلاحية من 2013/2012 وإلى غاية 2016/2015 ليتراجع خلال المواسم الفلاحية 2017/2016 و 2018/2017و ذلك بسبب عملية إعادة جدولة الديون لبعض الفلاحين التي لم تسدد.

ثانيا: قرض الرفيق الفدرالي(RFIG Fédaratif):

1- تعريف قرض الرفيق الفدرالي:

هو قرض إستغلالي (قصير الأجل) مدعم بشكل كامل من طرف الدولة موجه لتمويل المؤسسات الإقتصادية سواءا كانت في شكل شركات تجارية أو تعاونيات والتي تنشط في مجال الصناعات الغذائية التحويلية، التخزين، تطوير المنتجات الفلاحية.

2- المستفيدون من القرض:يوجه قرض الرفيق الفيديرالي إلى:

- المؤسسات في شكل شركات تجارية؛

-المؤسسات الإقتصادية المهتمة بترقية و تثمين المنتجات الفلاحية.

3- موضوع التحويل:

- تحويل الطماطم الصناعية؛

- إنتاج الحليب؛

- إنتاج البذور الخاصة بالبطاطا؛

- صنع المعجنات الغذائية و الكسكس؛

- تعليب و تصدير التمور؛

- إنتاج زيتون الطاولة و زيت الزيتون؛

- إنتاج العسل؛

- خلق وحدات تربية الحيوانات و مراكز التسمين؛

- المذابح؛

- تسويق ، تخزين ، تعليب و تثمين المنتجات الفلاحية .

4- ملف طلب القرض:

- طلب القرض؛

- عقد الملكية، الإيجار أو الإمتياز؛
- بطاقة فلاح أو مربي؛
- الفواتير الشكلية؛
- مخطط الإنتاج والخزينة التقديرية؛
- إتفاقية بين المحول والفلاح تحدد المساحة المخصصة للتحويل؛
- إتفاقية بين الوحدات والمربين تحدد الكمية المسلمة؛
- الإعتماد الصحي للإسطبلات محررة من طرف مصالح البيطرة للولاية.

*** حجم قروض الرفيق الفدرالي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – للفترة 2013-2018:**

بالإضافة الى القروض التي يمنحها البنك في إطار قروض الرفيق فهو يقدم نوع آخر من هذا القرض وهو قرض الرفيق الفدرالي بمبلغ 5402944239 دج موزعة على ستة سنوات متتالية منذ 2013 وإلى غاية 2018 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل(14):حجم القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق الفدرالي

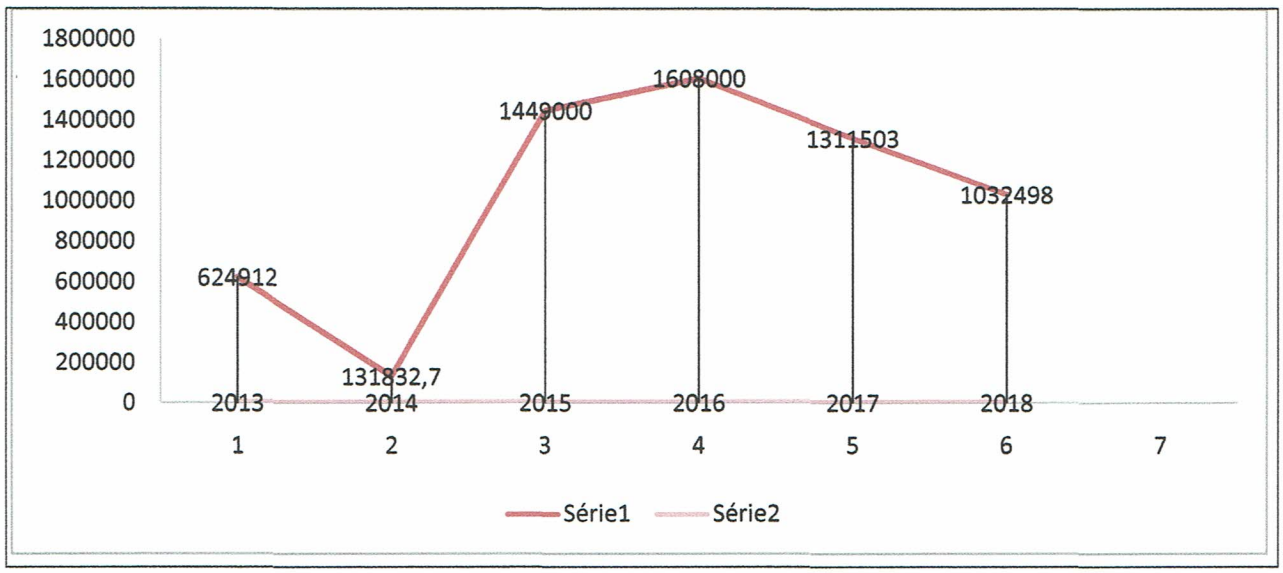

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (2)

نلاحظ من خلال الشكل أن قرض الرفيق الفدرالي كذلك يعرف رواجا في مجال الإقراض الفلاحي حيث كانت حجم القروض لسنة 2013 تقدر 624912000 دج لتنخفض سنة 2014 إنخفاض و ذلك راجع لإتباع البنك سياسة تحفظية في منح القروض بسبب تداعيات أزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 2014، و إنعكاساتها السلبية على النشاط الإقتصادي بشكل عام، و خلال سنة 2016نلاحظ إرتفاع واضح لحجم مبالغ القروض لتعود للتذبذب في الفترة 2018/2017 وهذا راجع الى تطبيق الدولة لنموذج اقتصادي جديد الا و هو سياسة التقشف، التي أدت الى تجميد العديد من المشاريع.

المطلب الثاني: قرض التحدي والقرض الإيجاري:

أولا: قرض التحدي:

1- تعريف قرض التحدي:

هو قرض إستثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة بتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو من أجل إعادة تجهيز وإستغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق إستغلالها في مشاريع فلاحية سواءا كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة.

يمنح هذا القرض إلى الأشخاص الطبيعيون (فلاحون يملكون أراضي لم يسبق إستغلالها والذين يهدفون إلى إستعمالها في مشاريع زراعية، تربية الحيوانات) أو المعنويين (مؤسسات إقتصادية عمومية أو خاصة والتي لديها علاقة بالنشاطات الفلاحية سواءا كانت من أجل التخزين أو النقل أو الصناعات التحويلية) وكذلك تحويل المستثمرات الفلاحية، الموجودة فوق أراضي فلاحية غير مستغلة والتي تعود إلى الملكية الخاصة أو إلى أملاك الدولة.

2- المستفيدون من قرض التحدي: إن قرض التحدي يوجه إلى كل من :

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين اللذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه .

- الملاك الخواص للأراضي الفلاحية غير المستغلة و كذا أصحاب عقود الإمتياز للمستثمرات الفلاحية الجديدة التي ترجع ملكيتها إلى الدولة .

- الفلاحون و المربيون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات ، جمعيات ..... إلخ .

- المؤسسات الإقتصادية ، الخاصة أو العامة ، التي تنشط في إطار الإنتاج الفلاحي ، تثمين ، تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية .

- المزارع النموذجية .

- الفلاحون في المستثمرات الفلاحية الجماعية E.A.C ، بشكل فردي و الذين يملكون عقود إمتياز فردية(مشاريع غرس الأشجار أو إقتناء معدات السقي و الري).

3- مجالات التحويل بقرض التحدي: و هي :

- أعمال إعداد ، تهيئة و حماية الأرض .

- عمليات تطوير الري الفلاحي .

- إقتناء عوامل و معدات الإنتاج .

- إنشاء المنشآت القاعدية ، التخزين ، التحويل ، التعليب و التثمين .

- الإنتاج التقليدي .

- حماية و تنمية الثروة الحيوانية و النباتية .

4- ملف القرض: يتكون ملف القرض من :

- طلب القرض .

- الفواتير الشكلية .

- الوثائق الضريبية و شبه الضريبية .

- رخصة البناء .

- عقد الملكية أو عقد الإمتياز .
- دراسة تقنو-إقتصادية من طرف مكتب دراسات معتمد من طرفBNEDER.
- رخصة مصالح المياه من أجل التنقيب و الآجار .
- الإعتماد الصحي .
- رخصة مصالح البيئة (تربية الحيوانات) .
- شهادة المصادقة على المشروع .
- ثلاث ميزانيات للسنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات .
- نسخة من عقد التأسيس و الإعتماد (التعاونيات) .
- السجل التجاري .
- تفويض بالإقتراض .

5- خواص القرض و مميزاته:

جدول(4):خصائص منح قرض التحدي

نوع القرض	قرض تحدي متوسط الأجل	قرض تحدي طويل الأجل
مبلغ القرض	من 1000000دج إلى 100000000 دج (كحد أقصى)	من 1000000دج إلى 100000000 دج (كحد أقصى)
مدة القرض	من 03 إلى 07 سنوات مع الفترة 01 و 02 سنة تكون فترة سماح	من 08 إلى 15 سنة مع الفترة من 01 إلى 05 سنة تكون فترة سماح
المساهمة الشخصية	ما بين 10%إلى 20% كحد أدنى و ذلك حسب حجم المشروع	
سعر الفائدة المدعم	0% بالنسبة للخمس سنوات الأولى 01% بالنسبة للسنوات 06 و 07	0% بالنسبة للخمس سنوات الأولى 01% بالنسبة للسنوات 06 و 07 03% بالنسبة للسنوات 08 و 08 رفع التدعيم من السنة 10 فما فوق

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة-

*** حجم قروض التحدي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة – للفترة 2014-2018:**

من بين منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولاية ميلة في تمويل القطاع الفلاحي قرض التحدي لذلك فهو يمنح كل سنة عدد معتبر من القروض بهذه الصيغة التمويلية و بذلك وصلت مبالغ القروض خلال الست سنوات الفارطة و من 2014 و حتى 2018 على ما يعادل 472352000 دج و هي موزعة كما يوضح الشكل :

الشكل(15): مبالغ قروض التحدي الممنوحة خلال الستة سنوات الأخيرة

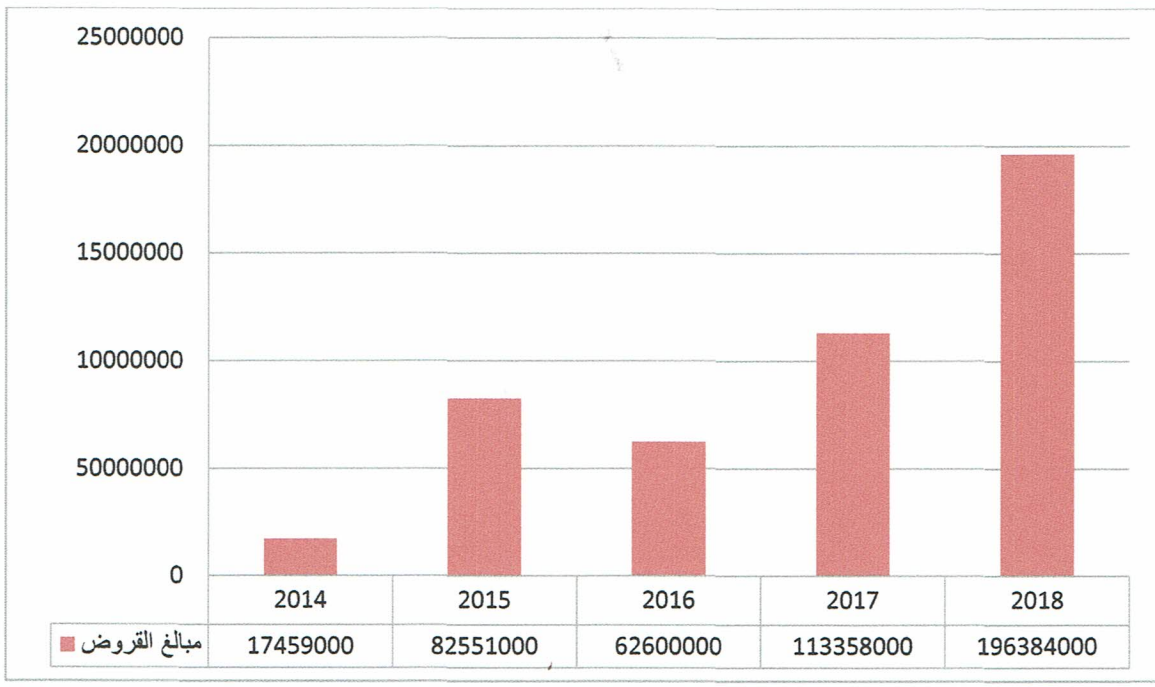

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (2)

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه والمتعلق بحجم قروض التحدي الممنوحة نجد أن حجم القروض في سنة 2014 كان محتشما مقارنة بالسنوات التي تليه وذلك كان طبعا تابعا للأوضاع السائدة في تلك الفترة(الأزمة البترولية)، لكنه عرف إرتفاعا متذبذب في حجم المبالغ بداية من 2015 إلى غاية إرتفاعه كليا سنة 2018 بسبب بداية الإعتماد وتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي وتسليط الضوء على عمليات تمويله.

ثانيا: القرض الإيجاري LEASING:

1- تعريف القرض الإيجاري:

القرض الإيجاري هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الإقتصاديين من أجل خلق و إنشاء مشاريع إستثمارية ، حيث يسمح عقد الإيجار هذا بنقل إلى المستأجر جميع الحقوق ، الإلتزامات ، الإمتيازات و المخاطر المتعلقة بموضوع العقد .

2- المستفيدون من القرض:

يستفيد من القرض الإيجاري المتعاملون الإقتصاديون الذين يرغبون في إستثمار مربح و يندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك .

3- ملف القرض الإيجاري: يتكون ملف القرض من :

- طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك .
- السجل التجاري و عقد التأسيس .
- الشهادات الضريبية و شبه الضريبية .
- الدراسة التقنو-إقتصادية .
- الميزانيات المصادق عليها و جدول حسابات النتائج ل 03 سنوات .
- الميزانيات التقديرية ل 05 سنوات .
- الفواتير الشكلية .

4- مميزات القرض الإيجاري:

جدول(5):خصائص منح القرض الإيجاري

مبلغ القرض	يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية ما بين 20% و 30%
مدة الإيجار	من 03 إلى 05 سنوات (بفترة سماح أو بدونها)
المساهمة الشخصية	غير مدعم : 20% - 30% كأقساط مسددة مسبقا مدعم : 10% من التكلفة الإجمالية
فترة السماح	من 06 أشهر إلى سنة واحدة حسب النشاط
سداد الأقساط	شهرية ، ثلاثية (03 أشهر)، سداسية (06 أشهر) أو كل سنة حسب النشاط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –

*** حجم قروض الإيجاري الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – للفترة 2013-2018:** من أجل إنشاء مشاريع إستثمارية أو دعم القائمة منها يقوم البنك بعمليات التمويل بعدة أنواع أهمها القرض الإيجاري فتمكن من منح قروض بمبلغ 860514700 دج موزعة على ستة سنوات متتالية كما يلي:

الشكل(16): القروض الممنوحة في إطار القرض الإيجاري

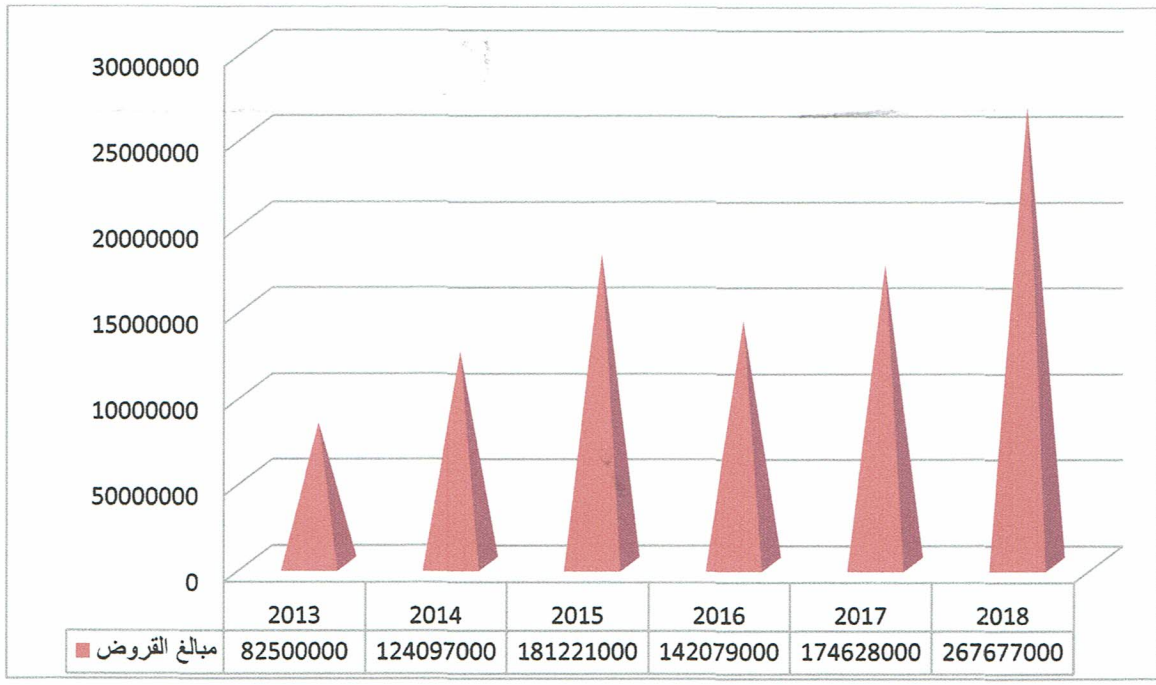

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(2)

إن الأزمة البترولية كانت حاجزا في وجه تمويل القطاع الزراعي مثل ما كانت حاجز معرقل في كافة القطاعات و نلاحظ كل هذا من خلال الشكل الموضح لحجم القروض الإيجارية الممنوحة في تلك الفترة و التي بدأت بالإرتفاع تدريجيا إلى غاية وصولها ذروتها سنة 2018 مقارنة بالسنوات السابقة و ذلك بسبب بداية إنتشار الثقافة البنكية و ثقافة الإقتراض من البنوك تحديدا من جهة و وعي السلطات الجزائرية بحتمية التوجه للإستثمار الفلاحي و الزراعي من جهة أخرى و التوجه نحو تسليط الضوء على تدعيمه للوقوف بالقطاع أولا و الوقوف بالإقتصاد ثانيا .

المطلب الثالث: قروض مختلفة أخرى.

أولا: القرض المدعم FNDIA

*** تعريف الصندوقالوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:**

كما سبق و تطرقنا لتعريفه فهذا الصندوق أنشأ بمقتضى الامر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 ، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط و جاء من أجل الدعم الفلاحي و ذلك من أجل تنمية الإنتاج و الإنتاجية الزراعية و كل ما يخص ذلك، و في هذا السياق يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة بمنح ما يسمى بالقرض المدعمFNDIA و هو قرض

ثلاثي بمساهمة شخصية 1% ، مساهمة الصندوق 29% و مساهمة البنك 70% ، إضافة إلى أنه قرض فلاحي بدون فوائد ، بلغحجم القروض الممنوحة في هذا الإطار بمبلغ1109501000 دج موزعة كما يلي:

الشكل(17):القروض المدعمةFNDIA

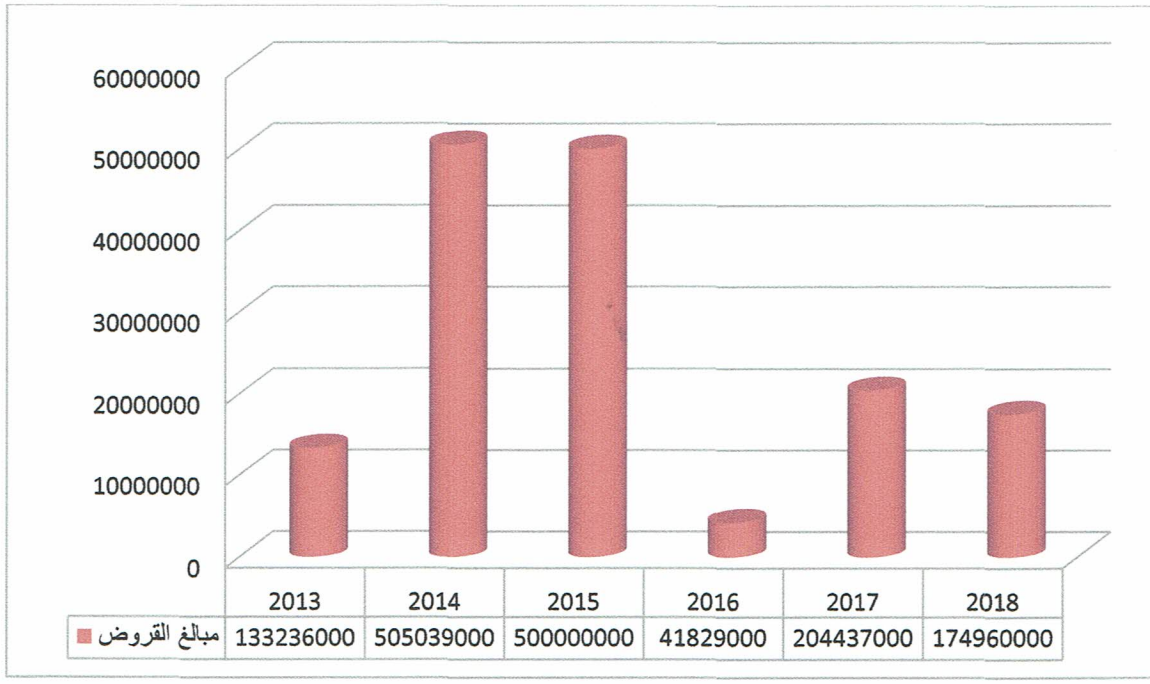

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم(2)

من خلال الشكل يتبين لنا أن القروض المدعمة ب FNDIA كانت تعرف إرتفاعا خلال سنوات 2014 و 2015 لتسقط سقوط حر سنة 2016 ، بعد ذلك و خلال 2017 و 2018 شهدت إرتفاع لكنه طفيف مقارنة بما كانت عليه سابقا و ذلك راجع لنقص الطلب على هذا النوع من الإقتراض و التوجه نحو التمويل بصيغ إقتراضية أخرى المتمثلة أساسا في القروض المدعمة بCNAC+ANJEM+ANSEJ بسبب التوجه الشبابي للمجال الفلاحي .

ثانيا : القروض المدعمة لبرامج ANSEJ + ANGEM +CNAC

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEG

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

*** ماهية الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 1996/09/08 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 الصادر بتاريخ 1998/07/13 و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و قد حددت شروط و مستوى المساعدةالمقدمة للشباب أصحاب المشاريع ، كما يحدد المساعدات و الطرق الممنوحة لهؤلاء الشباب ، و تهدف هذه الوكالة أساسا إلى دعم و تشجيع الشباب لإنشاء مشاريعهم الإستثمارية الخاصة و الإجراءات الهادفة إلى ترقية و دعم تشغيل الشباب ، أنشأت هذه الوكالة من أجل تدعيم مختلف القطاعات و من أهمها الفلاحي فدعمت العديد من الأنشطة في هذا القطاع و منها : الفلاجة بصفة عامة ، مكتب دراسات في الخدمات العامة ، مركز جمع حليب البقر و توزيعه ، تربية الأبقار و الأبقار الحلوب ، تربية الدواجن وصناعة أغذية الأبقار .....إلخ .[1]

*** شروط الإستفادة من دعم الوكالة في تأسيس المؤسسة المصغرة :**

يشترط للحصول على الدعم من هذه الوكالة :[2]

- أن يتراوح عمر الشباب ما بين 19 و 35 سنة و يمكن رفع سن المسير و هو المكلف بالإدارة إلى 40 سنة كحد أقصى مع شرط إحداث ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل بما في ذلك صاحب المشروع .

- أن يكون حاصلا على تأهيل مهني أو ملكات معرفية معترف بها.

- القدرة على تقديم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يحدد من طرف الفرع.

- لا يشغل وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة من الوكالة.

*** الخدمات المالية للوكالة:**

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، التمويل الثنائي و الثلاثي لكن الثلاثي هو من يخدم موضوع دراستنا و هو صيغة تكون فيها المساهمة الشخصية من طرف الشباب مكملة بقرض بدون فائدة من الوكالة و كذا بقرض بنكي و يتم هذا النوع من التمويل على مستويين كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

1 - بن يعقوب الطاهر، شريف مرا د، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 و 8 أفريل 2008.

2 - الملحق رقم (3).

جدول (6): الصيغة التمويلية الثلاثية

المستوى الأول : قيمة الإستثمار حتى 5000000 دج		
ANSEJقرض بدون فائدة من	قرض بنكي	مساهمة شخصية
%29	%70	%01
المستوى الثاني ، قيمة الإستثمار من 5000000 دج إلى 10000000 دج		
ANSEJقرض بدون فائدة من	قرض بنكي	مساهمة شخصية
%28	%70	%02

المصدر: ملحق رقم (4)

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM:

يمكن التعريف بالوكالة كما يلي :[1]

*** تعريف الوكالة الوطنية للقرض المصغر:**

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 وتمنح تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الإستثمار وتوسيع أعمالهم هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية، يتم تخصيص هذا القرض لتمويل جميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي، بما في ذلك الصناعات الفلاحية ويوجه إلى كل الشباب الأكثر من 18 سنة.

1 – زاوي بو مدين، مرجع سابق، ص 200.

*** خصائص القرض:** يمتاز القرض المدعم تحت برنامج ANJEM ب:

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى 1000000 دج كحد أقصى؛
- تمنح الدولة للفلاح يصل إلى 29% من حجم القرض؛
- أما 1% المتبقية هي عبارة عن مساهمة شخصية للفلاح؛
- لا تتعدى مدة القرض 8 سنوات يستفيد الفلاح بتمديد آجال دفع القرض إلى 3 سنوات إضافية.

كما خصص بنكBADRمجموعة من الضمانات يتم تحديدها وفق النقاط التالية:

- تعهد برهن الإستثمارات التي يتحصل عليها الفلاح بعد حصوله على القرض؛
- تعهد بالتنازل عن حق الملكية للإستثمارات المراد شراؤها بعد الحصول على القرض؛
- إمضاء تعهد بدفع المبلغ المستحق في تاريخ محدد.

جدول(7): القرض المدعم تحت برنامج ANJEM

نوع القرض	المبلغ	قرض الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
تمويل ثلاثي	لا يتجاوز 1000000 دج	%70	%29	%1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC:

و نتعرف عليه فيما يلي :[1]

*** تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:**

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06، يدعم منح القروض الإستثمارية طويلة الأجل يتم توجيهه من أجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي، يخصص هذا القرض إلى الشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، ويمتاز هذا القرض ب:

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى 1000000 دج كأقصى حد.
- يتحصل الفلاح على 29% من قيمة القرض كدعم أو مساعدة من الدولة في حالة ما إذا كانت قيمة المشروع أقل من 5000000 دج على أن يتحمل الفلاح 1% المتبقية كمساهمة شخصية.
- في المقابل إذا كانت قيمة المشروع أكبر من 5000000 دج وأقل من 10000000 دج فإن الفلاح يتحصل على دعم بمقدار 28% وبهذا يتحمل هو المبلغ الباقي 2% كمساهمة شخصية.
- نفس الخصائص بالنسبة لمدة القرض ومعدل الفائدة والضمانات مثل قروضANJE.

إن خلق هذه الوكالات أعطى دفعا كبيرا في المجال الزراعي حيث أن هذه الأجهزة الداعمة تمول القطاع الزراعي بقوة و تعطي تحفيزات للإستثمار في هذا القطاع الحيوي من جهة والإستثمار في الطاقة الشبانية من جهة أخرى و الذي يعتبر أهم قطاع في بلادنا الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة وذلك لإحتوائها على أكبر المناطق الصالحة للزراعة و أحسن تربة للكثير من المنتجات الزراعية و بذلك يتدخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية كطرف فعال في عملية التمويل هذه و ذلك عن طريق آلية التمويل الثلاثي المتكونة من ثلاث أطراف البنك بنسبة 70% وإحدى الوكالات المذكورة سلفا ب 28% أو 29% بالإضافة إلى المساهمة الشخصية 1% أو 2% حسب مبلغ القرض بالتأكيد .وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة كان له الدور الكبير في دعم مجال عمله أساسا بالتحالف مع الوكالات السالفة الذكر فقدرة القروض الممنوحة من طرفه خلال السنوات الستة السابقة ب22943054000 دج مقدمة على مر ستة سنوات كما يلي:

1 – زاوي بو مدين ، مرجع سابق ، ص ص 200 ،201 .

الشكل(18):القروض المدعمة ب ANSEJ+ANJEM+CNAC

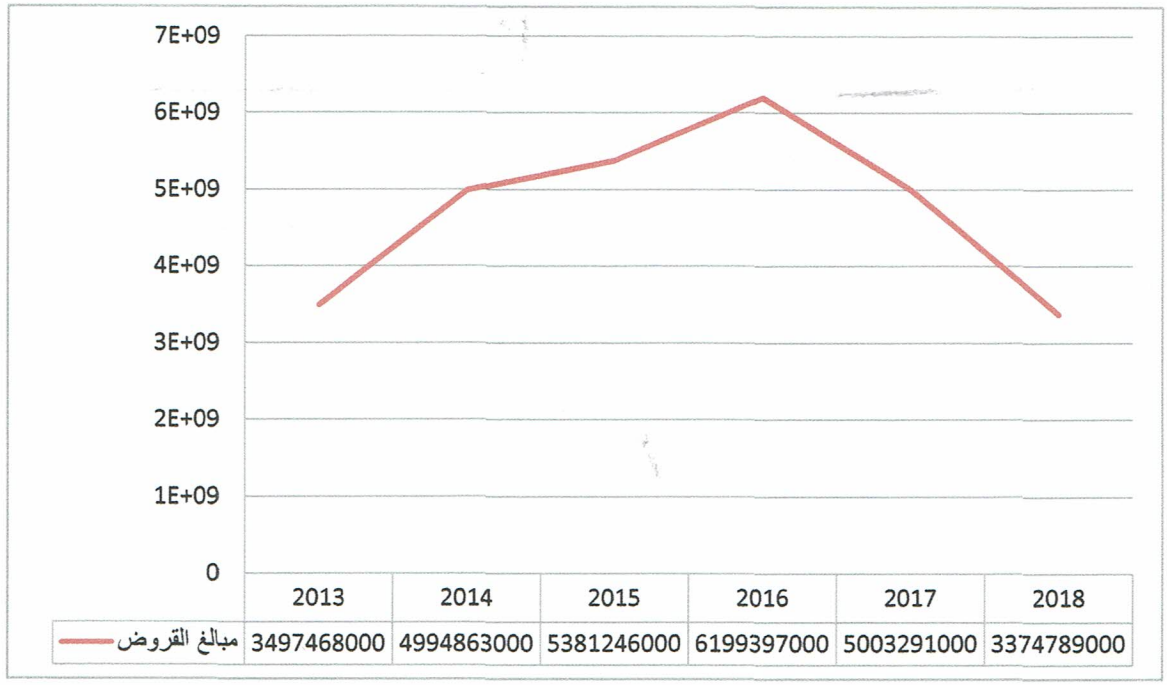

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم(2)

يعتبر التمويل المدعم بالوكالات سابقة الذكر في القطاع الزراعي قفزة نوعية في مجال محاولة التنمية في القطاع و تثمين لمجهودات الدولة الجزائرية في هذا السياق لذلك ومن خلال الشكل أعلاه فإننا نلاحظ الإرتفاع المتواصل في مبالغ القروض المدعمة الممنوحة من طرف البنك فوصلت أقصاها سنة2016 لتبدأ بالتراجع بعد ذلك و تنخفض بنسب كبيرة و ذلك راجع لفشل معظم المؤسسات المصغرة في هذا المجال نظرا لقلة الخبرة وضعف الرقابة على المشاريع الممولة في القطاع وعدم تسديد الجزء الأكبر منها إن لم نقل معظمها، ما جعل البنك يغربل عملية منح القروض الزراعية بالدعم من هذه الصيغ.

*** إجمالي القروض الممنوح خلال الفترة الممتدة من (2018/2013) لكل صيغة من صيغ الإقراض في البنك:**

عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال هذه الفترة على تدعيم القطاع الفلاحي عن طريق كل الصيغ المذكورة سابقا وذلك بنسب متفاوتة كما يظهر في الجدول الموالي:

جدول (8):حجم إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2018/2013

صيغة القرض	السنوات	إجمالي حجم القرض
قرض الرفيق	2013/2018	305827903700
قرض الرفيق الفدرالي	2013/2018	5402944239
قرض التحدي	2013/2018	472352000
القرض الإيجاري	2013/2018	860514700
القرض المدعم FNDIA	2013/2018	1109501000
القروضالمدعمة ANSEJ+ANGEM+CNAC	2013/2018	28451054000

المصدر: نيابة المديرية للإستغلال بالمجمع الجهوي للإستغلال – ميلة–

يبين لنا الجدول أعلاه إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة خلال الفترة 2018/2013 بكافة الصيغ التمويلية التي يقدمها، ومن خلال المعطيات نلاحظ أن الصيغة الأكثر إستعمالا في البنك خلال هذه الفترة هي قرض الرفيق و ذلك نظرا لإقبال الفلاحين على هذا النوع من القروض لكونه يخدم لكافة الشرائح من فئات الفلاحين سواء من حيث السن أو المستوى التعليمي و ذلك بمنحه قروض بمبلغ 3058277903700،وكذا التسهيلات التي يتمتع بها هذا القرض ، يليه القرض المدعم ب ANSEJ+ANGEM+CNAC بمبلغ 28451054000 و ذلك في إطار محاولة التقليل من نسب البطالة من فئة الشباب ، بعد ذلك تبدأ مبالغ القروض بالتراجع في قرض الرفيق الفدرالي وإلى غاية قرض التحدي بمبلغ 472352000 كأقل مبلغ. لكن على العموم فإن البنك يقدم مبالغ ضخمة وبكافة الصيغ لمد القطاع بالتمويل اللازم ولتحقيق الأهداف المرجوة.

الشكل (19): إنتاج الحبوب خلال 2016/2012

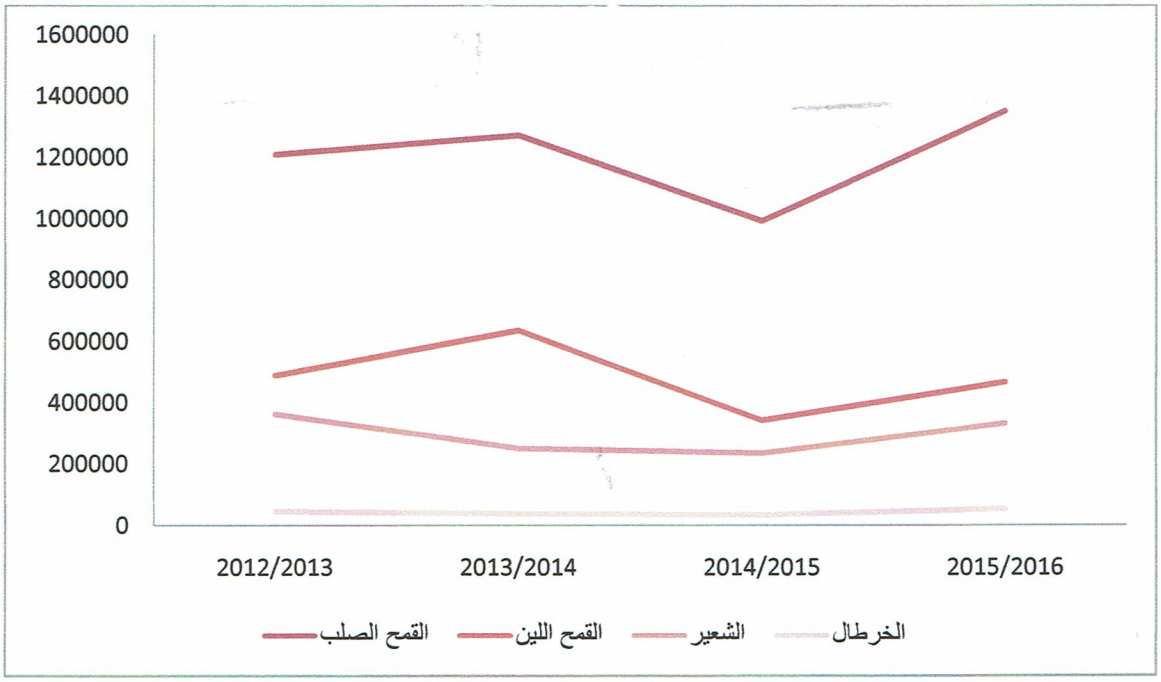

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق

تطور إنتاج البقول الجافة :

جدول (10): إنتاج البقول خلال المواسم ما بين2012/ 2016 (بالقنطار)

المنتوج	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
البقول الجافة	32364	27962	29005	30000
منها العدس	23867	18054	12473	21500

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2016

الشكل (19): إنتاج الحبوب خلال 2016/2012

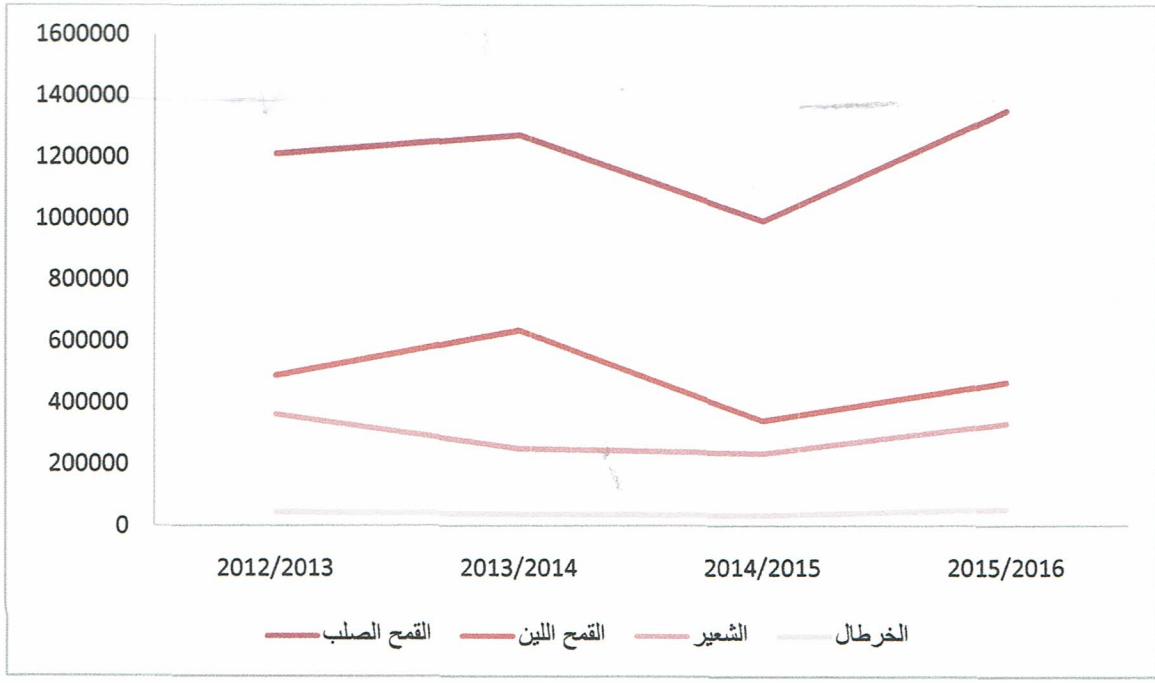

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

تطور إنتاج البقول الجافة:

جدول (10): إنتاج البقول خلال المواسم ما بين2016/2012 (بالقنطار)

المنتوج	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
البقول الجافة	32364	27962	29005	30000
منها العدس	23867	18054	12473	21500

المصدر:تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2016

الشكل(20): إنتاج البقول خلال الفترة 2016/2012

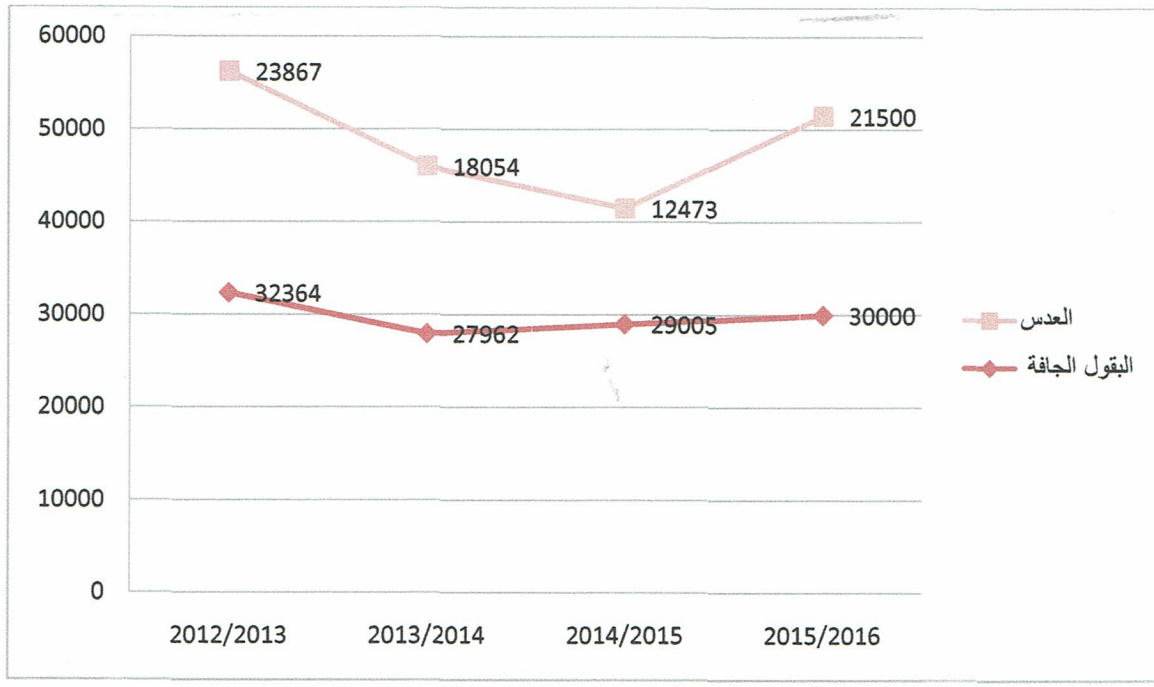

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

تطور إنتاج الأعلاف:

جدول(11):تطور إنتاج الأعلاف خلال 2015/2012 (بالقنطار)

الأعلاف	2013/2012	2014/2013	2015/2014
أعلاف إصطناعية	874620	776787	764591
أعلاف طبيعية	406506	310150	276580

المصدر :تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2016

الشكل (21):إنتاج الأعلاف في المواسم ما بين 2015/2012

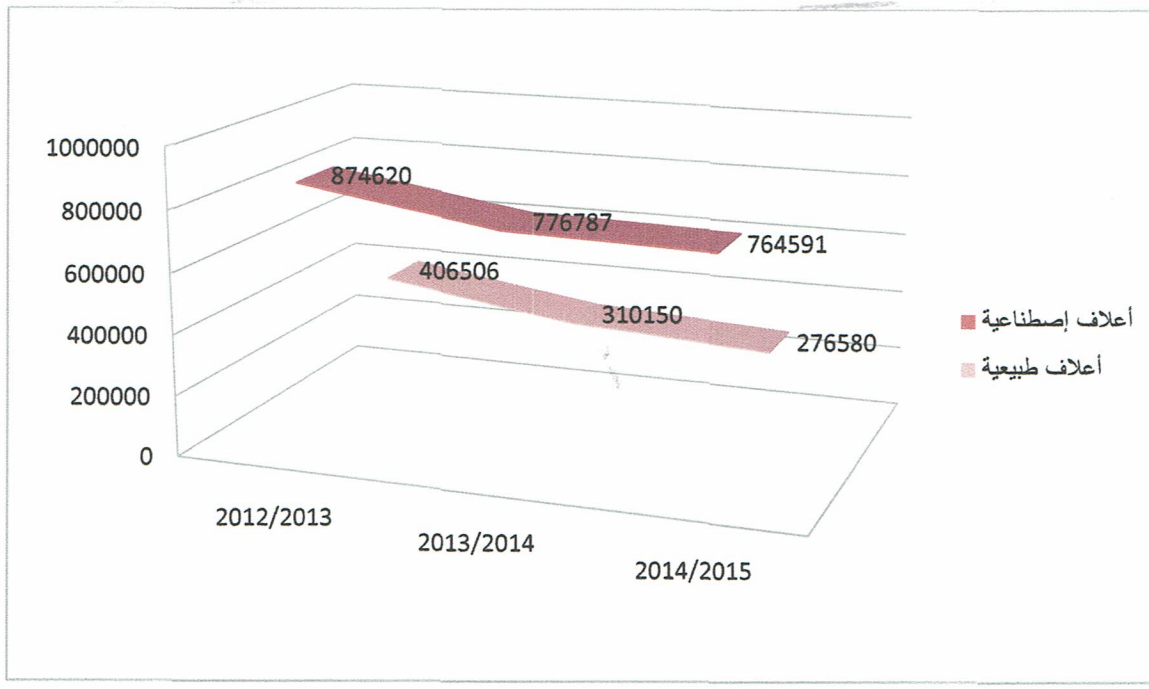

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

إنتاج الخضراوات:

جدول (12): تطور الإنتاج من الخضراوات في الفترة الممتدة ما بين 2016/2012 (بالقنطار)

المنتوج بالقنطار	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الخضراوات	1929425	1571546	1892767	2000000
منها البطاطا	704957	604184	728908	780000
منها الثوم	382464	333126	361888	370000

المصدر : تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2016

الشكل(22): الإنتاج من الخضراوات في الفترة 2016/2012

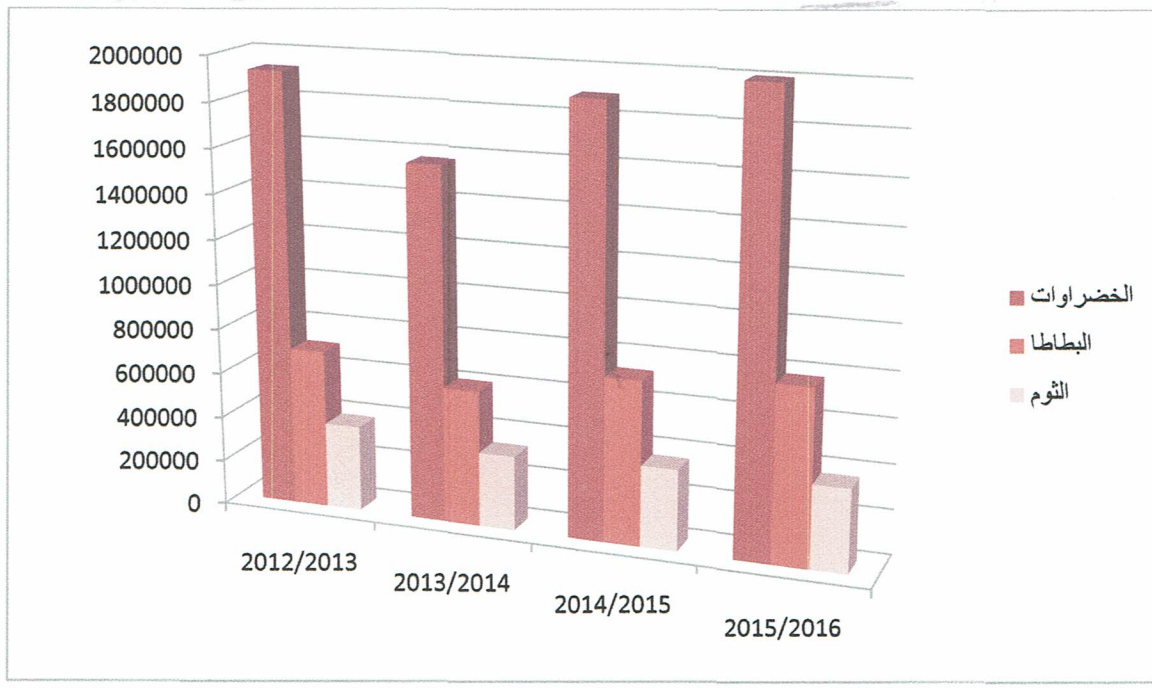

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

تطور إنتاج الأشجار المثمرة:

الشكل (23):إنتاج الأشجار المثمرة خلال السنوات من 2012 إلى 2016

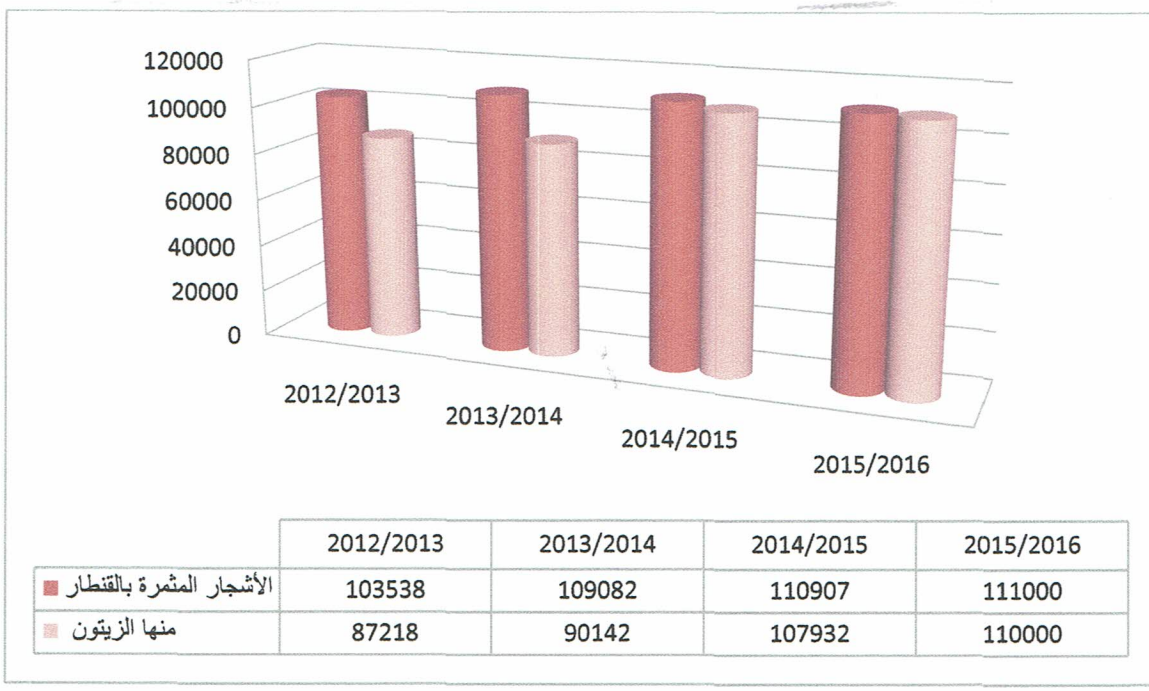

	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016
الأشجار المثمرة بالقنطار	103538	109082	110907	111000
منها الزيتون	87218	90142	107932	110000

المصدر:تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2016

من خلال ما سبق يتضح أنه تمتسجيل تحسن وإرتفاع في معظم المنتجات الزراعية، خصوصا في القمح (الصلب و اللين) والبقول الجافة (خاصة العدس) وكذلك الخضر (البطاطاوالثوم)، بالإضافة إلى إنتاج الأشجار المثمرة (الزيتون)، والذي يرجع بالأساس إلى زيادة كفاءة إستغلال مختلف الموارد الزراعية بالولاية من خلال تكثيف وتطوير عمليات الإستثمار والإنتاج الزراعي، والناجمة بدورها عن زيادة الطلب على القروض الفلاحية لمختلف صيغها (الرفيق، التحدي، قروض الدعم) ، ورغم الظروف المناخية المتذبذبة (جفاف، أمطار طوفانية، سقوط البرد وهطولها في غير وقتها) و الذي يظهر بشكل جيد من خلال ملاحظتنا لكميات الإنتاج التي تكون متذبذبة في إنتاج الأعلاف مثل ما هو موضح في الشكل (21).

ثانيا: العراقيل والمشاكل التي تعيق تنمية القطاع الزراعي في الولاية:

تواجه عملية الإستثمار وتمويل القطاع الزراعي في الولاية مشاكل وعراقيل أهمها:

- إشكالية العقار الفلاحي، إذ أن أغلب الأراضي الزراعية ملكيتها على الشياع مما يحد من جدوى مشاريع الإستثمار ذات الأهمية كما يحد من قدرة البنوك على منح القروض للفلاحين نظرا لمشاكل الضمان؛

- صغر حجم المستثمرات الفلاحية مما يحول دون تحقيق مشاريع زراعية خلاقة مناصب الشغل وذات مردودية إقتصادية؛

- إعتماد أغلبية المزارعين على مياه الأمطار ما يجعل الإنتاج الزراعي مرهون بنسبة التساقط؛

- ثقل الإجراءات المتعلقة بمنح القروض خاصة ما يتعلق بالقروض ذات المبالغ الكبرى التي تتطلب موافقة المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أو طول فترات دراسة طلبات القروض؛

- عدم كفاية الضمانات أو عدم وجودها في عملية طلب القروض؛

- ضعف الإقبال على طلبات القروض بسبب نقص الوعي المصرفي أوبسبب الأعباء المترتبة عن الحصول على القرض؛

- غلاء أسعار المدخلات الزراعية من أسمدة، مبيدات، بذور ومستلزمات الإنتاج؛

- نقص هياكل التبريد، التخزين والتحويل التي تواكب التطور المتزايد للإنتاج؛

- نقص اليد العاملة في القطاع بسبب عزوف الشباب عن العمل فيه من جهة ووجود إغراءات في القطاعات الأخرى الجاذبة لهذه اليد العاملة؛

- يد عاملة محدودة الإطلاع والمعرفة بالمهنة، نتيجة ضعف برامج الإرشاد والتدريب الفلاحي؛

- صعوبة الضبط والتحكم في آلية تسويق المنتوجات الزراعية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و بالتحديد المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة – والتي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على الواقع الزراعي في الولاية وإمكانية ومؤهلات المنطقة في القطاع الزراعي، إضافة إلى المؤسسات و التعاونيات الناشطة في هذا المجال،فقد تطرقنا إلى أهم الآليات التمويلية التي يتبعها في تدعيمه للقطاع وحجم القروض التي منحها للقطاع خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2018 و توصلنا إلى:

– أهم أنواع التمويل التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة هي: قروض الرفيق،الرفيق الفيدرالي، وأخيرا القروض المدعمة بالوكالات والتي تساهم FNDIA الفدرالي، التحدي، القرض المدعم ببتقديم النصح والمراجعة للمستفيدين من القرض في إطار إنجاز نشاطهم، إضافة إلى الدعم المادي بالتأكيد وكل ذلك بالتنسيق مع البنك.

خاتمة

خـــــاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي المحور الرئيسي الذي يبنى عليه النظام الاقتصادي في البلاد، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه. وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع تقييم دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الزراعي، التطرق إلى آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها، وقد شهد هذا القطاع جملة من الإصلاحات المتعاقبة من الاستقلال الى يومنا هذا بداية بمرحلة التسير الذاتي إلىغاية مخطط العمل والفلاحة الذي لا زال قائما ليومنا هذا.

حيث تدخلت الدولة بشكل فعال وبطريقة مباشرة وهذا من خلال إنشاءها مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال الدعم.

وبالرغم من هذه الإصلاحات المطبقة عليه، إلا انه بقي يتخبط في مشاكل حالت دون بلوغه الأهداف المرجوة منه، فلجأت الوزارة إلى حلها بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ومن خلال ماتطرقنا إليه في الجزء النظري الذي تناولنا فيهالتمويل الزراعي ومختلف الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي وجملة المعلومات التي تلقيناها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- ميلة – نجد بان للبنوك التجارية دورا هاما فعالا في تمويل القطاع الزراعي.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال تحليلنا لموضوع دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

– يعد التمويل الزراعي أجد أهم مصادر القطاع الزراعي، حيث يعتبر التمويل البنكي الية من آليات تمويل القطاع.

– عرف القطاع الزراعي من فترة الاستقلال إلى غاية 1990 جملة من الإصلاحات والسياسات تحت عوانين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، ما ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها هذا القطاع.

– يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر، اذ بعث هذا المخطط ثقة واطمئنان لدى الفلاحين تجاه الاستثمار الفلاحي.

– يعتبر قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 ضرورة حتمية تزود البلاد بنطاق توجيهي قانوني يؤطر المستقبل.

– جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014 لتؤكد من جديد الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات المتعاقبة منذ 1962.

- يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوسيلة او الأداة التي تدفع عجلة التنمية وذلك من خلال منحها للقروض المختلفة إلى الزبائن طالبي القرض.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة الوسع في مختلف الجوانب التي يمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

1-يلعب التمويل الزراعي دورا هاما في تمويل القطاع الزراعي وذلك من خلال إمداده بالأموال اللازمة لتنفيذ خطة التنمية في القطاع،وهو ما أثبتناه في الفصل الأول باعتباره الركيزة الأساسية لقيام ونجاح النشاط الاقتصادي.

2-تم تطوير آليات سمحت بتمويل القطاع الزراعي وفق متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور وإصلاح هذا القطاع في الجزائر، وهو ماحاولنا اثباته في الفصل الثاني من خلال التعرف على جملة الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي من الاستقلال الى غاية يومنا هذا ومدى تطورها من فترة الى أخرى.

3-يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية - المجمع الجهوي للإستغلال ميلة - دورا هاما في تمويل القطاع الزراعي في ولاية ميلة وهو منح التدعيم المادي للنهوض بالقطاع و يستعمل في ذلك آليات كافية لتحقيق أهدافه،وهو ما اثبتناه في الفصل الثالث من خلال جملة القروض التي يقدمها البنك للفلاحين منها الرفيق والتحدي و غيرها.

* اذن و كاجابة على اشكاليتنا المطروحة فان البنوك تساهم بشكل كبير في تمويل القطاع الزراعي من خلال امداده بالقروض اللازمة وكذا متابعتها.

التوصيات والاقتراحات:

- الاعتماد على الإرشاد الفلاحي، والقيام بتحفيز وتشجيع الفلاحين من خلال من خلال تقديم مبالغ مالية لأحسن مشروع زراعي.

_ ربط المجال الفلاحي بمعاهد بحث وتكوين مختصة.

_ إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم لخدمة القطاع الفلاحي.

_ تقديم التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة لهذا القطاع.

_ زيادة تفعيل آليات برامج دعم القطاع الفلاحي من قبل الحكومة.

_ خلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملها الهيئات السابقة بغية الزيادة في حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني.

_ تسهيل آليات الحصول على القروض للاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي.

_ توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك.

قائمة المراجع و المصادر

قـائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أحمد بوراص، تمويل المنشآت الإقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

3- إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، جامعة البترا، عمان 2010.

4- جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

5- ميثم صاحب عجام ، علي محمود سعود، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار و مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

المقالات:

1- جمال جعفري، لعجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر إقتصادية، العدد 12، 2012/12/2 .

2- سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة .... خيارنا الإستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية – المحور الإقتصادي –، جامعة القادسية، العراق، المجلد 13، العدد 2، 2011 .

3- شعبانة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، العدد 16، جانفي 2017 .

4- طالبي بدر الدين، صالح سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015 .

5- عفراء هادي سعيد، دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية، جامعة بابل، العراق، 2014 .

الرسائل الجامعية:

1- إلياس غفال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008 .

2- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012 .

3- جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014 .

4- زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، مذكرة دكتراه، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2016/2015 .

5- ساعد إبتسام، تقييم النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الإقتصاد، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008 .

6- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005 .

7- سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014 .

8- صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014 .

9- علي محمود عيسى، القروض الزراعية، ودورها في عملية التنمية الإقتصادية في سوريا، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2014 .

10- عفاف أحمد محمد أحمد حسين، الآثار الكمية للتمويل عبر محفظة البنوك التجارية على تكلفة الإنتاج ونسبة الإعتماد على التمويل الذاتي في المشروعات المروية للفترة 1990-2000، مذكرة دكتراه، جامعة الخرطوم، السودان،2006 .

11- عناب زكرياء، البنوك الإسلامية و دورها في تمويل القطاع الزراعي، مذكرة ماستر، أم البواقي، 2016/2015 .

12- عز دين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011 .

13- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

14- منى علي إبراهيم باجي، الدور الإرشادي والتمويل للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار مزارعي القطاع المروي الخاص بولاية الخرطوم، مذكرة ماجستير، جامعة الجزيرة، السودان، 2004 .

15- مجدولين دهينة، إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016 .

16- ماهر تحسين نايف صالح، إرتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة (فلسطين نموذجا)، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012 .

17- محجوب محمد توم بخيت، إستخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف السودانية، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018 .

18- هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحسابا للإستغلال للفترة 1974-2012، جامعة أبو بكر بالقايد، مذكرة دكتوراه، تلمسان، 2015 .

19- وليد حمدي باشا، دور السياسة الإنتمائية في تمويل القطاع الفلاحي بالجزائري (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013 .

المحاضرات :

1- رايس حدة، محاضرات في مقياس الأسواق المالية، سنة رابعة مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007 .

2- لعليوي العطوان، مفاهيم التمويل الزراعي، المحاضرة الأولى نظري، سنة رابعة إقتصاد في نظريات التمويل الزراعي، جامعة حلب، سوريا، 1996 .

التقارير، الملتقيات والمؤتمرات :

1- إكتفاء عذاب زغير، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010-2016، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، العراق، 2017 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتهم في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، ديسمبر 1997.

3- بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

4- بو عريوة ربيع، القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الإقتصاد في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، الملتقى الدولي الرابع، يومي 24 و 25 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر .

5- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و

الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 و 08 أفريل 2008 .

6- عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتنميات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23 و24 نوفمبر، 2014 .

7- مديرية المصالح الفلاحية، تقرير حول قطاع الفلاحة بولاية ميلة، مارس 2016 .

8- هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات التحديات الإقتصادية الدولية، الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر، 2014 .

الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-16، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008 .

الملحق رقم (1) : قروض الرفيق الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة – خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018 :

الموسم الفلاحي	عدد الملفات	مبالغ القروض ب دج
2013/2012	1241	1264847638
2014/2013	1609	1353351631
2015/2014	1617	1378490034
2016/2015	1483	1436387800
2017/2016	1315	154170450600
2018/2017	1345	146224376000

المصدر: نيابة المديرية للإستغلال بالمجمع الجهوي للإستغلال – ميلة –

الملحق رقم (2): القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قرض الرفيق الفدرالي	624912000	1318327	1449000000	1608000000	1311503000	1032498000
قرض التحدي	-	17459000	82551000	62600000	113358000	196384000
القرض الإيجاري	82500000	124097000	181221000	142079000	174628000	267677000
القرض المدعم FNDIA	133236000	505039000	500000000	41829000	204437000	174960000
القروض المدعمة ANSEJ+ANGEM+CNAC	3497468000	4994863000	5381246000	6199397000	5003291000	3374789000

المصدر: نيابة المديرية للإستغلال لابالمحمع الجهوي للإستغلال – ميلة –

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

شروط التأهيل :

- أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة .
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .
- أن يكون بدون عمل .
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

مراحل المرافقة :

فكرة المشروع – استقبال وتوجيه –إعداد المشروع – المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع – موافقة البنك – تكوين صاحب المشروع – تمويل المشروع –الإنطلاق في النشاط – متابعة النشاط .

08 شارع لزرقي من بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة تساج)	مساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المستوى 2

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة تساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	%28	%72

ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3 -قرض بنكي محفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة تساج)	مساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة تساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	%28	%2	%70